جامعة بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني

دراسة حالة مصر

2014/2008

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة

إعداد الطالب:
مليايني يونس

إشراف الأستاذة:
د. حروري سهام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سهام حروري	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني

دراسة حالة مصر

2014/2008

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة

إعداد الطالب:
مليايني يونس

إشراف الأستاذة:
د. حروري سهام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سهام حروري	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ والله بِمَاْ تَعْمَلُوْنَ خَبِيْر}

المجادلة الآية 11

صدق الله العظيم

يقول الصحفي الجزائري الطاهر جاووت رحمه الله:

" الصمت موت فإن التزمت الصمت ستموت وإن تكلمت ستموت، اذن تكلم ومت"

شكر وعرفان

الحمد لله

على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع، الذي ما كان ليتم لولا مشيئته تعالى.

شكر وامتنان

للأستاذة القديرة الدكتورة سهام حروري على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل توجيهاتها وإرشاداتها ونصائحها، فلها مني أسمى عبارات الشكر والعرفان.

الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل المتواضع، لكم كل التقدير والاحترام أساتذتي الكرام.

الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

يونس ملياني

الإهداء

إلى الشموع التي احترقت من أجل أن تنير لي درب النجاح والفلاح

والصمود مهما تبدلت الظروف

والدّي أطال الله في عمرهما

عرفانا وتقديرا ووفاء.

إلى إخوتي الأعزاء

حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والزملاء

خاصة: مصعب عرباوي، إبرير عمار

إلى رفقاء درب مشواري الجامعي.

إلى كل من أضاء بعمله عقل غيره وبالجواب الصحيح حير سائليه.

يونس ملياني

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة..... 1-6

الفصل الأول: الديمقراطية والأمن الوطني: دراسة في البناءات المعرفية..... 7-34

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية..... 8

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية..... 8

المطلب الثاني: صور الديمقراطية..... 11

المطلب الثالث: مبادئ الديمقراطية..... 13

المطلب الرابع: طروحات دراسة الديمقراطية..... 14

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الوطني..... 18

المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني..... 18

المطلب الثاني: التمييز بين الأمن الوطني والمفاهيم المشابهة..... 23

المطلب الثالث: مستويات الأمن الوطني..... 27

المطلب الرابع: نظريات الأمن الوطني..... 31

خلاصة الفصل الأول..... 34

الفصل الثاني: الديمقراطية والأمن الوطني: إشكالية العلاقة..... 35-56

المبحث الأول: آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الوطني..... 36

المطلب الأول: التنمية السياسية..... 36

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وتحصين الأمن..... 39

المطلب الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي..... 42

المبحث الثاني: آليات الأمن الوطني لتحقيق الديمقراطية..... 44

المطلب الأول: كفاءة القيادة والعقيدة الأمنية..... 44

المطلب الثاني: كفاءة الأجهزة الرسمية..... 46

المطلب الثالث: الأمن الوطني وتكريس التنمية..... 47

المبحث الثالث: إشكالية التفاعل بين الديمقراطية والأمن الوطني..... 50

المطلب الأول: أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني..... 50

المطلب الثاني: دمقرطة الأمن وأمن الديمقراطية..... 53

خلاصة الفصل الثاني..... 56

الفصل الثالث: مصر بين الديمقراطية والأمن الوطني: دراسة في واقع العلاقة (2014/2008)..... 57-107

المبحث الأول: واقع الديمقراطية والأمن الوطني في مصر قبل الثورة (2011/2008)..... 58

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لمصر..... 58

المطلب الثاني: انسداد الأفق السياسي والديمقراطي..... 70

المطلب الثالث: التهميش الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية..... 74

المطلب الرابع: الوضع الأمني..... 77

المبحث الثاني: التجربة الديمقراطية وتداعياتها الأمنية في مصر

(2014/2011)..... 80

المطلب الأول: من ثورة 25 جانفي إلى الانتخابات الرئاسية..... 80

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري وأثره على الديمقراطية..... 92

المطلب الثالث: فواعل الحراك السياسي في مصر ودورها في تحقيق الديمقراطية والأمن..... 95

المبحث الثالث: مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر..... 102

المطلب الأول: قيام دولة مدنية ديمقراطية..... 102

المطلب الثاني: قيام دولة عسكرية..... 105

خلاصة الفصل الثالث..... 107

الخاتمة..... 108

قائمة المصادر والمراجع..... 111

قائمة الأشكال والجداول..... 122

مقدمة

مقدمة:

يشكل موضوع العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني أحد أهم المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى تحليل معمق لفهم العلاقة الجدلية القائمة بين الديمقراطية والأمن الوطني من خلال دور الأمن الوطني بمفهومه الضيق والشامل في تحقيق قيم الديمقراطية هذا من جهة، ودور الديمقراطية من حيث كونها مجموع آليات فعّالة في تجسيد الأمن الوطني من جهة ثانية.

إذ تثير مسألة العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني جدلا كبيرا في كيفية صياغة الحرية الفردية والاستقرار، والتي برزت بشكل خاص وواضح ابتداء من مرحلة التحولات الكبرى التي عرفها العالم وبعد استعصاء الرجوع إلى الطرق التقليدية لتحقيق الأمن والاستقرار.

فإذا كانت الديمقراطية من مستلزمات تحقيق الأمن والاستقرار، ذلك أنها تعني احترام حقوق الإنسان وكذا احترام التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة والحرية والمساواة بين الشعب والفاعلية والرشادة في التسيير.

وإذا كان الأمن عنصرا مهما – بالنسبة للدول؛ لأنه يعد ركنا أساسيا من أركان تحقيق الديمقراطية، لما له من نتائج إيجابية في تحقيق الاستقرار والاقتصادي والاجتماعي وتنميته على المستويين الداخلي والخارجي للدولة–.

فإن الفشل في تحقيق الديمقراطية في مصر موضوع الدراسة أدى إلى صراعات عقائدية وضعف في الأداء الاقتصادي، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي وضعف التنمية. وترتب عن ذلك تحديات سياسية واقتصادية، أمنية، وعسكرية انعكست على أمن الدولة واستقرارها، وهو ما يدل على وجود ارتباط بين مستوى تحقيق الديمقراطية في مصر ومستوى الأمن والاستقرار فيها خاصة بعد مرحلة 25 يناير 2011.

1- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر أهمية بالغة لمجموعة من الاعتبارات أهمها:

- أن دراسة العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر تعتبر إضافة علمية في مجال الدراسات السياسية.

- موضوع الأمن والديمقراطية من المواضيع المعاصرة، مما يساعد على فهم المشهد القائم في مصر خاصة بعد مرحلة 25 جانفي 2011.

- إزالة الغموض حول الديمقراطية كآلية لتحقيق الأمن الوطني في مصر من خلال ترسيخ قيم المشاركة السياسية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي، أي تلك التي يتضمنها الأمن الوطني بأبعاده ومجالاته.

- التعمق في مغزى العلاقة القائمة بين الديمقراطية والأمن الوطني، وبالتالي مناقشة أهم عناصر العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر.

2- أهداف الدراسة:

لكل دراسة مجموعة أهداف يسعى أي باحث للوصول إليها، وأهم أهداف البحث تتمثل في:

- توضيح العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني.

- تسليط الضوء على واقع الأمن الوطني والديمقراطية في المجتمع المصري.

- التعرف على المتطلبات الأمنية لتحقيق الديمقراطية، والمتطلبات الديمقراطية لتحقيق الأمن.

- مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر.

3- أسباب الدراسة:

يمكن الإقرار بأن الرغبة في اختيار الموضوع البحثي تبرز في اجتماع عدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

من الناحية الذاتية تتلخص في:

- ترجمة رغبة الباحث في معرفة وفهم الظواهر السياسية الراهنة والمتعلقة بالأمن الوطني.

- كون الموضوع من المواضيع التي يطرحها الوقت الراهن.

- الميل العلمي والتحمس لتحقيق وانجاز هذا البحث العلمي.

أما من الناحية الموضوعية تكمن أسباب اختيار الموضوع في:

- تحليل ومناقشة مدى قدرة الديمقراطية في تحقيق الأمن الوطني القائم على الاستقرار والمشاركة السياسية في مصر.

- ارتباط الموضوع بالتخصص العلمي وفروعه، ما يجعل منه عاملا أساسيا في اختيار الموضوع.

- دور الديمقراطية في الحفاظ على الأمن الوطني.

4- إشكالية الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول تحديد نوعية العلاقة القائمة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر من أجل كشف غموضها، ومحاولة فهم تأثيراتها على النظام السياسي المصري، وعليه فإن إشكالية الدراسة جاءت كالتالي:

ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي حدود الأمن والديمقراطية في ظل تعدد المداخل النظرية؟

- فيما تتمثل المتطلبات الديمقراطية أم الأمن الوطني؟

- كيف يمكن للأمن الوطني تحقيق الديمقراطية؟

- إلى أي مدى يمكن أن تزودنا جدلية الأمن والديمقراطية باستشراف حول الحالة المصرية الراهنة؟

5- فرضيات الدراسة:

- إن التأثير المتبادل- سلبا وإيجابا- بين الديمقراطية والأمن الوطني ناتج عن الترابط والتفاعل القائم بينهما.

- يرتبط تحقيق الأمن والاستقرار في مصر بمدى النجاح في تحقيق متطلبات الديمقراطية.

- مستقبل الأمن والديمقراطية في مصر مرهون بحل الإشكاليات الراهنة.

6- منهجية الدراسة:

يعد اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها أمر بالغ الأهمية، حيث يكشف المنهج الظاهرة بأبعادها الواقعية وخصائصها ويتابع تطوراتها، ومن أجل بلوغ الأهداف اقتضت طبيعة الدراسة توظيف مايلي:

منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق، واستيفاء المعلومات على كل جوانبها التي هي محل الدراسة واستخلاص النتائج بشأنها. كما أنه عبارة عن دراسة معمقة لأنموذج واحد أو أكثر لعينة قصد الوصول إلى تعميمات، وإلى ماهو أوسع عن طريق دراسة الأنموذج المختار وهو الحالة المصرية باعتبارها تمثل أفضل أنموذج فيما يتعلق بدراسة مسألة الديمقراطية والأمن الوطني[1].

[1]- عمار بوحوش، محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص.102.

المقترب النظمي:

شغل هذا المقترب اهتمام المفكرين في مجال علم السياسة، إذ اعتبر النظام كهيكل مفتوح يتكون من عدة أجزاء مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وتتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية وذلك للاستمرار والبقاء.

ومن أبرز مفكريه " دافيد استون" (David Easton) الذي يرى بأن النظام يتكون من تفاعل أجزاء ووحدات مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، تتأثر بالبيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية عن طريق

ما يسمى بالمدْخلات، حيث يقوم النظام السياسي بدراستها وترتيبها لتخرج على شكل قرارات لتعود مرة أخرى للمجتمع بحيث تؤثر فيه سلبا أو إيجابا[1].

كما أنه يستخدم في دراسة النشاط السياسي من أجل تتبع سير النظام السياسي المصري والتعرف على المؤشرات التي توضح العلاقة القائمة بين الديمقراطية والأمن، ومحاولة فهم طبيعة تفاعل جمهورية مصر العربية بنظامها السياسي مع بيئتها الداخلية والخارجية.

7- حدود الدراسة:

إن معالجة إشكالية الدراسة ستكون وفقا للإطار الزماني والمكاني التالي:

تم تحديد الإطار الزماني للدراسة من الفترة الرئاسية للرئيس "محمد حسني مبارك"، التي تلت تنحيه عن الحكم أي من 2008 إلى غاية التطورات التي طرأت على المشهد السياسي المصري أي حتى سنة 2014، لأنها الفترة التي شهدت تفاعل الديمقراطية والأمن الوطني، مما يساعد على توضيح العلاقة بشكل أشمل.

أما الإطار المكاني للدراسة تم تحديده من خلال التركيز على الحالة المصرية أي جمهورية مصر العربية باعتبارها النموذج الأمثل للدراسة.

8- هندسة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تتقدمها مقدمة الموضوع، فقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري الخاص بكل من الديمقراطية والأمن الوطني من خلال التعريف بالديمقراطية وصورها

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: د.د.ن، 1997 ص.74.

ومبادئها وأطروحات دراستها، والتعريف بالأمن الوطني، والتمييز بين المفاهيم المشابهة له ثم مستوياته ونظرياته.

أما الفصل الثاني فقد خصص لإشكالية العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني من خلال تناول آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الوطني، والآليات الأمنية لتحقيق الديمقراطية، وصولا إلى إشكالية التفاعل بين الديمقراطية والأمن الوطني.

وخصص الفصل الثالث لتحليل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر من الفترة 2008–2014، من خلال التطرق إلى الواقع الديمقراطي والأمني في مصر قبل الثورة، والوقوف على التجربة الديمقراطية في مصر وتداعياتها الأمنية من الفترة 2011–2014، ثم وصولا إلى مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر.

9– صعوبات الدراسة:

لكل بحث مجموعة من الصعوبات التي تعترضه، وفيما يتعلق بصعوبات هذه الدراسة فقد تركزت في:

– ندرة المادة العلمية المتخصصة في دراسة الموضوع .

– صعوبة الموضوع في حد ذاته، أي صعوبة تحديد نوعية العلاقة القائمة بين كل من الديمقراطية والأمن الوطني.

الفصل الأول

الديمقراطية والأمن الوطني: دراسة في البناءات المعرفية

الفصل الأول: الديمقراطية والأمن الوطني: دراسة في البناءات المعرفية

إن دراسة موضوع " العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني " ضمن سياقه المفاهيمي والنظري يتطلب التعرف على المتغيرات المؤثرة في مساره نتيجة لتعدد اتجاهات المفكرين وتطوره التاريخي.

لقد لاقت الديمقراطية أهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية؛ لأنها رمز الوحدة والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوحدات السياسية، كما أن مسألة الأمن تعد دافعا طبيعيا للمجتمعات من أجل بقاءها واستقرارها وفي إطار صيانة حقوق الإنسان وكرامته، فقد شهد مفهوم الأمن تطورات عبر الزمن في مفهومه ومستوياته ووسائله.

وسيتم توضيح ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الوطني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية

يتم في هذا المبحث التطرق لمفهوم الديمقراطية وفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة انطلاقا من المفهوم الإسمي والاصطلاحي للديمقراطية وكذا صورها ومبادئها، ثم طروحات دراسة الديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

قبل التطرق للتعريف الاسمي للديمقراطية، تجدر الإشارة إلى أن فكرة الديمقراطية تنطلق من نظريات العقد الاجتماعي التي تجعل الحكم تعاقديا بين الشعب والحكام، وتحدد آليات الحكم بين الفرقاء في المجتمع الواحد، حيث يتيح هذا العقد آليات تصحيح اللاتكافؤ والصراع بين أبناء الشعب. فالديمقراطية من حيث الاشتقاق كلمة يونانية مركبة من شقين، الشق الأول هو **(Demos)** بمعنى "الشعب"، أما الشق الثاني **(Kratia)** بمعنى: "حكم"؛ أي حكم الشعب لنفسه، بأن يشرّع القوانين "مباشرة أو نيابيا" ويتعاقد بمحض إرادته مع من يحكمه[1].

كما عرف المعجم الوسيط في اللغة العربية الديمقراطية على أنها "سياسيا تمثل إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب. واجتماعيا هي أسلوب في الحياة يقوم على مبدأ المساواة، وحرية الرأي والتفكير"[2].

أما اصطلاحا: تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال الحكم السياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية، مع حماية حق الأقلية والحقوق الفردية والعامة لأن مضمون الديمقراطية يعبر عن الإطار الجامع لهذه القيم المجسدة في حرية الشعب وسيادته الممثلة في رأي الأغلبية[3].

فيما تشير الموسوعة السياسية والعسكرية في جزئها الأول إلى أن "الديمقراطية" هي كلمة يونانية الأصل تعني حكم الشعب. وتستخدم في الفكر السياسي كمصطلح يعبر عن أربعة معانٍ هي :

1- شكل الحكم الذي يكفل لجميع المواطنين ممارسة حق اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة فى سياق ما يعرف بالديمقراطية المباشرة وهو النمط الذي ساد فى الدولة المدينة في أثينا اليونانية.

---

[1] – داود الباز، **الشورى والديمقراطية النيابية**. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006، ص.15.

[2] – المعجم الوسيط في اللغة العربية. ج 1، ط 2، القاهرة: دار الفكر، ص.308.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، **آخر الدواء الديمقراطية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص.ص.35–36.

2- شكل الحكم الذي يمارس فيه المواطنون حق اتخاذ القرارات السياسية ولكن ليس بأنفسهم وإنما عن طريق ممثلين عنهم، يتم اختيارهم بالانتخاب.

3- شكل الحكم الذي تسوده الديمقراطية التمثيلية وتمارس الأغلبية فيه الحكم في إطار ضوابط دستورية تضمن للأقلية التمتع بالحقوق، (فردية كانت أو جماعية)، في إطار ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية أو الدستورية.

4- تستخدم كلمة الديمقراطية لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي يميل إلى التقليل من الفروق الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عما إذا كان شكل الحكم ديمقراطيا بأي من المعاني السابقة وذلك من خلال التقليل من التوزيع غير المتكافئ للملكية الخاصة، وذلك ما يعرف بالديمقراطية الاجتماعية.

وقد ارتبط مفهوم الديمقراطية مع التطور التاريخي الذي عرفته نظم الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحقب التارخية المتعاقبة[1]، حيث تشير العديد من الدراسات المعاصرة إلى أن جذور الديمقراطية الغربية المعاصرة تمتد تاريخيا وحضاريا إلى الأنموذج الأثيني الإسبارطي الذي ظهر في أوائل القرن السادس ق.م، في إطار أنموذج الديمقراطية المباشرة التي تتوفر على مؤسسات وذلك في عهد الملك "**بركليس**"(**461–429 ق.م**)، حيث بدأ العصر الذهبي للديمقراطية المباشرة الأثينية وهي الفترة التي عرفت بروز عدد من المفكرين أمثال سقراط – أفلاطون – أرسطو، وقد تميزت الديمقراطية الأثينية بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الأحرار، الأجانب، والعبيد.

وعلى الرغم من الحياة السياسية الديمقراطية التي تمتاز بالحرية في المجتمع الأثيني، فإن الطبقة الثالثة ظلت في خدمة الطبقتين الأخريين اللتين تحتكران عمليات صنع القرار والمشاركة السياسية، كما أن صفة المواطنة تقتصر فقط على الرجال الأحرار، وذلك ما يدل على أنموذج حكم الأقلية المالكة للثروة والعلم والعبيد والسلطة[2].

وقد عرف الأنموذج الروماني نفس السياق مع بعض الاختلافات البسيطة من حيث ضخامة الامبراطورية الرومانية بعد الانتقال من أنموذج دولة المدينة إلى أنموذج دولة الامبراطورية، إلا أن قيم

[1] – فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص. ص.93–94.

[2] – باسل عبد المحسن القاضي، **الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت**. متحصل عليه من:
http://www.ao-academy.org/docs/Democracy.doc. تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/05.

الديمقراطية تبلورت في الفكر السياسي النهضوي الأوروبي من خلال إعادة اكتشاف قيم المواطنة لدى الغرب، وذلك ما تميز به الفكر السياسي الحديث لدى الغرب ليشكل – تدريجيا – مرتكزا لبناء الدولة القومية وتأسيس نظم سياسية حققت قدرا متزايدا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون، مما شجع على تحول الدول في الغرب إلى دول ديمقراطية.

إن قيم المواطنة في الغرب يعود اكتشافها إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني والتجريبي وتعاظم تأثيره بفعل حركات ما يعرف بـ: الاصلاح الديني وحملات التنوير. فمفهوم الديمقراطية الحديث تأثر بما جاءت به قيم الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر من حيث صياغة مبادئ تقوم على الحرية والمساواة وايجاد آليات وأدوات جديدة للحكم وهو ما كرّس في تأسيس أنظمة حكم قومية مقيدة السلطات[1]. تقوم على مرتكزي سيادة الشعب ومبدأ التمثيل والتعددية، وتضمن حرية الاختيار وحرية العمل السياسي.

لذا فالديمقراطية الغربية هي اتفاق مجموع الأفراد على الأهداف المشتركة والسعي لتجسيدها من خلال اختيار الممثلين الذين يتولون التعبير عنها واتخاذ القرارات باسم الشعب.

أما فيما يخص الديمقراطية المعاصرة، فهي عبارة عن مجمل الترتيبات المؤسساتية التي تؤمن الوصول إلى قرارات سياسية والتي يتمكن فيها الأفراد من امتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين، وذلك ما يعني منح الأفراد القدرة على أن يحكموا عبر أصوات الناخبين، التي تخوّل الأفراد العاديين أن يمتلكوا صلاحية أو شرعية ومشروعية ممارسة الحكم واتخاذ القرارات وفق ما تم التعاقد عليه مع الناخبين غير أن أصوات الناخبين لا تكون لها قيمة إن لم تكن مقرونة بحرية الاختيار بين عدة بدائل، وذلك ما جعل "**آلان تورين**" (Alan Turin) في 1993 يقرّ بأنه "لا وجود للديمقراطية من دون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين ومن دون تعددية سياسية"[2].

[1] – علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 264، فيفري 2001، ص.12.

[2] - Jacque Chevallier.**L'état Post-Moderne**.2edition. série politique, Paris :**L.G.D.J,** 2004, pp.136-137.

هذا التفسير للديمقراطية جعل منها آليات تنظيمية بالأساس، وعليه فالدولة المعاصرة تصبح ديمقراطية إذا تم اختيار صناع القرار فيها على أساس انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تتاح فيها فرص التنافس السياسي الحر والنزيه للمرشحين. فالإنتخابات حسب التجربة المعاصرة هي جوهر العملية الديمقراطية[1].

وعليه يمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم الديمقراطية ينطلق من وصف الديمقراطية كنمط للحكم تقوم على تسيير الشؤون العامة داخل المجتمع الذي توجد فيه، وعلى ترسيخ قيم المشاركة والمواطنة وحكم القانون بما يضمن الحريات العامة وكرامة الإنسان.

المطلب الثاني: صور الديمقراطية

انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات وتمثلت هذه الصور في:

1- الديمقراطية المباشرة:

تعني وجود نظام سياسي، من شأنه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية. ففي ظل الأخذ بهذا النظام يتعين أن تعرض مشروعات القوانين على هيئة منتخبة من قبل الشعب والشعب ذاته يشارك في صياغة تلك القوانين ومراقبتها من خلال جمعية تضم جميع المواطنين[2].

إن هذا النوع من الديمقراطية يبدو مثاليا، لأنه حتى وإن طُبّق ونجح في بداية ظهوره، فإن ذلك راجع لقلة الشعب وضيق الرقعة الجغرافية، ومع زيادة نسبة عدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية فإنه يستحيل تطبيق هذه الصورة من الديمقراطية، ويفترض تفويض مهام الشعب لذوي الخبرة والكفاءة للاهتمام بشؤونهم.

2- الديمقراطية شبه المباشرة:

تقوم الديمقراطية شبه المباشرة على أساس وجود برلمان منتخب، يمارس مهامه وصلاحياته، ولكن بعض الأمور الهامة تُرد إلى الشعب للفصل فيها. وبهذا يزداد نفوذ الناخبين على حساب البرلمان، كأن يكون للشعب حق الاستفتاء التشريعي، أو السياسي، أو يكون الاستفتاء على قانون دستوري أو عادي أو الاستفتاء على أمر من أمور السياسة غير التشريعية، أو أن يكون للشعب حق الاعتراض على قانون معين في مدة

[1]- غزوي محمد، سليم محمد، **نظرات حول الديمقراطية**. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص.09.

[2] - دفيد بيتهام، "الديمقراطية: مبادئ....مؤسسات.....مشاكل". **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر، العدد 05، أفريل 2004 ص.232.

معينة، ويصبح القانون نافذاً إذا مضت المدة دون اعتراض عليه، وإلا وجب رده حال الاعتراض عليه إلى الجهة التي أصدرته للنظر فيه ثانية، أو كحق الشعب في اقتراح القوانين ويُسمى بحق الاقتراح الشعبي، وإلزام البرلمان بمناقشتها، أو عزل رئيس الجمهورية وإقالة النائب، أو حل البرلمان ففي هذه الصور وغيرها، حسب ما يقرره دستور الدولة، يكون للشعب باعتباره صاحب السيادة مباشرة تلك المهام، وإن كانت في الأصل في

ظل الديمقراطية النيابية من اختصاص البرلمان إذ يخول للشعب في ظلها حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى هي[1]:

الاستفتاء الشعبي: ويكون بنعم أو لا لإبداء الرأي.

الاعتراض الشعبي: حق الناخبين في إقالة حكامهم.

الاقتراح الشعبي: فيما يخص تسيير شؤونهم الاجتماعية.

حق الحل وعزل رئيس الجمهورية.

1- الديمقراطية النيابية:

يقوم هذا النوع من الديمقراطية على الفكرة القائلة بأن الشعب لا يستطيع حكم نفسه بنفسه لذلك عليه أن يحيل إلى ممثليه مهمة الحكم؛ لأنه من الصعب عمليا اجتماع المواطنين جميعا حول القرارات التي تتعلق بأمور الأمة، لذلك لا تمارس الأمة مباشرة السيادة بل تعهد بممارستها إلى الممثلين المنتخبين ولكن تبقى الأمة في نفس الوقت مالكة للسيادة.

إذن ترتكز الديمقراطية النيابية على فكرة الوكالة، على أن النائب لا يمثل ناخبيه فحسب بل يمثل الأمة جميعا، لذلك لا يستطيع الناخبون إجباره على القيام بعمل ما ولا تقييده ولا حتى عزله لأن وكالته هي وكالة تمثيلية يستمدها من الأمة، كما أن الناخبين مكلفين بانتخاب ممثلي الأمة وعند ذلك ينتهي دورهم[2].

الديمقراطية النيابية تقوم على وظيفتين أساسيتين هما: التشريع والتنفيذ. ولا يكون المجلس نيابيا إلا إذا مارس وظيفته هذه، كما يجب أن تكون مدة النواب محددة، فالعلاقة بين أعضاء المجلس النيابي وناخبيه قائمة على أساس فكرة الوكالة .

[1] – علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.ص. 45-49.

[2] – داود الباز، المرجع السابق، ص.200.

المطلب الثالث: مبادئ الديمقراطية

تمثل مبادئ الديمقراطية إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، لذا ينبغي النظر إليها كقيمة حضارية لكل الإنسانية تقوم على مبادئ تتمثل في:

1 – احترام حقوق الإنسان:

هذه الحقوق تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة كحق العمل التعليم الصحة، على أن العبرة ليست بما تنص عليه الدساتير وإنما بإمكان ممارسة هذه الحقوق والحريات كاملة وبإيجابية تحقيق المشاركة في صنع القرارات[1]. بمعنى آخر يكون المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم، من خلال تهيئة المناخ السياسي لممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية .

2 – التعددية السياسية:

تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام على عكس الأنماط الوراثية والاستبدادية حيث في ظل التعددية السياسية يختار المواطنون من بين عدة مرشحين ممثليهم لإدارة شؤون الحكم لفترة زمنية محددة، لكن التعددية السياسية تفقد مضمونها وقيمتها في ظل احتكار السلطة[2]، إذ لا معنى للتعددية من دون توفر آليات شرعية وسلمية لتسيير الحكم.

3 – التداول السلمي على السلطة:

إن التداول على السلطة بطريقة شرعية وسلمية يتطلب توافر أحزاب سياسية متعددة تهدف للوصول إلى السلطة والفوز بها بالتناوب بين الأغلبية، وذلك لأن فكرة التداول على السلطة بين الأحزاب تشكل ضمانا للمجتمع بحيث تتداول الأحزاب على السلطة وعدم تأبيدها في حزب واحد يمثل فكرا واحدا لرئيس حزب واحد

[1] – محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص.103.

[2] – لطيفة ابراهيم خضر، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**. القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص.78.

هو الذي يحكم[1]، وذلك وفق صياغة مبادئ وآليات للتداول على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات، أو التصفيات فهذه الآليات تمنح فرصا لعدة أطراف وتوجهات لاعتلاء سدة الحكم دوريا وتنفيذ برامجهم .

4 – الفصل بين السلطات:

ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث يمكن لكل سلطة من إيقاف الأخرى عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع مراعاة التوازن والتعاون فيما بينها.

لقد توصل المفكر الأمريكي "روبارت دال" (Rebert Dahl) إلى إعادة صياغة تلك المبادئ في ظل الديمقراطية المعاصرة، وتتمحور هذه المبادئ حول[2]:

- لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، وهذا بدلا من مبدأ سيادة الأمة.
- سيطرة أحكام القانون.
- عدم الجمع بين السلطات.
- ضمان الحقوق والحريات.
- التداول على السلطة.

المطلب الرابع: طروحات دراسة الديمقراطية

إن عدم الاتفاق حول مضمون وشكل الديمقراطية راجع إلى تعدد الطروحات التي عالجت موضوع الديمقراطية، بحيث تنطلق كل واحدة من خلفية دينية أو إيديولوجية معينة. وتتمثل هذه الطروحات فيمايلي:

1 – الطرح الليبرالي للديمقراطية:

تعرف الديمقراطية الليبرالية على أنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات، وتعرف على أنها إجراء لاتخاذ القرار ويكون ذلك من خلال المساواة بين الأقلية والأكثرية، واحترام حقوق وحريات الأفراد[3].

[1] – عبد الله فؤاد ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.س.ن ص.29.

[2] – دفيد بيتهام، المرجع السابق، ص.245.

[3]- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. دمشق: دار الهدى، 2002، ص. 44.

والديمقراطية الليبرالية مشتقة من الفكر الليبرالي الاقتصادي الذي يرتكز على المبادئ التالية[1]:

- الحرية والمساواة بين الشعب .
- وجود تعددية بقدر ما يبررها، ويعيد انتاجها، وحسب تعدد الأراء والعقائد.
- قائمة على العقلانية من خلال تأكيدها على دور الحل الوسط في التوفيق بين المصالح المتنافسة.
- المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال توزيع السلطة.

تعتمد على نظام مؤسسي، يتميز بأنه شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، حيث كل مؤسسة تعمل وفق أسس محددة.

إن الديمقراطية الليبرالية حسب اعتقاد مناصريها، هي نظام حكم، وطريقة حياة، فهي إذن طريقة أو منهج لاتخاذ القرار في حالات تتحدد فيها الآراء والمواقف وتتنافس فيها المصالح والقناعات والأهداف. وهي طريقة لحسم الصراع بين المطالبين بالحصول على السلطة أو الوصول إليها دون اللجوء إلى العنف، فهي تعتمد على الحجة والإقناع وعدد الأصوات[2].

2 – الطرح الماركسي للديمقراطية:

إن الطرح الماركسي في دراسته وتحليله للديمقراطية يربط ما بين السياسية والاقتصاد، ويقوم على تصفية مصدر الاستغلال والتناقضات الطبقية وبناء القاعدة المادية للديمقراطية الاجتماعية، إن هذا الطرح جاء ردا على الطرح الليبرالي الذي – حسب اعتقاد الماركسيين– جسّد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة الكادحة، وبالتالي خلق تناقض داخل المجتمع، أو صراع ما بين الطبقات الاجتماعية فهذه الوضعية وحسب الجدلية التارخية التي وضعها "**كارل ماركس**" (Karl Marx) و"**أنجلز**" **(Engels)** تولّد عنها صراع بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي قيام ثورة بروليتارية التي قلبت موازين القوى داخل المجتمع[3]، وبوصول الطبقة الكادحة إلى الحكم تتحقق العدالة والمساواة بين كل الأفراد في المجتمع، من حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالبروليتاريا هي من الرأسمالية حسب "**كارل ماركس**" (Karl Marx) وهي وحدها القادرة على إنجاز مستوى عالٍ يتمثل في تحقيق الاشتراكية[4] .

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص45.

[2] – علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية". المرجع السابق، ص. ص.64–67.

[3] – عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**. الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004، ص.113.

[4] – جي كونيو، **رأس المال اليوم**. تر: محمد عيتاني، بيروت: دار ابن خلدون، 2001، ص.73.

3 – الطرح الإسلامي في دراسة الديمقراطية:

لقد تعددت الآراء والخطابات الإسلامية التي تناولت موضوع الديمقراطية، لذا سيتم التركيز على ما تحتويه الشريعة الإسلامية من مبادئ واضحة فيما يخص الديمقراطية، بالرغم من أن الديمقراطية هي لفظة غربية إلا أن ما تحتويه من مبادئ موجود في الشريعة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان وحرياته أو كيفية تدبير أمور الدولة وتسييرها[1] .

- **حقوق الفرد وحرياته:**

حق المواطنة: فنجد الإسلام يجعل من سكان دولته على نوعين: المسلمون، وأهل الذمة .أما السكان المسلمين: فيقول فيهم القرآن الكريم: **(إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا و نصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا)**[2].

هذه الآية توضح أساسين للمواطنة: الإيمان والسكن في دار الإسلام أو الانتقال إليها، أما أهل الذمة فيقصد بهم جميع الذين يقطنون داخل حدود الدولة الإسلامية من غير المسلمين، ويقرون لها بالولاء والطاعة، والإسلام يضمن لهم المحافظة على دياناتهم وثقافاتهم، ويمنح لهم جميع الحقوق كغيرهم من المسلمين[3].

- الحق في المحافظة على حرياتهم الشخصية .
- الحق في المساواة والمتمثل في قول الخليفة عمر بن الخطاب: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ".
- التعددية والاختلاف، العدل، الحوار والتسامح. وهي حقوق تستهدف تحقيق الكرامة الإنسانية والإحساس بالأمن والاستقرار في مجتمع يثبت وجوده بين المجتمعات الأخرى[4].

[1] – أحمد الموصلي، **جدليات الشورى الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص. ص.65–67.

[2] – سورة الأنفال، الآية 72.

[3] – أبو الأعلى المورودي، **تدوين الدستور الإسلامي**. الجزائر: شركة شهاب، د.س.ن، ص. ص.68–70.

[4] – لطيفة ابراهيم خضر، المرجع السابق، ص. 104.

- **تدبير وتسيير شؤون الدولة:**

مبايعة الرئيس: فالإسلام لا يقر أبدا بمن يتولى الرئاسة عن طريق القوة، وإنما يكون ذلك عن طريق البيعة، يقول الله عز وجل: **(إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم)**[1]. فالرئيس يتولى النظر في أمور المسلمين ولكن ليس بمفرده، بل يجب عليه استشارة أهل الحل والعقد في كل الأمور، والأخذ برأي الأغلبية لتحقيق الإجماع.

مبدأ الشورى: فالإسلام نبذ الاستبداد والإنفراد بالرأي، وذلك في قوله تعالى: **(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)**[2].

لذا فإن تطبيق الديمقراطية لا يعني منافاة أو الابتعاد عن الإسلام وبالتالي ضرورة التوفيق بين الإسلام والديمقراطية من المكتسبات الإنسانية التي ينبغي التفاعل معها.

[1] – سورة الفتح، الآية 10.

[2] – سورة الشورى، الآية 38.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الوطني

يتطرق هذا المبحث لجملة من العناصر المتضمنة للأصول الفكرية والنظرية للأمن الوطني سواء تعلق الأمر بالمصطلح أو بسياق تطور مفهوم الأمن الوطني، وصولا إلى تحديد المستويات التي يقوم عليها هذا المفهوم، إضافة إلى نظريات الأمن الوطني.

المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني

إن " الأمن " ليس من المفاهيم السهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة لأنه مفهوم معقد يصعب إعطاء تعريف محدد له. إلا أن تعريفه يتضمن ثلاثة أمور وهي: السياق السياسي للمفهوم، أبعاده، والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية، وقد برزت ثلاث اتجاهات واضحة لتعريف الأمن الوطني كل اتجاه له منظوره الخاص في تحديد المفهوم[1].

1 – الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة

يخص هذا الاتجاه، الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية والحيوية وهو ما يسميه "**ادم سميث**" " مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع". ويرى هذا الاتجاه أن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري يجب أن تحسب قدراته على أساس التفوق على الخصم، ويستخدم بعض المؤيدين لهذا الاتجاه – عند قياسهم لقدرات الدولة الشاملة –متغيرات معنوية يصعب قياسها، مثل الإرادة الوطنية، والروح الوطنية كأسس للأمن الوطني[2].

إن التركيز على جوهر الأمن الوطني في مفهوم هذا الاتجاه، على أنه بعد عسكري أصيل ذو محددات يمكن تقييمها، ويثير عديدا من الاعتراضات والنقد، فهناك من يرى أن هذا المنظور غير كاف للدول الأكثر قوة في النظام الدولي، والتي تسعى لزيادة قدراتها العسكرية وقوتها في شتى المجالات ويسيطر المفهوم العسكري للأمن عادة على سياسات هذه الدول، ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدودا للغاية، حيث يرى العنصر العسكري أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن وهذا ما يجعل التنافس الشديد بين الدول الأقوى في النظام الدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذا التنافس وتداعياته دون الاهتمام بمطالب التنمية في القطاعات الأخرى غير الأمنية.

---

[1] – محمد جمال الدين مظلوم، **الأمن الوطني ومكوناته**. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتجية، 1991، ص. 35.

[2] – ممدوح شوقي، " **الأمن القومي والعلاقات الدولية** ". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 127، 1997، ص. 32.

ومن أكثر الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه، نظرته للنظام الدولي، من خلال تدرج هرمي تكون الغاية منه الحفاظ عليه، من خلال تأكيد تبعية الأصغر للأكبر، والأضعف للأقوى، وهو ما يعكس نتائج دراسة الصراعات في العالم النامي، والمرتبطة أساسا بهيكل النظام الدولي، وهياكل نظمها الداخلية.

فقد **عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن الوطني على أنه:**

" حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة أجنبية "[1] .

وهو تعريف من منظور استراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية.

تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية :

" الأمن الوطني يعني قدرة الدولة، على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية"[2] .

ويتفق هذا التعريف مع سابقه في التركيز على القوة العسكرية لحماية الأمن الوطني من التهديدات الخارجية، مع إضافة القيم الداخلية كمحدد لما يجب حمايته، لكن دون توضيح له.

تعريف "ارنولد ولفيرز" (Arnold Willfars) :

" الأمن الوطني يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها، وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه "[3].

ويشترك هذا التعريف مع ما سبقه في الاعتماد على القوة العسكرية، لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، وأشار أيضا إلى أن الأمن الوطني ذو مفهوم متغير طبقا لقدرة الدولة على الأداء، وهي نقطة مهمة في الوصول إلى مفهوم جيد.

[1] – ودودة بدران، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتجية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003 ص.20.

[2] – المرجع نفسه، ص.21.

[3] – المرجع نفسه، ص.22.

تعريف "تريجر، وكرونبرج" (Trager Kronenberg):

" تشكل القيم الوطنية الحيوية جوهر سياسة الأمن الوطني، ويتحدد الأمن بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسة دولية ووطنية ملائمة، لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين"[1].

يرى هذا التعريف تفضيل الجانب العسكري على غيره، وهو ما يعنيه بالقيم الحيوية التي يجب الدفاع عنها.

2 – الاتجاه الثاني: الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي استراتيجي أكثر أهمية

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتجية والحفاظ على معدلات تدفقها في الاقتصاد العالمي، وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائزه.

ارتبط مفهوم الأمن الوطني لهذا الاتجاه ذو المنظور الاقتصادي بالحرب، ووضع كسابقه اختيارا صعبا بين السلاح والغذاء، فنفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة بالنسبة للدول المصدرة للسلاح توّفر العمالة وكذا توفر عائدات مهمة في الاقتصاد الوطني[2].

فقد **عرّف "لورنس كروز و ج.ناي" (Lawrence Kranse ,J.Nye):**

" الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ".

يعود هذا التعريف إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية في مفهومها المادي وهو الجانب الاقتصادي، مشيرا إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني[3] .

[1]– حامد عبد الله ربيع، **مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته**. بيروت: دار العلم، 1998، ص. ص. 35–36.

[2] – المرجع نفسه، ص.40.

[3] – وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994 ص. 17.

تعريف "هولسن و ج.ويلبوك" (Holsen , J.Waelboeck):

" الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى وتغييره[1] " .

هذا التعريف يضع مفهوما جديدا وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط ووضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها[2].

3 – الاتجاه الثالث: النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني

عبر " روبرت ماكنمار " (Robert Moknomara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن هذا الاتجاه فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، كما أن الدول الأكثر استخداما للأسلحة والعنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا، وأرجع " ماكنمار" هذه الظاهرة إلى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول مما يضر بالأمن، وأن القوة العسكرية قد تكون جزء من الأمن ولكن ليست أهمها كما ربط " ماكنمار" بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني البعد الاقتصادي فقط، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد فتنظيم الأمة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن[3].

ولقد **عرّفه "روبرت ماكنمارا" (Robert Moknomara):** على النحو التالي:

" الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة".[4]

يختصر " ماكنمارا " مفهومه للأمن الوطني بكلمة واحدة وشاملة هي " التنمية "، حيث تشمل أبعاد كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية ، كما أنه اعتبر أن التنمية تعني في مضمونها استمرار الحياة.

[1]– وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص. 20.

[2] – المرجع نفسه، ص.20.

[3] – روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**. تر: يونس شاهين، القاهرة: دار القومي للنشر والتوزيع، 1970، ص. ص.243–247.

[4]– المرجع نفسه، ص. 250.

فمفهوم الأمن الوطني برز في العلوم السياسية حديثا وقد استخدم المصطلح بشكل رسمي، في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت " مجلس الأمن الوطني الأمريكي " والذي أنيط له بحث كل الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهدد أمنها[1]. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية الخطوة الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن الوطني، باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية، يتحقق من خلالها ما يسعون إليه أي يفسرون من خلالها، تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها.

لقد ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية بالحروب نتيجة لتصاعد حدة الصراعات والمواجهة المباشرة ،بين القوى المتنافسة في منطقة واحدة، لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهو ما يعطي انطباعا بتأثير النظم العالمية والإقليمية في معطيات الأمن الوطني ومحدداته. وقد اهتمت الحقبة الأولى التي استمرت من نهاية العقد الخامس (1947) إلى نهاية العقد السادس من القرن العشرين بالدراسات البحثية في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني والتي تحددها المجالس المتخصصة[2] .

أما الحقبة الثانية، فقد ركزت على دراسة وتعميق مفاهيم الأمن الوطني في نهاية الخمسينيات (العقد السادس) واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين (العقد السابع)، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى. وعاصر ذلك ازدياد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، وما انعكس على مقوماتها الأمنية نتيجة لفشلها العسكري والسياسي في جنوب شرق آسيا[3] .

وقد كان لتداعيات حرب أكتوبر 1973 خاصة الاقتصادية فضل تطوير مفاهيم الأمن الوطني في العالم العربي. فقد إستخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد لإسرائيل دائما، مما غير من نظرة الغرب لأمنه الوطني حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

[1] – سليمان أبو سويلم، **الأمن القومي بين الدراسة والتحليل**. عمان: الجامعة الأردنية، 2005، ص. ص .45–46.

[2] - M.Gén.Carlejean **, Conséquences Politique et Sécuritaire de la Globalisation : Mondialisation et Sécurité.** Algérie , édition ANEP ,2002 ,pp.162-163.

[3] – حامد عبد الله ربيع، المرجع السابق، ص. 103.

وبتصاعد تنافس قطبي النظام العالمي في مجالات البرامج النووية، وبرامج الفضاء، وحرب الكواكب بدأت الحقبة الرابعة من مفاهيم الأمن الوطني التي شملت أيضا ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث نظريات الحرب بالوكالة[1].

اعتبارا من نهاية الثمانينيات، وعلى إثر انهيار الإتحاد السوفييتي وتفككه، ثم انهيار الكتلة السياسية المؤيدة له (الكتلة الشرقية) وحلف وارسو، الذي كان يضم دول أوروبا الشرقية، بدأت حقبة جديدة سادها نظام عالمي جديد، وشعور بالفوضى العالمية، والقطبية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. حيث بدأت الأطراف المختلفة في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني من خلال مصالحها الذاتية فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية، لإضافة قوة وفعالية لدورها في النظام الجديد، بينما تحاول القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديد.

المطلب الثاني: التمييز بين الأمن الوطني والمفاهيم المشابهة

يحتوي الحقل السياسي على العديد من المفاهيم ذات العلاقة المتشابكة مع الأمن الوطني، هذه العلاقة فرضت ضرورة التعرف عليها ومعرفة اتجاهها حتى يمكن فهمها بشكل أفضل، ومن أهم هذه المفاهيم مايلي:

1 – الأمن الوطني والإستراتجية الوطنية:

وضع عدد من الباحثين تعريفات للإستراتجية انقسمت إلى اتجاهين، الأول يقتصر على الجانب العسكري من الإستراتجية، أما الثاني فقد كان أوسع وأشمل ليتضمن كل القدرات التي يمكن استغلالها[2].

ومن تعريفات الاتجاه الأول تعريف الجنرال " فون مولتكه " (Von Moltke) رئيس هيئة الأركان العليا الألمانية وصاحب الخطط الإستراتجية الذي عرّف الإستراتجية بأنها: " إجراء الملاءمة العلمية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد، إلى الهدف المطلوب "، ويعني ذلك مطابقة الأهداف مع الإمكانيات المتيسرة.

[1] – روبرت ماكنمارا، المرجع السابق، ص. 250.

[2] – عبد الله سعود القباع، **الأمن الوطني والتحديات المعاصرة**. الرياض: المركز الدولي للبحوث والدراسات الإستراتجية 2004، ص. 81.

أما فيما يتعلق بتعريفات الاتجاه الثاني، يمكن ذكر تعريف الجنرال " د.ك.بالت " (D.K.Balt) الذي تناول تعريف الإستراتجية بأنها: "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين "، وهي إذن تعد أفضل توزيع للإمكانات المتاحة، لاستخدامها الأمثل لتحقيق أهداف وغايات الدولة الوطنية (القدرات السياسية،الاقتصادية ،العسكرية ،الاجتماعية)، وهي بذلك تستخدم أبعاد الأمن الوطني وأدواته التي بتحقيقها تتحقق أهدافه

ويتوافق تعريف الإستراتجية مع تعريف مفهوم الأمن الوطني، حيث يشمل كل منهما عدة قوى لذلك كان تعريف الجنرال الفرنسي " أندريه بوفر " للإستراتجية بأنها: " استخدام الإمكانيات الوطنية المتاحة تحت جميع الظروف، من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو، عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة "[1].

إن هذا التعريف يوضح مدى ارتباط مصطلحي الأمن الوطني والإستراتجية باستخدامهما الأدوات نفسها، وهي الإمكانيات الوطنية المتاحة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية) ويعكس ذلك تصورا خاصا للعلاقة بين المصطلحين، بأنها تجسيد للأمن الوطني بخططه ومبادئه حيث تستخدم الإستراتجية أبعاد الأمن الوطني السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وهي نفسها الإمكانات والقدرات الموجودة في الدولة، ثم تعكس مكونات الأمن الوطني في إستراتيجيات تخصصية للأبعاد نفسها أي أن الإستراتجية الوطنية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن الوطني[2].

2 – الأمن الوطني والسياسة الوطنية العليا:

تعرّف السياسة الوطنية العليا بأنها: " الملاءمة بين الغايات والأهداف الوطنية، وبين الإمكانات والقدرات الفعلية، بما يحقق توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها الوطني[3] "، لذا فإن صياغة السياسة الوطنية العليا تكون من خلال الأهداف والغايات الوطنية في فترة محددة، وقد يكون التحديد المرحلي زمنيا أو خلال حدث وطني هام، ويتفرع من السياسة الوطنية العليا سياسات تخصصية في مجالات مختلفة تشمل كل مجالات الأمن الوطني وأبعاده، ومن تلك السياسيات تتفرع الإستراتجيات المتخصصة التي هي مرتبطة أصلا

[1] – عبد الله سعود القباع، المرجع السابق، ص.82.

[2] – أمين هويدي، **أزمة الأمن القومي العربي**. القاهرة: دار الشروق، 1991، ص. 88.

[3] – محمد عبد الكريم نافع، **الأمن القومي**. القاهرة: مطبوعات الشعب، 2001، ص. 58.

بالإستراتيجية الوطنية النابعة من السياسة الوطنية العليا[1]، وهو ما يضمن عند تحقيقها تحقيق النتائج المستهدفة للأمن الوطني.

– الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع:

يتطلب إعداد الدولة للدفاع تنفيذ خطة عامة، وخطط مرحلية تخصصية تهدف جميعها إلى تأمين قطاعات خاصة بالدولة، لصد أي عدوان خارجي أو الاستعداد له، ويشمل إعداد الدولة للدفاع عدة عناصر أساسية هي:

– إعداد السياسة الخارجية للدولة.

– إعداد القوات المسلحة.

– إعداد الاقتصاد الوطني.

– إعداد أجهزة الدولة.

وتهدف خطط الإعداد إلى تأمين تلك العناصر، وكذلك ردع الاعتداء ومجابهته بحسم والانتصار عليه بأقل الخسائر، وتلك الخطط هي استخدام آمن لقوى الدولة التي تتمثل في أبعاد الأمن الوطني فيكون إعدادها للدفاع وتأمينها هو تأمين لأبعاد الأمن الوطني في إطار إستراتجية وطنية[2].

4 – علاقة الأمن الوطني بالأمن القومي:

بعض الدول يتماثل لديها المفهوم اللغوي للفظتي " وطني " و" قومي "، فتطلق اسم الأمن القومي على أمن الدولة وأمن مجموعة دول من دون تفرقة فلا يعني لديها الأمن القومي أي القومية بذاتها بينما تفضل دول أخرى الفصل بين التسميتين، فهي تخص بالأمن الوطني مفهومها لأمن نفسها وإجراءاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في حدود ما تسمح به قدراتها، بينما تعني بالأمن القومي أمن مجموعة من الدول ذات مصلحة مشتركة، وما تنفذه من معاهدات وتنظيمات لوقاية مصالحها المشتركة[3].

[1] – محمد عبد الكريم نافع، المرجع السابق، ص. 59.

[2] – المرجع نفسه، ص. 61.

[3] – عبد النور بن عنتر، " محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي". **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، العدد 113 2008، ص. 67.

ويضيف بعض الدارسين تحليلا جوهريا للتفريق بين الأمن الوطني والأمن القومي، فيعني الأول في مفهومه دولة واحدة، بينما يعني المفهوم الثاني عدة دول مشتركة في صفة أو مصلحة .

ويمكن القول أن التحديد الدقيق للمفاهيم اللفظية المختلفة لوصف الأمن يأتي من توضيح المستوى الذي يتعامل معه، فيكون الأمن الوطني هو المستوى الثاني (ماهو؟) وهو ما يخص دولة بعينها من ترتيبات لأمنها.

5 – علاقة الأمن الوطني بالأمن الحربي:

يختلف الأمن الوطني عن الأمن الحربي، باختلاف مفهوم لفظي القدرة والقوة، فإذا كانت "القدرة العسكرية" (Military Capacity) هي إحدى وسائل تحقيق أهداف الأمن الوطني، فإن "القوة العسكرية" (Military Power) تكون إحدى وسائل تحقيق الأمن الحربي[1] .

ومن المعروف أنه لا توجد مؤسسة عسكرية عادلة، إلا إذا كانت الدولة تتمتع بنظام سياسي عادل ونظام اقتصادي عادل وعلاقة اجتماعية عادلة، وفي غياب العدل تصبح القوة العسكرية خطرا على الأمن الوطني نفسه حيث تستخدم لكبح المطالبين بالحق أو للاستيلاء على ما يملكه الغير، فتتحول القوة إلى وسيلة لتعزيز القدرة، أي أن الأمن الحربي يصبح هو المحقق للأمن الوطني.

6 – علاقة الأمن الوطني بالتأمين الذاتي:

يوضح تعريف التأمين الذاتي الاختلاف بينه وبين الأمن الوطني، فالتأمين الذاتي هو "الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء نظام سياسي أو شخص حاكم لأطول فترة ممكنة ويكون ذلك بالتركيز على أساليب تعزيز سلطة المعروفين بأنهم أكثر ولاء وليس الأكثر كفاءة "، مما يعني تفضيل الأمن الذاتي على الأمن الوطني. ويكون في ذلك انحراف عن أهداف الأمن الوطني، مما يحدث خللا أمنيا يصعب إصلاحه[2].

وغالبا تكون الفائدة العائدة من التأمين الذاتي وقتية لتزداد حدة المشكلة التي تثيرها، فالنظام الحاكم المحصن بإجراءات الأمن الذاتي يكون دائما في مأمن بواسطة تلك الإجراءات التي يقيمها على حساب الأمن الوطني، ولكن انهيار هذا الأخير بسبب التأمين الذاتي ينهار تبعا له الأمن الذاتي، فهو فرع أصلي بانهياره تنهار كل الفروع.

[1] – ودودة بدران، المرجع السابق، ص. 77.

[2] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 93.

المطلب الثالث : مستويات الأمن الوطني

عندما اتضح أن الأمن المطلق يصعب تحقيقه، وأن تعارض الأهداف والمصالح القومية للدول توقعها في مصادمات، يكون من نتائجها انتهاك الأمن الوطني في كل أو بعض مكوناته لذا سعت الدول إلى علاقات دولية و إقليمية تزيد بها من صلابة أمنها الوطني، وتغطي نقاط ضعفه في إطار المصلحة العامة وتتلاقى الأهداف دون تعارض، كما استطاعت المصلحة العامة أن تجمع بين دول أكثر عددا وأكثر اختلافا في قاعدتها، سعيا لتحقيق الأمن الوطني لكل منهم، بتحقيق أمن جماعي لهم جميعا[1].

ومن هذا المفهوم، بدأت تظهر التكتلات التي لها عدة أهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبدخول التعاون العسكري تكتمل الصفة ليصبح التكتل ذا صبغة أمنية متكاملة ولقد تكررت ظاهرة مشاركة الدولة في العديد من التنظيمات، سعيا وراء مزيد من الضمان لأمنها الوطني في بعض أو كل مقوماته[2].

وصنفت تلك التكتلات في مستويات، تتدرج من الفردية (الذاتية) إلى الدولية (الجماعية) لإدراك مجالاتها وتحديد اتجاهاتها الأمنية وتتمثل في:

المستوى الأول: الأمن الفردي (Individual Security)

يمثل الأمن الفردي أدنى درجات الأمن وأساسها، وهو يُعنى بالحالة التي يوجد عليها الفرد (المواطن) من استقرار وطمأنينة ،وعدم تهديد لوجوده وبقائه، وهو ذو مظهرين مادي ومعنوي، حيث أن الأول يشير إلى مجالات الأمن الأساسية لدى الفرد (المواطن) من مورد ورزق يوفر ضروريات الحياة له ولأسرته، من مأكل ومشرب، ومأوى (سكن) دائم وآمن، والاطمئنان على حياته وأسرته من اعتداء الآخرين، أما المظهر الثاني معنوي (نفسي) يحقق الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع (البيئة) الذي يعيش فيه، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع، ومنحه مركزا مميزا في المجتمع تقديرا له[3].

---

[1] – مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي ". **سلسلة مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، العدد 04، أفريل 2005، ص. ص.213–215.

[2] - Smith Steve, "The Concepte of Security Befor and After Sebtember 11th". **Working paper**, Singapors : Institut of defence and strategic studies, may 2002.

[3] – عصام اسماعيل، " الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ". **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتجية، العدد 111، 2003، ص.93.

هذا الشق الأمني(أمن المواطن) وهو من مسؤوليات الدولة، وشأنها الداخلي مع مواطنيها ومحصلة تحقيق هذا الأمن لجموع الشعب كأفراد، وجماعات، وطوائف، ومدن وولايات،هو تحقيق للأمن الداخلي للدولة نفسها.

ومع ذلك، فإن المنظمات العالمية، والمؤسسات غير الحكومية، صاغت هذا الأمن في مواثيقها باسم حقوق المواطنة، أو حقوق الإنسان وغيرها، وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات أو الجماعات المؤسسة لها (في حالة كونها منظمة غير رسمية)، من انتهاك أمن المواطن (الفرد) وانعكاسات ذلك على أمن الدولة أو أمن المجتمع.

المستوى الثاني: الأمن الوطني (National Security)

يقصد بالأمن الوطني ضمان تأمين الدولة من الداخل، مع توافر القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولا لتحقيق حياة آمنة مستقرة، في إطار حدود الدولة، والتزاماتها السياسية، وهو مستوى مركب من عدة جزئيات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي(Local Security)، وهو جزء من البعد السياسي للأمن، والأمن الذاتي (Regime Security) جزء من الأمن المحلي،وهو أمن خاص بالنظام الحاكم، الذي يشمل إجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكم، أو إجراءات الحفاظ على الوضع القائم، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة[1].

ويطلق على هذا المستوى أحيانا " الأمن القومي"، وهي تسمية مرادفة دون أن يكون لها صفة قومية كما يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا.

المستوى الثالث: الأمن دون الإقليمي (Sub-Regional Security)

يُعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لعدد محدد من الدول في إطار مصلحة مشتركة سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط أو تنظيم كامل، وتكون هذه الدول غالبا عضو في تنظيم أوسع يتيح لها الاشتراك في منظمة، والتركيز على مصلحة مشتركة تجمع هذه الدول في التنظيم دون الإقليمي[2].

ويرى بعض الدارسين أن المنظمات دون الإقليمية المتفرعة من تنظيم إقليمي أوسع، أنها تتيح خصوصية زائدة لأعضاء التنظيم دون الإقليمي.

[1] – مصطفى علوي، المرجع السابق، ص.220.

[2] – معمر بوزنادة، **الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص.37.

المستوى الرابع: الأمن الإقليمي (Regional Security)

ظهر مصطلح "الأمن الإقليمي " في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهددة له.

وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية، وقد أنشأتها الدول العربية عام 1945 اعتمادا على القومية العربية التي تجمع شعوب هذا التنظيم، إضافة إلى تجاوزها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد.

كما أن منظمة الوحدة الإفريقية هي الأخرى تنظيم إقليمي يضم كل دول القارة الإفريقية، أي أنه أنشئ على أساس جغرافي وهو كسابقه (جامعة الدول العربية) ضعيف الفاعلية وغير مؤثر في أي بعد من أبعاده الأمنية، ولم يحقق أي قدر من الأمن للقارة ككل، أو لأعضائه الذين ينتهك أمنهم دوما في الصدمات والأزمات العالمية والإقليمية، وبين أعضائه[1].

وإذا كانت المنظمتان السابقتان قد فشلتا، في تحقيق الأمن لأعضائها، فإن الإتحاد الأوروبي وهو منظمة إقليمية أيضا تضم معظم الدول الأوروبية، كان أساس نشأتها اقتصادي أولا، تمكن من حل معضلة الأمن الإقليمي فيما واجهها من أزمات، واستخدم أنواعا متعددة من القوى (سياسية واقتصادية وعسكرية) لحماية أمنه، واستطاع أن يجمع تلك القوى (البرلمان الأوروبي، العملة الأوروبية، والقوات الأوروبية) لتصبح له قدراته الخاصة المعبرة عنه.

وإذا كان عدد من الكتاب والخبراء والباحثين، قد أجازَ التنظيم دون الإقليمي، في إطار التنظيم الإقليمي الأكبر، على أساس أن تحقيق الأمن الأصغر يؤدي إلى تحقيق الأمن الأكبر[2].

المستوى الخامس: الأمن الدولي (Universal Security)

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بحثت الدول الكبرى المنتصرة (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة) وضع صيغة أمنية عالمية، وإقامة تنظيم دولي جديد، يستند إلى مبادئ

[1] – سليمان أبو سويلم، المرجع السابق، ص. ص. 50–53.

[2] – معمر بوزنادة، المرجع السابق، ص. 40.

وأسس دولية بعدما تبين عدم فاعلية الهيئة السابقة (عصبة الأمم) التي أنشِئت عقب الحرب العالمية الاولى ولم تستطع منع نشوب حرب عالمية أخرى لعدم ملاءمة أجهزتها وميثاقها لمتغيرات المجتمع الدولي[1].

صدر في 7 أكتوبر 1944 مقترحات للأسس والمبادئ، التي سينشأ عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد تحت اسم "هيئة الامم المتحدة "، وتكونت لائحة المقترحات من ستة مبادئ، وكان المبدأ الخامس فيها ينص على: " مساعدة التنظيم الدولي، إذا اضطر إلى استعمال القوة ".

صيغت المبادئ الستة التي وافقت عليها الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها(40 دولة منهم المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسورية ولبنان)، في ميثاق الأمم المتحدة، خلال مؤتمر سان فرانسيسكو (25 أفريل – 26 جويلية 1945)، حيث وافقت 111 دولة على جميع مواد الميثاق ووقّعت عليه 50 دولة، وجاء في نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق: " يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملا من أعمال المنع أو القمع ". وجاء في المادة 43 من الميثاق، "تتعهد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن"[2].

نتج عن هذا المفهوم للأمن الدولي تدخل مسلح لقوات دولية أو إقليمية، سواء استخدمت القوة أو سواء كان ذلك بتفويض دولي أو إقليمي، لفض المنازعات الإقليمية، ومنع تصاعدها إلى مواجهة دولية أو لرد العدوان عن الطرف الأضعف، أو لفرض عقوبات دولية لردع التهديد وعدم تصعيد الخلافات.

أوضح المفهوم الدولي للأمن ضرورة أن تضع الدول في حسبانها اعتبارات الأمن الدولي أثناء اتخاذهم قرارات لحل مشاكلهم مع الآخرين، مهما اختلفت توجهات الدولة أو عظمت قواها السياسية أو العسكرية، أو الاقتصادية.

لم يكن من السهل في نظام دولي ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي) تطبيق المفهوم الدولي للأمن كما وضع في ميثاق الأمم المتحدة، لتعارض الرؤى الأمنية للقوى العظمى فاستخدمت قوة دولية لغرض الأمن في مرات قليلة. أما في عصر النظام العالمي ذي القوة القطبية الواحدة

[1] – معمر بوزنادة، المرجع السابق، ص.55.

[2] – مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**. القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003، ص.78.

(الولايات المتحدة الأمريكية) الذي بدأ تشكله عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 فقد أصبح مسموحا فيه استخدام قوة دولية أو إقليمية لغرض الأمن في مناطق النزاع الإقليمية وكثر استخدام تلك القوات في أنحاء العالم تأكيدا للشرعية الدولية، وتثبيت دورها في حفظ السلام والأمن الدوليين[1].

يسمي بعض المحللين هذا المستوى، "بالأمن الجماعي" (Collective Security) وينسبونه إلى منظمة الأمم المتحدة كما نص ميثاقها، ويعتبرون تحقيقه مسؤولية جماعية، وليست مسؤولية قومية بعينها أو إقليمية بذاتها، وهو يهدف إلى منع تغيير الواقع أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه على نحو غير مشروع وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير[2].

إن الحرص على تحقيق الأمن الجماعي، لا يلغي الاختلافات السياسية أو العقائدية بين الدول الساعية إلى تحقيق مصالحها، وإنما يستنكر العنف المسلح كوسيلة لحل النزاع، ويفرض اللجوء للوسائل السلمية عوضا عن الحرب. وترى فكرة الأمن الجماعي أن إحباط عدوان أو ردعه في المجتمع الدولي، لا يمكن تحقيقه من "خلال المنطق والأخلاقيات الدولية "، وإنما بمواجهته بقوة متفوقة عليه وذلك بردعه وتطبيق تدابير العقاب على الدولة المعتدية مهما كانت مكانتها الدولية.

المطلب الرابع: نظريات الأمن الوطني

يعتبر مفهوم الأمن الوطني من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين الدارسين والأكاديميين بحقل العلاقات الدولية، وهذا الاختلاف يعود بالأساس إلى اختلاف المنطلق الذي ينطلق منه كل باحث وكذا الوسائل والأطراف المعنية به[3]، ولهذا شكلت الظاهرة الأمنية اهتمام مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، ومن أهم هذه النظريات نجد:

[1] – مدحت أيوب، المرجع السابق، ص.80.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد 19، 2008، ص.66.

[3] – ناصيف يوسف حتى، **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص. ص.54–55.

النظرية الواقعية:

فالواقعية ينظر إليها كاتجاه نظري تقليدي تأسست لتعبر عن جملة من الافتراضات المبنية على الجانب العسكري للأمن[1]، فقد اعتبرت الأدبيات الواقعية أن الدولة هي مرجع الأمن نظرا لاحتكارها لشرعية العنف بهدف ضمان أمن المواطنين ضد التهديدات الداخلية كما الأخطار الخارجية، لذا سعت الأدبيات الواقعية إلى إبراز الدور الرئيسي للدولة في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار.

إذ أن أمن المواطنين يحدد حسب الواقعيين بالدولة وأن العلاقات الدولية والأمن الدولي حسب وجهة نظر الواقعيين تدور حول مركزية الدولة ودورها في ضمان أمن المواطنين وتحقيق الاستقرار وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه إذ لم توجد الدولة لا وجود لأمن الشعب ولا يمكن ضمانه[2].

إن أصحاب الواقعية لا يقرون بالتهديدات غير العسكرية المسلحة داخل الدولة والتي تهدد استقرار النظام وبقاء الدولة ولا تؤدي إلى عنف مسلح، كالأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة والفقر.

يرى "باري بوزان" (Barry Buzan) أنه مع نهاية الحرب الباردة وبروز التهديدات الجديدة والتحول في طبيعة النزاعات التي غلب عليها نمط الصراعات الداخلية، وتنامي ظاهرة العولمة بكل أبعادها المختلفة[3]، أصبحت المقاربة الواقعية للأمن غير كافية للتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة، والتي تبتعد تدريجيا عن الجوانب العسكرية.

حاول بعض الواقعيين الجدد الذهاب بعيدا في تصورهم لمفهوم الأمن مع المحافظة دائما على تناسق المنظور الواقعي، حيث أن بعض الدول لا تتأثر بضغوطات البنية العالمية، ولكن في المقابل تربط نفسها لتحديد قوة قدراتها والنظام الداخلي، والتصور التهديدي، فترتبط بهذه الصورة التحديات الأمنية لمشاكل التنمية[4].

---

[1] – ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص. 59.

[2] - Gérad Dussauy,**Les Théories de L'interétatique :Traité de Relation International** .Tome: ll, collection pouvoir comparés, paris: édition l'harmatton, 2008, p.95.

[3] - Gérad Dussauy .Op cit. p.98.

[4] – وهيب محمود السيد، " تطور مفهوم الأمن القومي وانعكاساته على وظيفة الأمن ". **مجلة الفكر الشرطي**، الامارات، العدد 46، 2003، ص.74.

النظرية الليبرالية:

مع تراجع دور الدولة وبروز أدوار جديدة يشكل فيها الفرد،المجموعات والشركات متعددة الجنسيات مرجعا أساسيا في تحليل السياسية الدولية، ظهرت العديد من الإسهامات النظرية في هذا المجال التي أعادت توجيه الدراسات الأمنية نحو مواضيع أخرى ذات أبعاد اقتصادية، مؤسساتية تساعد على التقليل من المخاطر والتهديدات وتوفر بيئة أكثر استقرارا لنشاط فواعل جديدة داخل وخارج الدول[1] فالليبراليون يرون أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، مع وجود مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي كالمنظمات الدولية المتعددة الأهداف والشركات متعددة الجنسيات التي أصبح تأثيرها متزايدا على استقرار النظام الدولي[2].

كما يؤكد الليبراليون أن تحقيق الأمن والسلام يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم، مما يؤدي إلى التقليل من الحروب. وأن الأمن لن يتحقق إلا من خلال نشر المبادئ الديمقراطية، حيث قاموا بتوظيف مفاهيم جديدة كالأمن المشترك والأمن الجماعي[3].

ويرى أنصار الليبرالية أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الوطني وكذا الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي طرأت على السياسة العالمية[4].

ويعتمد الليبراليون في تصورهم لمفهوم الأمن الدولي على وحدات ومستويات التحليل وأبعاد الأمن الوطني، إذ أن المنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية لمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة تلعب دورا مهما في صناعة السياسة العالمية وقضايا الأمن.

---

[1] – عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، 2001، ص. ص.45–48.

[2] - Charles Philippe Davide et Jean .Jacques Roche ,**Théorie De La Sécurité** .clefs politique, paris ,Montchrestien,2002,p.33.

[3] – وهيب محمود السيد، المرجع السابق، ص. 81.

[4] – ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.61.

خلاصة الفصل الأول:

يرتبط تطور مفهوم الديمقراطية بثلاث مراحل أساسية هي: الديمقراطية لدى اليونان القدامى والديمقراطية الليبرالية خلال القرن 18 م في أوروبا، بعد إعادة اكتشاف مبادئ المواطنة منذ عصر النهضة. حيث كانت الديمقراطية الأوروبية تمثل مذهبا سياسيا قائما بذاته لدى فلاسفة النهضة، ثم الديمقراطية المعاصرة التي تبلورت بعد نهاية الحرب الباردة في ظل التحولات السياسية والعالمية.

إن الديمقراطية كمنهج لاتخاذ القرارات وتكريس مبادئ المشاركة والتداول السلمي على السلطة ترتبط بقيم حقوق الإنسان، لأن الديمقراطية وسيلة وغاية في نفس الوقت؛ لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسية التي يتطلع المجتمع إليها من خلال الآليات التي تملكها لترجمة هذه القيم لواقع فعلي.

يرتبط الأمن الوطني بجملة من المصطلحات ذات العلاقة المتشابكة مثل: الإستراتجية الوطنية والسياسية الوطنية العليا، الأمن القومي، مما جعلته مفهوما معقدا تعددت الدراسات العلمية في تناوله وتحليله.

إن صعوبة تحقيق الأمن الوطني جعل الدول تدخل في علاقات دولية وإقليمية تزيد بها من صلابة أمنها الوطني، وقيام التكتلات التي صنفت الأمن في مستويات، أدناها الأمن الداخلي وأقصاها الأمن الدولي.

الفصل الثاني

الديمقراطية والأمن الوطني: إشكالية العلاقة

الفصل الثاني: الديمقراطية والأمن الوطني: إشكالية العلاقة

أدى التغير في كل من مفهوم ومحتوى الديمقراطية والأمن عبر المراحل التاريخية إلى وجود نقلة نوعية بشأن العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني. فبعد أن كانت الديمقراطية تقوم على المواطنة انتقلت إلى تكريس مبادئ المشاركة والتداول السلمي على السلطة، وبعد أن كان الأمن في صوره الأولى يكمن في أمن الفرد فالقبيلة والعشيرة تحول إلى أمن الوطن، سواء على المستوى السياسي أوالاقتصادي الاجتماعي.

وقد انعكس ذلك التغيير ليجعل تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة والفعالة ترتبط بمتطلبات أمنية معينة لابد من توافرها لضمان عمل آليات الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن جهة أخرى فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية سليمة.

وسيتم توضيح العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الوطني .

المبحث الثاني: آليات الأمن الوطني لتحقيق الديمقراطية .

المبحث الثالث: إشكالية التفاعل بين الديمقراطية والأمن الوطني .

المبحث الأول: آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الوطني

تتنوع آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الوطني سواء تعلق الأمر بالاستقرار السياسي والأمني وتحقيق التماسك واستقلالية الممارسة السياسية أو الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى الاستقرار الاجتماعي وتحقيق المصالحة، ويتجسد ذلك في التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية وتحصين الأمن إضافة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي .

المطلب الأول: التنمية السياسية

إن تحقيق الأمن الوطني يكون على أساس قيم تعترف وتحمي وتدافع عن الحريات بمختلف أنواعها الفردية والجماعية، وتوفر الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا ما يتوفر في النظم الديمقراطية عنه في النظم الديكتاتورية. فتحقيق هذا النوع من الأمن لا يمكن إلا بتطبيق مبدأ المسؤولية على مستوى كل من القاعدة والسلطة، فالأفراد مطالبون باحترام حقوقهم وواجباتهم من جهة ومن جهة ثانية على السلطة تقبّل المساءلة والمحاسبة ،لذا أصبحت ممارسات وسلوك الجميع تتم في إطار القانون والمبادئ العامة لحرية الفرد وفقا لما تتضمنه الدساتير الحديثة للدول الديمقراطية[1].

وعليه فهناك علاقة دائمة بين فساد الحكم الذي يظهر في غياب الديمقراطية وفقدان الأمن وأعمال التمرد والصراعات الداخلية؛ فالثورات والحروب لا تحدث بشكل تلقائي، وكمثال عن ذلك حال الأنظمة العربية وسوء الحكم فيها الذي أدى إلى عدم استقرارها الأمني وقيام ما اصطلح على تسميته بـ "الثورات العربية". كما أن هناك علاقة طردية بين الحريات الفردية والأمن الجماعي، فهما صنوان لا ينفصلان فبدون الحرية والديمقراطية لا يتحقق الأمن والسلام الاجتماعي[2].

كما أن احترام النظام السياسي للطبيعة السياسية للفرد، والسعي نحو تهيئة الظروف المؤدية إلى الاستجابة لمتطلبات تلك الطبيعة بطرق ديمقراطية، أدى إلى تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وفق وسائل مناسبة تأتي من قيم المواطنين وثقافتهم الأصيلة وتحظى بقبولهم ورضاهم، وهذا يتجسد في تعدد

[1] – محمد الأمين، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**. الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص.77.

[2] – كاظم مهدي سؤدد، "العراق بين الديمقراطية والأمن". **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد17 2005، ص.82.

الأحزاب والتطلع إلى مشاركة سياسية فعالة عن طريق الانتخابات، ما يضمن استقرار النظام سياسيا في إطار الشرعية الدستورية الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الأمني[1].

إن احترام المعايير الديمقراطية والمتمثلة أساسا في التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الوطني واستقراره سياسيا، وعليه فإن تحقيق الأمن الوطني لا يأتي إلا بتحقيق تنمية سياسية قائمة على وضع حد للاضطرابات السياسية وكل مظاهر الفساد وإرساء بيئة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكذا التأسيس للحكم الراشد[2]، فالديمقراطية هي بمثابة العنصر الرئيس للخروج من الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي وضمان استقرار أمنه الوطني، وتمهيدا لتأسيس الحكم الراشد الذي لا يتم إلا في ظل بيئة سياسية تقوم على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية على أساس الشرعية والتمثيل، هذه الشرعية وما ينتج عنها من هيئات قد تؤدي إلى وجود تصورات حزبية متعصبة ترهن مستقبل القرار السياسي وتوجهه لأغراض لا تتماشى والأمن الوطني، لذلك لا بد من وجود مؤسسات شرعية تتسم بالرشادة والكفاءة العالية والفاعلية قصد الحفاظ على كيان الدولة واستمرارها وسلامة أمنها[3] .

إن الديمقراطية هي سبيل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية التي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق وهذا لتحقيق أمنه السياسي، إضافة إلى حقه في محاكمة عادلة في دولة الحق والقانون، وبالتالي فتحقيق الأمن السياسي* هو تحقيق للأمن الوطني.

إن خرق القواعد المعمول بها في النظم السياسية كالشفافية والرقابة يؤدي إلى غياب الديمقراطية وهذا نظرا لتقديم الحكام –خاصة في العالم العربي– لمصالحهم الضيقة كأولوية على حساب مصالح الأمة وهو ما يرهن تحقيق الأمن الوطني، فالهدف والمسعى الأساسي لهؤلاء القادة هو البقاء في الحكم لأطول مدة والاهتمام بتحقيق النفقات للإبقاء على النظام السياسي، هذا الاهتمام وحده يؤدي إلى اختلال توازن الأمن الوطني "فهناك فرق بين التأمين والأمن الوطني"، كون الأخير يشمل أمن الدولة والشعب حيث أن تحقيقه

[1]– خديجة عرفة، محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص.23.

[2]– حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح". **مجلةالمستقبل العربي**، بيروت، العدد 309، نوفمبر 2004، ص.41.

[3]– كاظم مهدي سؤدد، المرجع السابق، ص.88.

*– الأمن السياسي هو: انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية.
أنظر: كاظم مهدي سؤدد، المرجع السابق، ص.88.

يتطلب تحقيق الشفافية والرقابة وسيادة القانون والتداول السلمي على السلطة في أطر ديمقراطية وذلك من خلال إشراك الجهات الشعبية التي تمثلها دولة المؤسسات، ولكن غياب كل هذه الأطر يؤدي إلى الانحراف عن غاياته، ويعمق من الفجوة بين الحكام والمحكومين، ويُوَلّد فراغا يؤدي إلى خلق فرص للتدخلات الخارجية مما يجعل الأمن الوطني موضع تهديد، وكمثال عن ذلك احتلال العراق تحت مظلة مكافحة الإرهاب بالمنطقة وإصلاح أنظمة العالم العربي، غير أن المدخل الديمقراطي كان أساسا قويا استندت إليه القوى الكبرى في مجمل مواقفها وتدخلاتها بالمنطقة العربية، كون نظمها غير شرعية في معظمها، وهي بذلك وفرت البيئة المناسبة للتدخلات الخارجية[1].

إن غياب الديمقراطية يؤدي إلى ظهور قنوات داخلية في الدولة تفتح طرقا للتدخل الخارجي مما يجعل الأنظمة السياسية تقدم تنازلات للخارج نتيجة الضغوط المفروضة عليها بسبب مسألة الديمقراطية والترسيخ الديمقراطي، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على تحقيق الأمن داخل النظام السياسي وتحقيق التنمية السياسية ووجود حالة من عدم الاستقرار مثلما حدث في السعودية ومطالبتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باحترام حقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة التي كانت منتهكة، الأمر الذي أدى إلى القيام باعتداءات إرهابية في 2003 و2004 داخل المملكة العربية السعودية من قبل تنظيم القاعدة[2]، مما فرض عليه القيام بتحسين الأداء السياسي، غير أن معظم الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تنظر إلى تطبيق مبادئ الحكم الراشد وتحقيق المشاركة السياسية والقضاء على أزمات النظام السياسي (الديمقراطية) على أنها عاملا حاسما لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي على المدى البعيد[3] .

كما أن غياب الاستقرار السياسي داخل النظام يؤدي إلى نشوب الصراعات والنزاعات وشيوع الانقلابات العسكرية خاصة في النظم العربية والإفريقية، ويسمح بممارسة العنف السياسي الذي يصحبه غياب المشاركة ومبدأ التعددية السياسية وانتهاك حقوق الإنسان، التي تعتبركلها من مبادئ الديمقراطية مما يهدد تحقيق أمن وطني شامل ويجعله عرضة للتهديدات بمختلف أنواعها.

[1]– أمين هويدي، **أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟**. بيروت: دار الشروق، 1991، ص.29.

[2]– محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**. القاهرة: دار الشروق 2004، ص.23.

[3]– رفيق حبيب، **حروب الديمقراطية: معارك الإصلاح والهيمنة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص.41.

وعليه فإن تحقيق الأمن الوطني لأي دولة يجب أن يبدأ مع التنمية السياسية القائمة على أساس المشاركة السياسية التي تتطلب احترام حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات وحرية وسائل الإعلام، وهي التي تتماشى ومبادئ الديمقراطية ،وغيابها يؤدي إلى غياب التنمية السياسية مما يعني عدم ضمان أمن الدولة الوطني.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وتحصين الأمن

تؤكد الدراسات التي تعتمد على المنظور الاقتصادي كمدخل فعلي لدراسة وحل إشكالية الأمن على أن الاقتصاد المستقر والمتنامي يساوي مجتمع آمن[1] في ظل تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة، وأن غيابها يعني غياب للديمقراطية، حيث تتحول موارد الدولة الاقتصادية إلى خدمة فئة صغيرة من المجتمع يرتفع مستوى دخلها، وفئة أخرى كبيرة يتراجع مستوى دخلها، مما يجعلها تعاني من البطالة والتهميش الاجتماعي فغياب التنمية يؤدي إلى انعدام الأمن، وعليه فالدول التي لا تنمو نموا حقيقيا لا يمكنها أن تظل آمنة، بمعنى هناك علاقة واضحة بين التنمية والأمن في ظل مبادئ الديمقراطية .

فالتنمية في المفهوم التقليدي تعني النمو الاقتصادي المبني على تحقق جملة من المؤشرات الدالة عليه، لتصبح في المفهوم المعاصر أكثر اتساعا من النمو بحيث تشتمل النمو في الانتاج القومي وعقلانية المؤسسات العامة والتخصيص الكافي للموارد الاقتصادية واختيار صور الحياة الجيدة والمبادئ التي تنشر العدالة، أي كل العوامل التي تؤدي إلى ضمان أمن وطني شامل[2] .

وعليه تسعى الأنظمة السياسية إلى وضع المخططات الاقتصادية التي تحقق لها أكبر قدر من التنمية الاقتصادية بكفاءة وفعالية مع تعزيز الرقابة والمحاسبة، واعتماد مبدأ الشفافية باعتبارها الحل الأمثل لكل مظاهر التخلف والفقر وعدم الاستقرار والتقليل من حدة التوتر، مما يكفل تحصين الأمن الوطني والسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة تسهم في تعزيز الأمن الوطني، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية المبنية على الشفافية والمحاسبة توفر للأمن عوامله ووسائله، بمعنى أن الأمن والسلم أمران متلازمان.

[1]– احمد صالح العمرات، **الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل العولمة**. عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص.61.

[2]– رفيق حبيب، المرجع السابق، ص.65.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعد مجرد حماية الإنسان من العنف بل العمل على تفادي الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق التنمية الإنسانية أولا؛ التي تقلص من حجم النزاعات والصدامات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لتضمن بذلك الأمن والاستقرار للأفراد على المستوى الداخلي، وهذا يؤدي إلى استنتاج أن مصادر انعدام الأمن تنبع من مصادر انعدام التنمية الاقتصادية في ظل غياب مبادئ الديمقراطية والشفافية والمحاسبة التي تؤدي إلى انتشار الفقر المشجع على الإرهاب والحروب الأهلية كما أن الركود الاقتصادي وتراجع مستويات التنمية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وانتشار الفساد وانعدام قيم المحاسبة يؤدي إلى حرب مفتوحة، وإلى تزايد الاضطرابات والتوترات الاجتماعية وتهديد الأمن الوطني للدول[1] .

كما أن النزاعات الداخلية التي تأخذ شكل العمل المسلح مصدرها الفقر، حيث أن 80% من الدول الأفقر في العالم تعاني نزاعات مسلحة وانعدام المساواة الاقتصادية والعدالة التوزيعية والحرمان وغياب المساواة والمحاسبة[2]. مما يجعل الأفراد في حالة الخطر والتهديد، إلى جانب الخوف والحاجة، هذا كله ناتج عن استعمال سلطة الدولة لتمييز جماعة عن أخرى، مما يدفع الجماعة المهمشة إلى التمرد وخلق التوتر السياسي، نتيجة ضعف المؤسسات الديمقراطية واللاشرعية السياسية، وغياب مبدأ المساواة وسيادة القانون.

إن الفقر، اللامساواة وغياب مبادئ الديمقراطية هي أسباب تجعل التنمية الاقتصادية في حالات متدنية مما يساهم في تعجيل اندلاع الحروب والنزاعات والتوترات الاجتماعية والهجرات غير الشرعية وكسرمسار التنمية المستدامة ،وجعل حالة الأمن الوطني في تهديد وعدم استقرار[3]، لذا تضمن التنمية الاقتصادية في مضامينها إقامة إجراءات وقائية من النزاعات على أساس ديمقراطي من شفافية ومحاسبة ورقابة العدالة التوزيعية، الشيء الذي جعلها من بين الآليات الديمقراطية لتحقيق الأمن الإنساني وبالتالي تحقيق الأمن الوطني في إطاره العام، وحماية فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة، فمن دون تنمية اقتصادية شاملة لا نستطيع الحفاظ على أمن الأفراد، الأمر الذي يجعل الأمن الوطني غير مستقر ومحاط بتهديدات كثيرة، وعليه فإن الفشل في تحقيق التنمية بالسبل الديمقراطية ينعكس سلبا على الأمن

[1]- Jorge Nef, **Human Security And Mutual Vulnerability : The Global Political Economy Of Development And Underdevelopment** .Canada :International development research centre,1999,p.08.

[2] - Shahbonou Tadjbakhsh ,Anuradha M.Chenoy , **" Human Security : Concepts And Implications".** New York : Routledge ,2007 ,p.113.

[3] - United nations development program , **"Human Development Report 2010"**. New York :Oxford university press , 2010 ,p.166.

الوطني لأي دولة، هذا ما جعل "روبرت ماكنمار" يربط بين الأمن والتنمية في إطارها الديمقراطي حيث قال: "الأمن معناه التنمية "[1] .

إن تحقيق الأمن الوطني لأي دولة مرتبط بمدى وجود تنمية اقتصادية مستديمة، التي بدورها تؤدي إلى تحقيق أمن اقتصادي، يعني اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كدولة، وحماية أمنها الوطني على كافة المستويات، فكل هذا مرتبط بقدراتها على تحرير اقتصادها من الاعتماد على الغير ،والوصول إلى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالموارد والتقنيات والقوى البشرية والإنتاج .

فغياب التنمية الاقتصادية نتيجة انعدام مبادئ الديمقراطية يجعل من الأمن الاقتصادي محل تهديد ومرهون باقتصاديات دول أخرى، ويفتح قنوات التدخل الخارجي، فالنظام السياسي الأمريكي بما فيه من قوى سياسية وجماعات الضغط جعل النظام المصري السابق في حالة من القلق الدائم بخصوص حقوق الإنسان والديمقراطية، والذي دعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية لقطع المساعدات الاقتصادية لمصر أو تجميدها مما جعل النظام المصري يقدم التنازلات الواحدة تلو الأخرى ليضمن بقاءه، كل هذا أدى إلى عجز في تحقيق مصالح مصر الوطنية، مما هدد الأمن الوطني المصري بأبعاده المختلفة.

لذا فضمان الأمن الاقتصادي لأي نظام سياسي لابد أن توفر له مجموعة من العوامل أهمها التقدم العلمي في الدولة الذي هو أهم سبب للنمو والتطور الاقتصادي، حيث يمكنّها من تطبيق الحلول للمشاكل المتعلقة بالإنتاج لاسيما في ظل وجود مبدأ المحاسبة والشفافية وكذا اعتماد مبدأ الكفاءة والفعالية، فتحقيق التقدم العلمي أساس التطور التقني الذي يعد كذلك من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الاقتصادي، فهو يجعل النظام السياسي في غنى عن المساعدات الخارجية ويعزز أمنها الاقتصادي[2].

غير أن التنمية الاقتصادية التي تعتمد على التطور العلمي والتقني تتطلب التخلي عن فكرة التمايز بين الأفراد و ضرورة التعامل على أساس المساواة ،وعدم تمايزهم إلا بمميزات موضوعية كالجدارة والمهارة الفنية والاستحقاق المستند إلى مقدار النفع العام وليس إلى اعتبارات شخصية، أي تعزيز كل قيم الديمقراطية[3].

[1]– روبرت ماكنمارا، المرجع السابق، ص.125.

[2]– خديجة عرفة، محمد أمين، المرجع السابق، ص.53.

[3]– جمال مظلوم، **الأمن الغير تقليدي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص.73.

وعليه فإن تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على المساواة والكفاءة والاستحقاق، سبيل لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي هو تحقيق للأمن الوطني للدولة، على اعتبار أن الحق في التنمية الاقتصادية يعتبر من أولويات القضاء على المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني من خلال التوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها لما لها من دور أمني لأي دولة .

المطلب الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

إذا كانت المجتمعات في النظم السياسية تتسم بتعدد الانقسامات الاجتماعية والثقافية والعرفية فإن إمكانية تعرض أمنها للتهديد يصبح أكثر احتمالا، سواء من طرف القوى الخارجية أو الجماعات المصلحية الداخلية. وعليه فإن تحقيق الانسجام والتماسك داخل بنية المجتمع يزيد من قدرة الدول على التطور ويحافظ على استقرارها قبل أن يشكل عامل قوة يضاف إلى العوامل الأخرى التي تدعم الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية[1].

وللحفاظ على أكبر قدر من التجانس والانسجام الاجتماعي تسعى الدول إلى احتواء الانقسامات الثقافية والاجتماعية والتمايزات بين مختلف مكونات المجتمع، والعمل على دمجها في هوية مشتركة تضمن لها التماسك الاجتماعي، عن طريق تفعيل مبدأ المساواة والتمكين بين مختلف أفراد المجتمع وتحقيق التوافق فالمواطنون الموحدون في هويتهم أكثر تماسكا وأكثر اتحادا وارتباطا، بينما الانقسام والتمزق وما ينتج عنهما من اختلاف واقتتال ونزاع، ينتج بصور رئيسية عن تباين الهوية وتشتتها، مما يشكل خطرا على الأمن الوطني للدول ويجعله عرضة للتهديد، فضبط الهوية الوطنية وجعلها تشمل كل مكونات المجتمع وجعلها عاكسة لكل الاختلافات الثقافية والاجتماعية السائدة فيه يحافظ على تماسك بنية المجتمع الذي يعتبر عنصر أساسي في تدعيم الأمن الوطني[2] .

وعليه فإن ضمان الأمن الوطني يتحقق بمدى العمل على أن تقتصر الهوية الثقافية والعرقية على المستوى الشخصي فقط، وهو ما يعني عدم إعطاء امتيازات سياسية على أساس عرقي، وفي نفس الوقت يجب حماية الهوية العرقية لضمان التنوع الثقافي وللحفاظ على التماسك الاجتماعي. ومن المظاهر الاجتماعية المسببة لحالة اللاأمن المجتمعي مسألة إحياء النزعة القبلية التي تعتبر المهدد الرئيس للتماسك

[1]– أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**. القاهرة: شركة الحلال، 2004، ص.120.

[2]– احمد ابراهيم محمود، **الحروب الأهلية في افريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتجية، 2001، ص.51.

الاجتماعي سيما مشكل الهوية، وهو الوضع الذي ينتج عنه العديد من الظواهر التي تؤثر على المجتمع وتماسكه كالإرهاب والتطرف والنزاعات الطائفية والعرقية[1].

إن تكريس الهوية الوطنية بمختلف أبعادها له أهمية كبرى، واختراقها والنيل من مكوناتها يؤدي إلى زعزعة التماسك الاجتماعي وتهديد الأمن الوطني، لذا لابد من العمل على سد كل مداخل الاختراق لهذه المكونات أو محاولة توظيفها سياسيا، وتفعيل سبل المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني في الدولة وغياب كل مصادر التهديد التي تنال من التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

فتحقيق الأمن الاجتماعي مرتبط بمدى تفعيل الديمقراطية واحترام سيادة الشعب، وغياب آليات القمع والظلم ومصادرة الحكم، وتكريس مبدأ الشفافية والعدالة التوزيعية داخل المجتمع[2]، وتكريس أبعاد الهوية الوطنية وتحقيقها للمصالحة الوطنية. ووضع برامج يتحقق بها التماسك الاجتماعي وتحقيق الترابط والتكافل[3] مع توظيف الدولة لجميع الوسائل التنظيمية والتربوية والتثقيفية والإنسانية المتاحة وصياغة وتنفيذ برامج الأمن الاجتماعي في الدولة، سواء كان المكلف بها تنظيمات حكومية رسمية أو تنظيمات اجتماعية بغية الوصول إلى غايات تتعلق بتحقيق الأمن الوطني في الدولة[4].

وعليه يمكن القول أن تكريس التماسك الاجتماعي وتعزيز المصالحة الوطنية تعتبر من الآليات الديمقراطية لتحقيق الأمن المجتمعي، وتحقيق هذا الأخير هو تحقيق للأمن الوطني للدولة.

[1]– جمال مظلوم، المرجع السابق، ص. 44.

[2]– أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية**. بيروت: دار الشرق،1991 ص.133.

[3]– أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.88.

[4]– جمال مظلوم، المرجع السابق، ص.51.

المبحث الثاني: آليات الأمن الوطني لتحقيق الديمقراطية

لتحقيق الديمقراطية يجب توافر عدة متطلبات أمنية، تقوم على احترام حقوق الإنسان والممارسة السياسية وعلى العدالة التوزيعية، يمكن إجمالها في كفاءة القيادة والعقيدة الأمنية، كفاءة الأجهزة الرسمية وصولا إلى تكريس التنمية بمختلف أبعادها .

المطلب الأول: كفاءة القيادة والعقيدة الأمنية

إن أمن أي نظام سياسي يعتمد على وجود قيادات سياسية وشعبية وفكرية على مستوى عال من الكفاءة، هذه الأخيرة لها أثر يسهم في الالتزام بعقيدة المجتمع الأمنية، حيث تمثل المسألة الأساسية والقضية الكبرى بالنسبة للأفراد لأنها تشكل تصوره حول وجوده ومصيره.

فالعقيدة الأمنية تعرف على أنها:"القيم والأصول المرجعية التي تحكم التصرفات بصبغة شرعية"[1] وتعرف على أنها: "مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة"[2] وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. غير أن الوظيفة الرئيسية للعقيدة الأمنية هي توجيه خيارات الأفراد وسلوكهم، وضبط الخلافات الإنسانية وتبرير الوضع القائم، قصد التوصل إلى مجتمع ديمقراطي خال من الاضطرابات والانتهاكات.

إن كفاءة العقيدة الأمنية تعتبر من العوامل المؤثرة في مدى ما تجسده الدولة من أطر ديمقراطية والقوية منها تتميز بقدرتها على إزالة كل مظاهر العنف واللامساواة داخل النظام السياسي، كما أن كفاءة القيادة تدرك وتقاس من خلال أثارها في المجتمع وتتطلب على القادة التوجيه والإرشاد والتغيير الإيجابي فهي تتضمن مسؤوليات لا يتم أداؤها بشكل فعال إلا بعقيدة أمنية قوية تؤسس لبناء مجتمع ديمقراطي وتعمل على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وتعزيز سبل المشاركة.

من عوامل الكفاءة القيادية في إطارها الأمني مايلي:

1- قوة الشخصية التي تتطلب على القائد أن لا يكون منفردا بجميع متطلبات العمل القيادي المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه.

---

[1]- عبد الله أحمد قادري، **الكفاءة الإدارية في السياسة الشرعية**. الرياض: دار المجتمع للنشر والتوزيع، 2003، ص.63.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص.18.

2- ضرورة العمل بمبدأ المشاركة على كافة الأصعدة وبمختلف الوسائل بدءا بالانتخابات والتوفيق والتمكين وصولا إلى الاستجابة من كافة الأفراد والكفاءة العالية لضمان ديمقراطية فعالة على المستوى الأمني والسياسي[1].

3- إن القيادة الرشيدة والعقيدة الأمنية الصحيحة تجعل من القائد فاعلا أساسيا في تحقيق المشاركة الإيجابية لجميع مكونات المجتمع وتحمل المسؤولية وتطبيق مبدأ المساواة.

4- الواقعية في المواجهة ومحاربة كل أشكال الفساد ،حيث أن القائد على مستوى الأجهزة الأمنية يعمل على محاربة الانحرافات والعمل على ايصال الحقائق وجعل الأفراد أكثر تركيزا على مشاكل الدولة بما يحقق رضا الشعب وقبوله، الأمر الذي يجعلهم في مجتمع تطبق فيه الديمقراطية بكامل أسسها.

5- تعزيز ثقة المجتمع بقياداته مما يجعل أفراد المجتمع في توافق وقبول لتلك القيادة، وبالمقابل فإن غياب القيادة الرشيدة وعقيدتها الأمنية يؤدي إلى رفض تلك القيادات، مما يرهن قيام نظام ديمقراطي[2].

6- ترسيخ ثقافة المشاركة ومحاربة الاختلال وغياب العنف وتكريس مبادئ الشفافية والمساواة، ومراعاة مصالح المجتمع في المقام الأول، مما يؤدي إلى ضمان قيام نظام ديمقراطي.

7- تصحيح المفاهيم السلبية في المجتمع من النزعة القبلية والطائفية، العنف، التطرف واللاعدالة التوزيعية من مقومات كفاءة القيادة والعقيدة الأمنية التي تفتح المجال لنظام ديمقراطي. بالإضافة إلى حل مشاكل الدولة وحسم النزاعات فيها، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار أمني، ويهيئ لقيام مبادئ ديمقراطية تقوم على المشاركة والشفافية وكذا سيادة القانون[3].

إن أهم عوامل كفاءة العقيدة الأمنية وقياداتها سعيها إلى تحقيق قيم الديمقراطية داخل النظام السياسي، من خلال إشراك الأفراد في القرارات، إما مباشرة أو بواسطة ممثليهم عن طريق الانتخابات ومبدأ التعددية، فتوفر كل هذه العناصر يجعل النظام السياسي نظاما ديمقراطيا بكل مبادئه. ومن دلائل كفاءة العقيدة الأمنية وقياداتها في الدولة هو التزام القادة بالتفكير الإيجابي فيما يتعلق بأدوارهم وعلاقاتهم بالآخرين ومحاربة كل مظاهر المحاباة وتحقيق المساواة سواء الأمنية أو السياسية ،واحترام الرأي وعدم اللجوء إلى العنف القبلي أو الطائفي، مما يعزز تحقيق الديمقراطية داخل النظام السياسي، وعليه فإن تحقيق الديمقراطية

[1]- محمد الأمين، المرجع السابق، ص.87.

[2]- ستيفن كوهين وبراند رونالد، **إدارة الجودة الكلية في الحكومة**. تر: عبد الرحمن هيجان، الرياض: معهد الإدارة العامة 1999، ص.165.

[3]- كاظم مهدي سؤدد، المرجع السابق، ص.77.

داخل الدولة مرهون بمدى كفاءة العقيدة الأمنية والقيادة المثلى في أطرها الأمنية، هذه العناصر تعتبر من الآليات الأمنية لتحقيق نظام ديمقراطي على المدى البعيد، وغيابها هو غياب لمبادئ الديمقراطية.

يعتبر توافر العناصر البشرية المؤهلة والمتمثلة في القيادة المثلى والعقيدة الأمنية الصحيحة من أبرز المتطلبات الأمنية للديمقراطية التي توفر القدر اللازم من الاستقرار للممارسة الديمقراطية بمستوياتها وأشكالها وصورها المختلفة، كما أن تحقيق الكفاءة في القيادة وفي العقيدة الأمنية المنتهجة واحترام حقوق الإنسان يؤدي إلى توفير قدر هام من الضمانات اللازمة للممارسة الديمقراطية وإتاحة الفرصة لكافة القوى السياسية الشرعية لممارسة أنشطتها السياسية بحرية وأمان[1] .

المطلب الثاني: كفاءة الأجهزة الرسمية

تعتبر كفاءة الأجهزة الرسمية من مقومات الأمن الوطني التي تسهم في تحقيق الممارسة الديمقراطية. فالأجهزة الأمنية ذات المستوى المرتفع من المهنية والاحترافية والمزودة بأحدث التقنيات اللازمة لأداء مهامها يزيد من قدرتها على توفير البيئة الآمنة للممارسة الديمقراطية من خلال التزام هذه الأجهزة بأحكام القانون بما فيها الأحكام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. كما أن توافر القدرة للأجهزة الأمنية على تأمين الفعاليات السياسية المنظمة – وفقا لأحكام القانون – يؤدي إلى إتاحة الفرصة لكافة القوى السياسية لممارسة أنشطتها السياسية ،ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات الحكومية التنفيذية المسؤولة عن جودة الحكم والتسيير وجودة الظروف الاجتماعية للأفراد في الدولة، من خلال ما تقدمه لهم من خدمات عامة، مما يكسبها شرعية قانونية.

هذه الأجهزة تقوم بمسؤولياتها الرسمية من خلال تنفيذ سياسات الدولة من أجل خدمة المجتمع وحمايته وتحقيق مصالحه المختلفة والاستجابة لمطالبه المشروعة، والتي تمارس جملة من الأنشطة التنظيمية والتنسيقية مما يحقق نمو وتطور المجتمع واستقراره، فهي تركز على الأعمال التي تؤدي إلى حماية أفراد المجتمع كتحقيق نظام ديمقراطي وتطبيق مبادئه وضمان مشاركة الأفراد وتمكينهم وتجسيد العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع[2].

[1] – أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية**. المرجع السابق، ص.68.

[2] – صقر أحمد عاشور، **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص. 111.

كما توجد قطاعات حيوية رئيسية لأنشطة الأجهزة الرسمية ومنظمات الإدارة العامة كالتعليم والتنمية الاقتصادية وتوفير الأمن، هذه الأنشطة تهدف إلى تحقيق نظام ديمقراطي بمختلف مستوياته وصوره من ضمان المشاركة السياسية، المساواة، التمكين ،والعدالة التوزيعية والتوفيق. إن قوة تنظيم أجهزة الإدارة تتوقف على حسن التخطيط والقدرة على توفير الموارد اللازمة وتحقيق أسلوب الجودة الشاملة، التي تعد شرطا أساسيا في تجسيد الديمقراطية وإرسائها بشكل فعال.

تتطلب كفاءة الأجهزة الرسمية ضرورة وجود قيادات ملتزمة بتطبيق أسس الجودة الشاملة والمحاسبة مع الرقابة والشفافية عن طريق تفويض السلطة ونبذ السلوكيات الجهوية

بالإضافة إلى تطوير أداء تلك الأجهزة التي تساهم في تحقيق قيم الديمقراطية وسيادة القانون، لأنه يوفر الاستجابة للاحتياجات الأساسية لمختلف الأفراد.

إن تحقيق الديمقراطية هو غاية كل أفراد المجتمع، مما يعزز حالة الرضا والقبول، الأمر الذي سيدفعهم إلى مقاومة ومواجهة أي عوامل تؤدي إلى الإخلال به، وعليه فإن تعزيز الديمقراطية من خلال كفاءة الأجهزة الرسمية والأمنية يقتضي اعتماد وسائل وتقنيات تعنى بتحسين احتياجات المجتمع، كما أن تحقيق الديمقراطية في أي دولة يكون بمدى كفاءة أجهزة الإدارة العامة والأجهزة الرسمية، لذا فإن قوة هذه الأجهزة من حيث التنظيم والأداء يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز الديمقراطية بمفهومها الشامل[1].

إن تحقيق الديمقراطية يتوقف على مدى كفاءة الأجهزة الرسمية، سواء كانت أجهزة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى الأمنية، فبقدر ما يتم بناء قدرات الآليات التي بموجبها يتم التقليل من الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بقدر ما يساهم ذلك في إضفاء الشفافية واحترام حقوق الإنسان في أطرها الأمنية وبالتالي قيام نظام ديمقراطي شامل المدى[2] .

المطلب الثالث: الأمن الوطني وتكريس التنمية

إن تحقيق التنمية الشاملة وبكفاءة عالية يتضح من خلال الاستجابة لاحتياجات ورغبات المواطنين حيث أنه كلما قَلّت الصراعات بشتى أشكالها، وكلما ترسخت مبادئ وأبعاد الأمن في الدفع بالتنمية إلى

[1]– صقر أحمد عاشور، المرجع السابق، ص. 121.

[2]– صالح زياني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، العدد 03، جويلية 2012، ص.8.

مستويات إيجابية من عدالة توزيعية وتحقيق المساواة وتعزيز قيم الرقابة والمحاسبة، كلما أدى ذلك إلى قيام نظام ديمقراطي بأسسه ومبادئه، ودليل ذلك ما ذكر "ماكنمار" بأن الأمن الوطني لا يكمن في القوة العسكرية بل يكمن في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل، ويخلص إلى أن الأمن هو التنمية وأن تقدم التنمية هو تقدم للأمن. واعتبر أن التنمية هي الآلية الأمنية التي تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية[1].

إن تحقيق أمن التنمية هو تحقيق للديمقراطية، على اعتبار أن التنمية من المتطلبات الأمنية للديمقراطية، فأمن التنمية متوقف على مدى توفر المتطلبات الداخلية والخارجية لتوفير الاطمئنان والاستقرار والمساواة وتجسيد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وهو ما يتجسد في مبادئ الديمقراطية، فوجود جهاز أمني محترف قادر على السيطرة على مجريات الأمور وتأمين الأفراد والممتلكات، يعزز من الاستقرار وتوفير الاطمئنان والتي تعتبر المُجسد الأساسي للقيم الديمقراطية. كما أن لأجهزة الأمن دور هام في تحقيق المساواة والعدالة التوزيعية من خلال القوانين والقواعد الإجرائية المنظمة لعمل التنمية وكفالة تطبيق هذه القوانين ونتنفيذها وتوقيع العقاب على كل من يحاول الخروج عليها، باعتبارها الجهاز المكلف بتطبيق أحكام القانون[2].

تعتبر التنمية من أهم الآليات المكرسة لتحقيق مبادئ الديمقراطية، والعمل على تفعيلها واستدامتها فالتنمية في إطارها الأمني تتضمن انعدام الصراعات العنيفة واحترام حقوق الإنسان والتوزيع العادل وكذا الشفافية والمحاسبة وإتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة من هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تحقيق وإرساء قيم الديمقراطية ومبادئها، كما أن تدهور الوضع الأمني يمكن أن يكون له نتائج ضارة على التنمية بأبعادها المختلفة، وهذا يؤدي إلى ظهور العنف وغياب مبادئ الشفافية والمحاسبة، وغياب العدالة التوزيعية والمساواة، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان، مما يهدد عملية تحقيق قيم الديمقراطية داخل النظام السياسي .

وبهذا يمكن القول أن غياب التنمية الشاملة في إطارها الأمني يدعو إلى التشكيك في القدرة على تحقيق الديمقراطية، وبالتالي أينما يتواجد العنف واللاعدالة التوزيعية، وانتشار الفساد يصعب تحقيق التنمية التي تعتبر المسار المؤدي إلى تفعيل الديمقراطية .

[1] – روبرت ماكنمارا، المرجع السابق، ص .132.

[2] -دافيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**. تر: فاضل جنكر، بغداد: معهد الدراسات الاستراتجية، 2006، ص.138.

وعليه فإن التنمية كآلية أمنية إحدى ضرورات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتفعيل مبادئ الديمقراطية، كما أن لتحقيق أمن التنمية دور هام في تجسيد الديمقراطية .

المبحث الثالث: إشكالية التفاعل بين الديمقراطية والأمن الوطني

إن التهديدات المختلفة التي عرفها العالم والتي أعاقت مسار الديمقراطية خاصة في البلدان النامية التي كانت تعاني من اضطرابات اقتصادية، اجتماعية وسياسية حادة، نتج عنها حالات لا أمنية خطيرة أثرت على مستوى الديمقراطية بهذه المناطق، مما يؤكد وجود علاقة تفاعلية بين الديمقراطية والأمن الوطني.

وعليه سيتم التطرق إلى العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني انطلاقا من دراسة أبعاد هذه العلاقة سواء من حيث مصادر تهديد الأمن الوطني وكذا نوعية التهديدات، إضافة إلى أساليب التعامل مع هذه التهديدات، وصولا إلى بلورة العلاقة بينهما في إطار دمقرطة الأمن و أمن الديمقراطية .

المطلب الأول: أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني

تتعدد أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني، ويمكن إجمالها فيمايلي:

1 – مصادر تهديد الأمن الوطني:

يمكن القول أن هناك ثلاثة مصادر أساسية لتهديدات الأمن الوطني وهي مصادر خارجية وأخرى داخلية ، بالإضافة إلى مصادرأخرى تتشابك فيها العوامل الداخلية والخارجية .

تتمثل المصادر الخارجية لتهديد الأمن الوطني في المصادر التقليدية التي عنيت بها معظم دراسات الأمن، كالخلل في توازن القوة وما ينتج عنه من إمكانية التعرض للعدوان الخارجي أو التنافس على الموارد الاقتصادية والصراع من أجل السيطرة على المواقع الإستراتيجية، وغيرها من المصادر التي قد تؤدي إلى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على الأمن الوطني.

وعليه فإن دراسة العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني يتوقف عند هذا المستوى من زاوية العلاقة بين الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وسلوكها في تحقيق الأمن الوطني[1]، ومواجهة هذا النوع من التهديدات الخارجية، فالدول التي يسودها الحكم غير الديمقراطي يزداد فيها الميل إلى العنف والحرب بينما يزداد الميل إلى السلام بمجرد الاتجاه نحو الديمقراطية، ومن هنا يتبين صعوبة الربط المطلق بين الديمقراطية والابتعاد عن العنف إذ هناك عوامل أخرى يتحكم في اتخاذ قرار الحرب أو السلام سواء في النظم

[1] – رفيق حبيب، المرجع السابق، ص.41.

الديمقراطية أو غير الديمقراطية، وهو قرار يتصل بشكل مباشر بالأمن الوطني وهذا ما يوضح العلاقة الترابطية بين الديمقراطية والأمن الوطني .

أما المصادر الداخلية لتهديد الأمن الوطني فهي تتمثل في الفقر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه ،وازدياد الشعور بالظلم والحرمان لدى قطاعات كبيرة من المواطنين، والعنف السياسي وما ينتج عن استخدامه من اضطرابات ونزاعات تصل إلى درجة الحرب الأهلية. هذا بالإضافة إلى بروز مشكلة الأقليات في العديد من الدول ذات التكوين السكاني متعدد الأعراق والطوائف، إن هذه المصادر الداخلية برزت بوصفها المصادر الأساسية لتهديد الأمن الوطني للعديد من دول العالم[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى العلاقة الارتباطية الواضحة بين غياب الديمقراطية وازدياد حدة التهديدات الداخلية للأمن الوطني، فمعظم الدول التي تعرض أمنها الوطني بشدة لمثل هذه التهديدات هي دول لا تأخذ بالنظام الديمقراطي وبعضها لا يطبق أساليب الممارسة الديمقراطية.

أما عن مصادر تهديد الأمن الوطني التي تتداخل فيها العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية فتشمل انتهاكات حقوق الإنسان والتلوث البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة الدولية بصورها المختلفة من تجارة المخدرات إلى تجارة السلاح غير المشروعة، إلى غسيل الأموال والمضاربة على العملة الوطنية والأزمات الاقتصادية[2].

هذا النوع من التهديدات تتشابك فيه العوامل الخارجية بالعوامل الداخلية للتهديد بحيث يمكن القول أن توافر الظروف الداخلية المواتية يساعد على بلورة هذه التهديدات في صورتها النهائية من خلال التفاعل مع العوامل الخارجية، فانتهاك حقوق الإنسان وسوء التوزيع على المستوى الداخلي يفتح المجال أمام إمكانية التدخل الخارجي لاعتبارات إنسانية ،وانتشار الفساد السياسي والإداري في الداخل يساعد على تفجر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحركها عوامل خارجية، وهكذا تتداخل مصادر تهديد الأمن الوطني داخليا وخارجيا.

[1]– أحمد وهبان، المرجع السابق، ص. 36.

[2]– محمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص.68.

وتزداد درجة التهديد من هذا النوع للأمن الوطني في الدول التي لا تأخذ بالنظام الديمقراطي وتوضح الدراسات الخاصة بالتعامل مع هذا النوع من التهديدات ضرورة الإصلاح الديمقراطي كشرط أساسي للتعامل معها بكفاءة و فعالية.

2 – نوعية التهديدات للأمن الوطني:

في تحليل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني من حيث نوعية تهديدات الأمن الوطني، هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتصنيف تلك التهديدات، إذ هناك تهديدات اقتصادية، وسياسية واجتماعية وثقافية، هذه التهديدات يمكن تصنيفها نوعيا تبعا لدرجة تأثيرها على الأمن الوطني، حيث أنه هناك تهديدات شديدة التأثير وأخرى متوسطة، وثالثة ضعيفة أو محدودة التأثير، إلا أنها في مجملها تتفاوت من دولة لأخرى، وفي الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى، ولكنها تزداد حدة في تأثيرها بصفة عامة في الدول ذات النظم غير الديمقراطية[1]، حيث أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس غالي" يرى أن غياب الديمقراطية الدولية يعد عاملا أساسيا من عوامل تفاقم هذه التهديدات للأمن والسلم الدوليين بصفة عامة كون الديمقراطية تمثل في جوهرها توفير وسيلة منهجية لتحقيق الأمن.

3 – أساليب التعامل مع تهديدات الأمن الوطني:

إن أساليب التعامل مع تهديدات الأمن الوطني تتجلى في ضرورة التوصل إلى أسلوب الحكم الراشد* في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، و يجمع هذا الأسلوب بين الإصلاح الاقتصادي والإداري من جانب والإصلاح السياسي الديمقراطي من جانب آخر. كما يمكن القول أن وضع إستراتجية وقائية للأمن الوطني تستهدف منع حدوث تهديدات تكمن في أهمية الإصلاح الديمقراطي، فمنع التهديدات الداخلية للأمن الوطني يتطلب تطويرا ديمقراطيا يساعد النظام السياسي على إدارة شؤون المجتمع بمصالحه المختلفة، وبأسلوب سلمي بعيد عن العنف. كما أن منع تفجر التهديد من طرف الأقليات يتطلب أسلوبا ديمقراطيا ملائما للتعامل مع الأقليات إن وجدت داخل الدولة. والتقليل من حدة التهديدات الخارجية يتطلب بناءً اجتماعيا متماسكا يصعب اختراقه من جانب العناصر الخارجية، ومنه فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال الأساليب الديمقراطية

[1]– محمد سعد أبوعامد، **الأمن والديمقراطية**. القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2012، ص.8.

*– الحكم الراشد: هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

أنظر: حسن كريم، المرجع السابق، ص.23.

إذ أن التعامل مع التهديدات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات لا يمكن أن يتم إلا من خلال الإطار الديمقراطي[1].

ولعل الدكتور "بطرس غالي" الأمين العام السابق للأمم المتحدة كان من أبرز من عبر عن هذا في تقريره الذي تقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1993، حيث ربط بين التنمية والديمقراطية والسلام، فيذكر أن التنمية الحقيقية لأي دولة يجب أن تقوم على أساس المشاركة من جانب المواطنين، وهو ما يتطلب توافر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن، ويرى أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والديمقراطية والسلام والأمن، فإذا لم يستتب السلام والأمن لن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية، وإن لم تتحقق التنمية فقدت الديمقراطية قاعدتها وأدى ذلك إلى الوقوع في صراعات ونزاعات وهكذا فإن غياب الديمقراطية يؤدي إلى غياب التنمية والأمن والسلام[2].

المطلب الثاني: دمقرطة الأمن وأمن الديمقراطية

تثير العلاقة بين الأمن والديمقراطية العديد من الإشكاليات سواء في المجتمعات الديمقراطية أو غير الديمقراطية، فهناك اتجاه يرى أن العلاقة بين الأمن والديمقراطية علاقة لا تتسم بالثبات وإنما هي علاقة متغيرة وفقا للتغيرات التي تطرأ على الديمقراطية ذاتها من خلال الممارسة والخبرات المكتسبة منها فالديمقراطية ذات طبيعة متغيرة بما يتيح لها التكيف مع المتغيرات التي يشهدها المجتمع وبالتالي فإن كل مرحلة من مراحل التطور الديمقراطي تحتاج إلى صيغة لتنظيم العلاقة بين الأمن والديمقراطية بما يتلاءم وطبيعة هذا التطور والظروف الموضوعية المحيطة به.

وهناك من يرى أن الإشكالية المواءمة في نطاق العمل الأمني بين المتطلبات الأمنية اللازمة لإنجاز المهام الأمنية وتلك المحددة للممارسة الديمقراطية، ترتبط بالنطاق الزمني المتاح لكل من الممارسة الديمقراطية وأداء المهام الأمنية، فهناك اختلاف في الأهمية النسبية للنطاق الزمني للعمل بين الجانبين ،فقد يتطلب تقدير الموقف الأمني المبادرة بالقيام بعمل ما لمنع حدوث تهديد أو استخدام قدرا معينا من أدوات العنف بأسرع ما يمكن لاحتواء موقف، ما يمثل تهديدا للأمن، كل هذه الأمور تختلف اختلافا واضحا عن النطاق الزمني للممارسة الديمقراطية، فتحقيق المواءمة بين اعتبارات الزمن الأمني واعتبارات الزمن

[1]– محمد سعد أبوعامد، المرجع السابق، ص.12.

[2]– **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة 1993**. القاهرة: مركز إعلام الأمم المتحدة، 1993، ص.13.

الديمقراطي يكون بتنظيم الدول الديمقراطية في دساتيرها للوائح الطوارئ أو لوائح الضرورة، وعليه يمكن القول بأن هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه العلاقة بين الأمن والديمقراطية منها ما يرجع إلى الاختلاف بين

المتطلبات المهنية للعمل الأمني ومنها ما يعود إلى الاختلاف في مستوى التطور الديمقراطي في المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى، ومنها ما يرجع إلى الاختلاف حول طبيعة التهديدات الأمنية ومدى خطورتها[1].

إذن فالعلاقة بين الأمن والديمقراطية هي علاقة تفاعلية وترابطية، بمعنى أن الاعتبارات الديمقراطية تؤثر في الأداء الأمني إلا أن الاعتبارات الأمنية تعود لتؤثر في الممارسة الديمقراطية غير أن طبيعة هذه العلاقة ومداها تختلف من مجتمع لأخر، وبالنسبة للمجتمع الواحد من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى.

ومنه فإن المجتمعات الديمقراطية بحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الديمقراطية والأمن في سياق معادلة تقوم على أساس تحقيق أمن الديمقراطية وهو ما يتطلب بناء الأجهزة الأمنية ذات القدرات المهنية والتقنية وكفاءة عقيدتها وقياداتها، بحيث تكون قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجه المجتمعات الديمقراطية بأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية على اعتبار أن الديمقراطية من أولويات الأمن[2].

ومن جانب آخر دمقرطة الأمن وذلك من خلال ترسيخ مبادئ وسلوكيات الالتزام بأحكام القانون لأقصى قدر ممكن في إطار قيام الأجهزة الأمنية بعملها، على اعتبار أن الديمقراطية تمثل في جوهرها توفير الوسيلة المنهجية لتحقيق الأمن الوطني[3]، في ظل بنية مؤسسية تتسم بالاستمرار والكفاءة وتحمل في مضمونها مبدأ المساواة الذي يتجاوز مفهومه السياسي إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقوم على توسيع نطاق المشاركة في تحقيق الأمن في المجتمع من جانب مؤسساته ومواطنيه وذلك باعتبار أن الأمن قضية مجتمع ولا يتحقق إلا من خلال التعاون بين كافة مكوناته، كما تقوم على بناء إرادة المواطنة الواعية والفعالة التي تسهم في التخلي عن الوسائل اللاأمنية للمطالبة بالحقوق خاصة السياسية منها، مما يضمن إرادة المشاركة السياسية، وهذا يعني أن الديمقراطية هي عملية واعية تقوم على مبادئ الحرية والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع.

---

[1]– سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية" **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص.154.

[2]– دايفيد هيلد، المرجع السابق، ص.142.

[3]– رفيق حبيب، المرجع السابق، ص.75.

إن عناصر النظام الديمقراطي من التعددية السياسية وتداول السلطة وإجراءات الانتخابات النزيهة والشفافة، بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة، وكل هذه العمليات تؤدي إلى التمسك بالحل الأمني والسلمي مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني، على اعتبار أن الأمن من أولويات الديمقراطية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تمت دراسته في الفصل الثاني يمكن استخلاص مايلي:

أن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة والفعالة له متطلبات أمنية معينة لابد من توافرها، كما أن الأمن الوطني لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية يلتزم فيها الجميع بأحكام الدستور والقانون.

بروز قدر من التناقض في بعض الممارسات الديمقراطية ومتطلبات الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار الدولة، حيث في معظم الحالات تعطى الأولوية للمتطلبات الأمنية.

أن هناك علاقة ارتباط واضحة لا يمكن تجاهلها بين الأمن الوطني والديمقراطية، حيث أنه لا يمكن أن تكون ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير ديمقراطية، أي أن هناك علاقة تبادل وتداخل بين المفهومين فالأمن الوطني يتحقق في السياق العام الذي توفره الديمقراطية من خلال تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية تتحقق في إطار توافر الأجهزة الأمنية ذات مستوى مرتفع من الكفاءة والفعالية وتوافر العناصر البشرية ذات القيادة الرفيعة والعقيدة الصحيحة.

الفصل الثالث

مصر بين الديمقراطية والأمن الوطني:

دراسة في واقع العلاقة 2014/2008

الفصل الثالث : مصر بين الديمقراطية والأمن الوطني :دراسة في واقع العلاقة (2014/2008)

لفهم العلاقة القائمة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر يجب تتبع مسارها التاريخي، لأنها موصولة بمحطات تاريخية عرفتها بسبب تغير الشخصيات التي تعاقبت على حكمها من جهة، وتغير الظروف الداخلية والخارجية من جهة ثانية.

وعليه سيتم تفصيل ذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الديمقراطية والأمن الوطني في مصر قبل الثورة (2011/2008)

المبحث الثاني: التجربة الديمقراطية وتداعياتها الأمنية في مصر (2014/2011)

المبحث الثالث: مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر

المبحث الأول: واقع الديمقراطية والأمن الوطني في مصر قبل الثورة (2011/2008)

عاش الشعب المصري لفترة طويلة تحت سيطرة نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، الذي ميّزه الفساد والأزمات السياسية، والتي أدت إلى تدهور جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أضف إلى ذلك القمع الممارس من طرف السلطة والأجهزة الأمنية.

وعليه سيتطرق هذا المبحث إلى الواقع الديمقراطي والأمني في مصر قبل الثورة انطلاقا من إبراز المعطيات الجيوسياسية لمصر، ثم يليه انسداد الأفق السياسي والديمقراطي، والتهميش الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية، وصولا إلى مرحلة غياب الأمن .

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لمصر

أ- الحدود السياسية :

تمتاز جمهورية مصر العربية بموقع جغرافي هام، إذ تقع في أقصى الشمال الشرقي من قارة إفريقيا حيث تقع معظم أراضيها في قارة إفريقيا غير أن جزءا من أراضيها – شبه جزيرة سيناء – يقع في قارة آسيا.

يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق البحر الأحمر، وتشترك مصر بحدودها من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع فلسطين المحتلة وقطاع غزة وعاصمتها القاهرة[1]. وذلك ما تبينه الخريطة التالية:

[1]– محمد فريد فتحي، **في جغرافية مصر**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.15.

الشكل رقم 01: خريطة تبين الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية.

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D8%B5%D8%B1&biw=1600&bih=809&source=lnms&tbm=isch&sa content%252Fuploads%252Fegypte.jpg%3Bhttp%253A%252F%252Fsrab.cc%252Fvb%252Fshowthread.php%253 Ft%253D39115%2526page%253D2%3B390%3B310 تاريخ تصفح الموقع:2015/04/05.

تمر عبر أرضها قناة السويس التي تعتبر من أهم الممرات المائية العالمية، كما أنها هي التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الإفريقي.

ب- التقسيم الإداري :

تنقسم جمهورية مصر العربية إلى 07 أقاليم. وتضم هذه الأقاليم 27 محافظة. ومن أهم مدنها الكبرى: القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الإسماعيلية .

جـ- الموقع الفلكي :

تقع أراضي جمهورية مصر العربية بين خطي عرض ˚22 و˚36 شمالا، أي أن مدار السرطان يمر بالطرف الجنوبي للبلاد (مدينة آسوان). وبين خطي طول ˚24 و˚37 شرقا في خط غرينيتش[1].

[1]- محمد فريد فتحي، المرجع السابق، ص.18.

د- التضاريس :

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية أكثر من مليون كيلومتر مربع (1.002.450 كم^2). وتنقسم تضاريسها إلى أربعة أقسام هي : وادي النيل والدلتا، الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، شبه جزيرة سيناء وهو ما توضحه الخريطة التالية:

الشكل رقم 02: تضاريس جمهورية مصر العربية

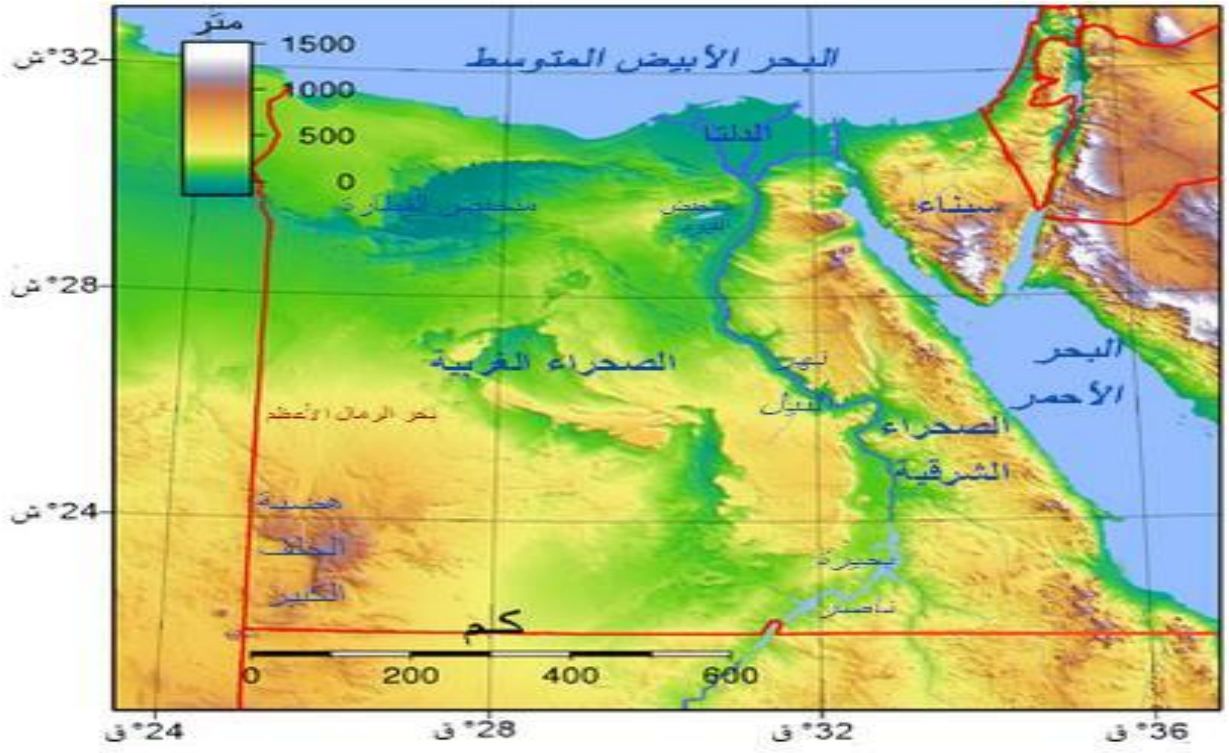

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D8%B5%D8%B1&biw=1600&bih=809&source=lnms&tbm=ischEgypt_Topography.png%3Bhttp%253A%252F%252Far.wikipedia.org%252Fwiki%252F%2525D8%2525AC%

تاريخ تصفح الموقع:2015/03/31.

أما عن عدد سكان جمهورية مصر العربية، ووفقا لإحصائيات أوت 2014 فقد بلغ: 87 مليون نسمة (87.000.000 نسمة)[1] .

[1]- حسن الأبياري، **تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي**. القاهرة: دار العلم، 2004، ص.33.

هـ- اللغة والدين :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد حسب الدستور المصري، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية .

أما الديانة، فحسب الدستور المصري فإنه يعترف بالإسلام كدين رسمي للبلاد، ويعترف بحقوق أتباع 03 ديانات تتمثل في اليهودية والمسيحية والإسلام، غير أن غالبية سكان مصر من المسلمين والأقلية من المسحيين (الأقباط الأرثوذكس) بجانب اليهود، فحسب الإحصائيات السكانية لسنة 1986* قدرت نسبة المسلمين بـ 94% من عدد السكان، في حين شكل المسيحيون 5.78% واليهود واتباع ديانات أخرى أقل من 1% من عدد السكان[1]. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الدين في مصر سنة 1986.

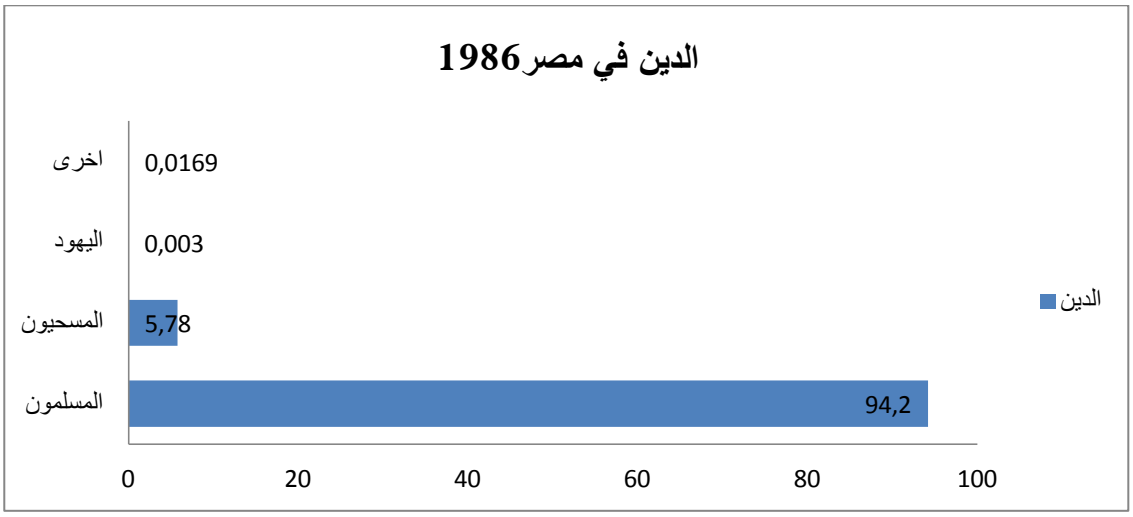

من إعداد الطالب استنادا إلى الإحصاءات السكانية لمصر سنة 1986.

*- الإحصائيات السكانية لسنة 1986: هي الإحصائيات الوحيدة المتعلقة بالجانب الديني المتحصل عليها، لأن الإحصائيات السكانية لا تدرج إحصاءات عن أتباع الديانات والطوائف منذ إحصاء 1986

[1]- حسن الأبياري، المرجع السابق، ص.35.

و- السياق التاريخي للنظام السياسي في مصر :

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل -علاوة على المرحلة التكوينية التي سبقت الحصول على الاستقلال- في تطور النظام السياسي المصري وهي: مرحلة التعددية السياسية الأولى 1923-1952 ومرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952-1976 ثم مرحلة التعددية السياسية الثانية من 1977 إلى وقتنا[1].

المرحلة التكوينية:

يعتبر"محمد علي" مؤسس دولة مصر الحديثة، من خلال رؤيته الإستراتجية المتكاملة التي شملت الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والعسكرية. وقد تميز النظام السياسي في هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسية هي:

1- تركيز السلطة في يد الوالي ثم الخديوي فيما بعد في إطار من الملكية الوراثية لأسرة محمد علي.
2- بداية تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة، حيث أنشأ أول مجلس نيابي محدود الاختصاص وأول نظارة (وزارة).
3- تصاعد الحركة الوطنية والوعي السياسي في مصر[2].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في مارس 1919، قامت الثورة المصرية للمطالبة بالحرية والاستقلال وإقامة الديمقراطية ،وكانت أولى نتائجها صدور تصريح 28 فيفري 1922 الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية إنهاء نظام الحماية المعلن عنها في ديسمبر 1914، مع الاعتراف بأنها دولة مستقلة ذات سيادة[3] لكن في إطار تحفظات أربعة - (تأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي، حماية المصالح الأجنبية والأقليات، بقاء القوات البريطانية في السودان) - تسمح لبريطانيا بالتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لمصر.

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص.22.

[2]- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 2005 ص.24.

[3]- المرجع نفسه، ص.40.

مرحلة التعددية السياسية الأولى 1923-1952:

ترتبط هذه المرحلة بصدور دستور 1923 - أحد انجازات ثورة 1919- الذي وضع الأساس لشكل نظام الحكم في مصر كدولة مستقلة. لكن الظروف الأولى لتطبيقه حالت دون ذلك إذ شهدت الحياة السياسية المصرية خلالها صراعا داميا بين ثلاث قوى: الوفد الذي مثل التيار الرئيسي للحركة الوطنية واستقطب الجماهير الشعبية الواسعة ودافع عن حرياتها، القصر الذي لم يرض عن القيود المفروضة على حكمه المطلق وظل يترقب الفرصة لتغيير الدستور والانجليز الذين تدخلوا من أجل تحقيق مصالحهم وفرض إرادتهم[1].

كما كان للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية لعام 1929-1932 انعكاسات على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية مما أدى إلى فشل النظام في تلبية المطالب.

و يمكن تلخيص أهم سمات هذه المرحلة في :

1. التعددية الحزبية، لكنها تعددية غير متوازية إذ يوجد حزب كبير وهو حزب الوفد وأحزاب أخرى صغيرة (الأحرار، الدستوريون، الشعب...)
2. غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة حيث كانت منشغلة بالكفاح الوطني ضد الانجليز والسعي لاستكمال مقومات الاستقلال
3. هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان؛ لأن الحكومة هي التي حددت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو مفروض في النظم البرلمانية، وهو ما انعكس على شكل وطبيعة الأحزاب السياسية وقدرتها على التطور.
4. الولاءات الشخصية هي أساس العلاقات السياسية، مما جعل الأحزاب "أحزاب أشخاص"و ليست "أحزاب برامج". كما عكست القيادة السياسية لأغلب تلك الأحزاب مصالح طبقة كبار ملاك الأراضي والمصالح الرأسمالية حتى وإن كان البعض منها يسعى للحصول على التأييد الجماهيري.

وقد أدت أضرار البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واغتيال " أحمد ماهر" مؤشرا لبداية مرحلة جديدة في السياسة المصرية، التي تميزت بوجود فكر قومي فشل في تحقيق أهداف ثورة 1919 وتزايد كراهية الأجانب المحتلين. وقد شكلت هزيمة الجيش المصري في حرب

[1]- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**. المرجع السابق، ص.88.

فلسطين 1948 واضطراب الأوضاع السياسية في البلاد وحريق القاهرة في 26 يناير 1952 الوسط المناسب الذي شجع بعض التنظيمات السرية في الجيش للإقدام على تنفيذ الانقلاب العسكري في 23 يوليو 1952[1].

مرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952–1976:

تسمى هذه المرحلة عامة بالمرحلة الثورية نسبة إلى ثورة 23 يوليو 1952 التي كانت كرد فعل لحالة الاحتقان الذي ميز الحياة السياسية المصرية آنذاك و قد نجحت هذه الثورة في الإطاحة بالنظام الملكي وكان من مبادئها:

1- القضاء على الاحتكار وسيطرة الرأسماليين على الحكم
2- إقامة عدالة اجتماعية
3- إقامة جيش وطني قوي
4- إقامة حياة ديمقراطية سلمية

من حيث طبيعة نظام الحكم، فقد أخذ الدستور شكل النظام الجمهوري. ويرى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن هذا الدستور قد جمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي. بالنسبة للسلطة التشريعية فقد نص الدستور على إنشاء مجلس الأمة ونصت المادة 56 منه على أن مجلس الأمة هو الهيأة التي تمارس السلطة التشريعية، أما السلطة التنفيذية فقد تكونت من رئيس الدولة الذي كان رئيسا للسلطة التنفيذية ومن الوزراء[2].

لقد تطورت الأيديولوجية الجديدة للثورة بشكل تدريجي وعلى مراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي[3]:

- **مرحلة إقرار القانون والنظام:** استمرت من 1952 حتى نهاية المرحلة الانتقالية، كان الهدف الرئيسي للنظام خلالها تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات وتم خلالها إنشاء تنظيم سمي بـ "هيأة التحرير".

[1]- أحمد فؤاد رسلان، **مصر الثورة التحدي والاستجابة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2011، ص.113.

[2]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981–2010**. المرجع السابق ص.123.

[3]- طارق البشري، **دراسات الديمقراطية المصرية**. القاهرة: دار الشروق، 1987، ص.122.

- **المرحلة الشعبوية:** من 1956 إلى غاية صدور القوانين الاشتراكية والميثاق سنة 1962 وساد خلال هذه الفترة ما يسمى "بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية"، وتم خلالها إنشاء تنظيم "الاتحاد القومي".
- **المرحلة الاشتراكية:** امتدت ما بين 1962 حتى 1973 تقريبا، ورفع خلال هذه المرحلة شعار التخطيط القومي الشامل وتم خلالها إنشاء تنظيم " الإتحاد الاشتراكي".

اتسم منهج النخبة الحاكمة إزاء قضية التنمية الاقتصادية بالتركيز على موضوع الوحدة وبالنسبة لهم فإن الاشتراكية لم تكن قضية التزام فكري أو أيديولوجي بقدر ما مثلت حلا عمليا لمشاكل التنمية، وكان الاقتصاد المخطط هو الوجه الآخر لمفهوم التنظيم السياسي الواحد.

وعليه تتلخص اهم سمات هذه الحقبة من تاريخ النظام السياسي المصري في:

1- مركزية السلطة: حيث تمركزت في إطار النخبة العسكرية دون مشاركة المدنيين وتمركزها في العاصمة دون نقل حقيقي لها خارج القاهرة إضافة إلى مركزية السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي له سلطات واسعة بمقتضى الدستور، إذ له سلطتي التقرير والتنفيذ[1].

2- القيادة الكاريزمية أو التاريخية: حيث استمد النظام قدرا هاما من شرعيته من خلال شخص "جمال عبد الناصر" وعلاقته المباشرة مع الجماهير سواء في الداخل أو الخارج.

3- غياب المنافسة السياسية: فمنذ صدور قانون حل الأحزاب السياسية في 18 جانفي 1953 عرفت مصر تنظيما سياسيا واحدا تمثل على التوالي في هيئة التحرير والاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بحجة أن التعددية والمنافسة السياسية في تلك التنظيمات التي لا تحمل في داخلها أي شكل من أشكال المعارضة السياسية للنظام.

مرحلة الانتقال إلى التعددية السياسية 1977:

1-مرحلة حكم الرئيس السادات 1970-1981:

مع رحيل "جمال عبد الناصر" والفراغ السياسي الذي تركه كزعيم كاريزمي، ومع تنامي الحركات السياسية المنادية بالحريات وصل "محمد أنور السادات" للسلطة وتبنى سياسات مخالفة لسياسات سلفه على

[1]- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**. المرجع السابق، ص.167.

المستوى الاقتصادي وعلى مستوى العلاقات الخارجية والتوجهات الدولية[1]، حيث تم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الانفتاح الاقتصادي، فمع هذا كان من الضروري أن يقوم النظام السياسي ببعض الإصلاحات وإن كانت شكلية. ومن هنا كان قرار اللجوء إلى صيغة معينة من الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي وشهدت هذه الفترة إصدار دستور 1971 الذي سمّي بالدستور الدائم لكنه لم يتضمن تغييرا جوهريا لا في شكل النظام السياسي ولا في شكل الحكم ،حيث ظلت هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، ومنح هذا الدستور لرئيس الجمهورية بالإضافة إلى اختصاصاته التنفيذية صلاحيات تشريعية كحق اصدار قرارات لها قوة القانون[2]. كما تغيرت تسمية مجلس الأمة إلى "مجلس الشعب" وقد تعرض دستور 1971 لعدة تعديلات، وهي تعديل 1980 وتعديل 2005، تعديل 2007.

كانت أولى خطوات التعددية السياسية السماح بإنشاء أحزاب داخل الإتحاد الاشتراكي (اليمين الوسط، اليسار). وخاضت انتخابات مجلس الشعب عام 1976، وهو ما يعتبر خطوة كبيرة نحو الديمقراطية السياسية، إلا أن الرئيس السادات قيد حرية الأحزاب المعارضة في التعبير عن أرائها .

وعليه يمكن القول أنه على الرغم من تبني نظام السادات للتعددية السياسية إلا أن نطاقها محدود فهي أقرب إلى نظام الحزب الواحد منها إلى نظام التعددية الحزبية، وذلك نتيجة هيمنة حزب الحكومة على مقاعد البرلمان.

2- مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك 1981-2011:

رغم أن دستور 1971 المعدل في 1980 مازال نفسه الإطار الدستوري للنظام السياسي المصري فإن الفترة الأولى للرئيس حسني مبارك (1981-1987) شهدت خطوات عديدة نحو الديمقراطية على خلاف فترة حكم الرئيس السادات الذي بدأ عهده بالمصالحة بين النظام والمعارضة والاعتراف بتعدد الأحزاب وقبول فكرة الاختلاف وتعدد الأراء، كما اهتم بالجانب الاقتصادي حيث قام بإصلاحات البنية التحتية وتعديل أسعار الصرف، متبعا بذلك سياسية الانفتاح الاقتصادي[3] .

---

[1]- نصر محمد عارف، "أزمة الأحزاب السياسية في مصر دراسات في إشكالية الوجود والشرعية ". **كراسات إستراتجية** العدد132، 2003، ص.08.

[2]- أسامة أحمد العادلي، **النظام السياسي المصري 1866-1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص.525.

[3] -Ali E.Hillal Dessouki, "L'évolution Politique De L'Egypte : Pluralisme Démocratique Ou Néo-autoritarisme". **maghreb- machrek**. n°127 ,1990, p.9.

و تميزت الفترة الأولى لحكم مبارك بـ[1] :

– احترام مبادئ سيادة القانون، ومثال ذلك الدور الذي لعبه القضاء في نشأة الأحزاب السياسية بعد رفض لجنة الأحزاب بالموافقة على تأسيسها .

– تعزيز التعددية الحزبية واتساع دائرة حرية التعبير بين وسائل الإعلام .

– الحرص على الاستقرار السياسي .

لكن يظهر من خلال هذه السياسات أن هدفها كان الإبقاء على أمن وسلامة النظام دون المساس بالدستور ومؤسساته.

ي– الهياكل الرسمية للنظام السياسي المصري :

يقوم أي نظام سياسي على علاقات محددة بين السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، حيث تقوم كل منها بواجباتها مع وجود نوع من التأثير والتبادل والتداخل بين تلك السلطات، و تجدر الإشارة هنا إلى أن الدستور المصري نص على وجوب الفصل بين السلطات.

– **السلطة التنفيذية:** وفقا لدستور 1971 المعدل في 1980 تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجهورية والحكومة.

أولا/ رئيس الجمهورية: يعتبر قمة السلطة التنفيذية، ويشارك مجلس الوزراء في وضع السياسية العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها[2]. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة، ورئيس مجلس الدفاع الوطني، والمسؤول الأول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن وأداء مؤسسات الدولة.

وتنص المادة (141) على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويعفيهم من مناصبهم، كما سمح الدستور لرئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وفق القانون مع الموافقة اللاحقة لمجلس الشعب على الإعلان والموافقة السابقة على تجديده (المادة 148).

[1]– مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص.226.

[2]– علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981–2010**. المرجع السابق ص.117.

إذن رئيس الجمهورية يملك حق إصدار القوانين وإلغائها، وهو الذي يصنع السياسة العامة للدولة فهذه الصلاحيات من المفترض أن تكون من صلاحيات البرلمان، و رئاسته لهيئة الشرطة ومجلس الدفاع الوطني، ومنصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة يجعل رئيس الجمهورية يمتلك السلطة في مواجهة السلطة البرلمان والحكومة.

يمكن القول أن سلطات رئيس الجمهورية تجد مصادرها في ثلاث مجالات: فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة 150 من الدستور)، وهو رئيس الحزب الوطني الحاكم بما يعنيه ذلك من صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أنه موّجه السلطة التشريعية باعتبارها نابعة من الحزب الذي يهيمن عليه رئيس الدولة.

ثانيا/ الحكومة: وتعرّف (المادة 153) الحكومة بأنها الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة[1].

وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في الاشتراك مع الرئيس في وضع السياسات العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية وتوجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وإعداد مشاريع القوانين ومشروع الموازنة العامة وعقد القروض ومنحها طبقا لأحكام الدستور (المادة 156)[2].

– **السلطة التشريعية:** نص الدستور المصري المعدل في 1980 على أن السلطة التشريعية مكونة من مجلسين هما مجلس الشعب ومجلس الشورى.

أولا/ مجلس الشعب: يختص بسلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والرقابة على أعمال الحكومة. ويتكون مجلس الشعب من 454 عضوا منهم عشرة أعضاء معينون بقرار جمهوري ونصف أعضاء المجلس من العمال والفلاحين. والمدة الدستورية للمجلس خمس سنوات، وتجرى الانتخابات لتجديد المجلس

[1]– أماني قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981–1993**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، ص.56.
[2]– المرجع نفسه، ص.57.

خلال 60 يوما السابقة على انتهاء مدته. ويمارس المجلس اختصاصاته التشريعية والرقابية من خلال 18 لجنة[1].

ثانيا/ مجلس الشورى: استحدث هذا المجلس بموجب التعديل الدستوري 1980. ويتشكل من 264 عضوا منهم 14 من السيدات، والأغلبية الحزبية للحزب الوطني. ومدة المجلس ست سنوات ويتجدد انتخاب وتعيين نصف الأعضاء بعد مضي ثلاث سنوات، ويعين ثلث أعضائه من طرف رئيس الجمهورية. غير أن اختصاص هذا المجلس استشاري إذ يقف عند مجرد إبداء الرأي فيما يطلب منه (المادة 195 من الدستور). كما أنه لا يملك حق مساءلة الحكومة، فلا يستطيع إثارة المسؤولية الوزارية أو سحب الثقة من الوزارة. ووفقا لتصريح نص المادة 201 من الدستور: "يكون رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى". وقد تعرض الدستور المصري في مارس 2007 إلى تعديلات تمّ بموجبها منح صلاحيات أكبر لمجلس الشورى بهدف خلق توازن بين غرفتي البرلمان المصري[2].

– **السلطة القضائية:** تحتل السلطة القضائية مكانة هامة في النظام السياسي المصري إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، وينص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقا للقانون كما أن القضاة مستقلون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة. وتتشكل السلطة القضائية من المحاكم على اختلاف أنواعها (جزئية وابتدائية، واستئناف ونقض) والقضاء الإداري (مجلس الدولة) والمحكمة الدستورية العليا[3].

لكن رغم أن الدستور المصري ينص على استقلالية السلطة القضائية (المادة 165) إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وبهيكل السلطة القضائية ذاتها، والتي لها تأثيراتها السلبية على استقلال القضاء، باعتبار أن رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي يقوم على شؤونها.

---

[1]– جهاد عودة وآخرون، **الانتخابات البرلمانية المصرية 2000، المسار، معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2001، ص.17.

[2]– مايسة الجمل، المرجع السابق، ص.230.

[3]– جمهورية مصر العربية متحصل عليه من: http://www.egypte.com/egyptana/constitution.asp تاريخ تصفح الموقع 2015/04/18.

المطلب الثاني: انسداد الافق السياسي والديمقراطي

أدت الحالة الاستبدادية التي عرفها النظام المصري في عهد الرئيس "حسني مبارك "إلى مجموعة من المؤشرات الدّالة على حالة الانسداد السياسي منها توريث الحكم، تزوير الانتخابات، التحكم في الاعلام بشكل مطلق، الفساد السياسي والمالي، تعديلات دستورية تخدم النظام، الاعتماد على قانون الطوارئ وتعمد الحلول الأمنية الخانقة للحريات والتي تحد من العمل السياسي بشكل ديمقراطي.

من الواضح أن طبيعة الحكم الاستبدادي في مصر خلقت مجموعة من الضغوط الداخلية على مؤسسات وأجهزة الدولة والتي نتج عنها حالة من الاختلال داخل الدولة وعلاقاتها بالمجتمع المصري حيث أصبحت السلطة في يد الرئيس "محمد حسني مبارك"، مما أدى إلى انقسام المجتمع المصري نتيجة للاستبداد والقمع الممارس من طرف النظام الحاكم، إن هذا الانغلاق السياسي أدى إلى اختزال العمل السياسي في مصر وجعله مقتصرا على الحزب الوطني الحاكم واستبعاد جميع القوى السياسية الأخرى كالتيار الذي يمثل الإسلام السياسي[1]. ومن بين أهم المشاكل السياسية التي أدت إلى انسداد الأفق السياسي والديمقراطي في مصر مايلي:

مشكلة التوريث:

في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك برز الدور الذي لعبه ابنه "جمال مبارك" في الساحة السياسية من خلال ترؤسه للجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، رافعا راية الإصلاح السياسي كما ارتبط اسمه بمنظمات المجتمع المدني، هذا ما أدى إلى حصر الحياة السياسية بيد العائلة الحاكمة.

ومن هنا بدأ الحديث عن التوريث السياسي لا سيما مع تعديل المادة 76 من الدستور سنة 2005 لإتاحة الفرصة أمامه لمنصب الرئيس[2]. والذي أدى إلى إحداث انقسام داخل الطبقة السياسية الحاكمة ثم إلى حالة من عدم الاستقرار داخل الحياة السياسية خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية، وذلك لتناقض مسألة التوريث مع مبدأ التداول السلمي على السلطة مما يعيق تحقيق الديمقراطية داخل المجتمع.

[1]– بهجت قرني وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 ص.18.

[2]– زبيد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". **مجلة المستقبل العربي**، العدد385، مارس 2011 ص.72.

الفساد السياسي والمالي:

على الرغم من أن النظام السياسي في مصر أصبح نظاما متعدد الأحزاب، وقائما على التنافس السياسي، إلا أنه ظل يتكون في الواقع من حزب واحد هو الحزب الحاكم المهيمن على المؤسسات السيادية والاقتصادية، وظل يستغلها في تجميد الحياة السياسية وفي الضغط على الأحزاب الاخرى، وفي الضغط على المواطنين اقتصاديا وأمنيا لإبعادهم عن الانخراط في الأحزاب[1] .

امتدت آثار الاستبداد السياسي إلى منع العمل السياسي في الجامعات والمصانع وفي الشوارع تحت غطاء منع العمل الحزبي وعدم تعطيل العمل وحماية الأمن العام. كل هذا كانت نتيجته إعاقة الديمقراطية وسيطرة الفردانية في اتخاذ قرارات الدولة، وغياب الفصل بين السلطات من خلال سيطرة السلطتين التنفيذية والأمنية[2].

لقد أنتج هذا النظام الديكتاتوري بيئة مواتية لانتشار الفساد داخل دولة ذات مؤسسات وهياكل ضعيفة، خاصة مع فترة حكم "حسني مبارك"، حيث انتشر الفساد في كثير من القطاعات الحكومية وأخذ أشكالا وأنماطا متعددة، ولم يقتصر الفساد على صغار الموظفين الإداريين بل امتد إلى كبار موظفي الدولة وقيادات بعض من أجهزتها الإدارية.

حددت تقارير مؤسسة الشفافية الدولية –وهي من أبرز المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفساد– أهم الأنشطة الحكومية التي شهدت مخالفات إدارية وكان في مقدمتها المشتريات الحكومية وإساءة استغلال وتبديد المال العام وممتلكات الدولة واتخاذ قرارات إدارية لتحقيق منفعة الأشخاص إضافة إلى شيوع ظاهرة "شراء الأصوات" خلال الانتخابات. كما قام مسؤولون ومقربون منهم بالاستيلاء على المال العام والاستحواذ على مؤسسات وأراضٍ مملوكة للدولة[3].

لذلك احتلت مصر المرتبة 70 من أصل 163 دولة حسب مؤشر الفساد في عام 2008 ثم تراجعت إلى الرقم 115 سنة 2009. ولم تكتف هذه التقارير الدولية برصد انتشار الفساد في مصر بل سجلت تنامي واستفحال هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وقد ساهم تدخل السلطة التنفيذية في عمل الأجهزة الرقابية ومنعها من تأدية مهامها وغض النظر عن التقارير التي كانت ترفعها بشأن وقائع الفساد، إذ بلغت عدد

[1]– جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك 1981–2009**. القاهرة: دار ميريت، 2009، ص.84.

[2]– فؤاد عبد الله ثناء، **مستقبل الديمقراطية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص.65.

[3]– المرجع نفسه، ص.77.

قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية سنة 2009، بعدما كانت إجمالي القضايا في الفترة 1966–1970 نحو 1286 قضية، وكان عدد قضايا الاختلاس 54 قضية سنة 1981 فارتفعت لتصبح 80000 قضية سنة 2009، ويلاحظ أن 58% من هذه القضايا ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة[1].

تزوير انتخابات مجلس الشعب نوفمبر 2010:

تميزت الإجراءات الانتخابية في مصر بالفساد الذي أبعدها عن النزاهة والشفافية، حيث تمكن أعضاء الحزب الحاكم من إحكام السيطرة على العملية الانتخابية لحسم النتائج لصالحهم عن طريق التزوير. فعلى الرغم من امتلاك النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكنه من فرض السياسات التي يريد وبشكل منفرد، فانه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية، من أجل كسل الشرعية[2].

ولعل الحدث الأهم الذي يدل على التردي السياسي في مصر هو تزوير الانتخابات التي أجريت بتاريخ 28 نوفمبر سنة 2010 بأساليب مختلفة منها تزوير بطاقات الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، حيث جعل النظام المصري من الانتخابات حدثا هاما لأنها ستمهد الطريق نحو الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها سنة 2011[3].

وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الحاكم بحصوله على 420 مقعد من أصل 518 مقعد وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1]– جمال نصار، **مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي: حالة تونس ومصر**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2010، ص.28.

[2]– ليزا بليدز، "حالة التنافسية السياسية في مصر". **مجلة الديمقراطية**، العدد26، 2009، ص.27.

[3]– محمد السعيد ادريس، **مقدمات الثورة**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، 2011، ص.18.

الجدول رقم 01: نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري 2010.

الأحزاب	المقاعد	المقاعد %
الحزب الوطني الديمقراطي	420	% 90
حزب الوفد	6	%1
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	5	%4
حزب الغد	1	%0
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	0	%0
حزب الأحرار	0	%0
حزب العدالة الاجتماعية	1	%1
حزب الجيل الديمقراطي	1	%1
حزب السلام الديمقراطي	1	%1
مستقلون (إخوان مسلمين)	**1**	**%0**
مستقلون (منهم 53 ينتمون للحزب الوطني)	68	–
أعضاء غير منتخبين	10	
مجموع(نسبة المشاركة في الانتخابات)	518	

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات متحصل عليها من :

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=2010 تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/25.

وبسبب تناقض النتائج مع الواقع المصري وتوجيه القوى المشاركة للإنتقادات، تراجعت نسبة المشاركة السياسية للشعب التي تمثل مؤشرا سلبيا للديمقراطية ،فحسب الإحصاءات التي قامت بها وحدة الاقتصاد الإستخبراتية لقياس معدلات الديمقراطية في العالم احتلت مصر المرتبة 155 من أصل 167 وبمعدل ديمقراطية 3.89 من 10 وصنفت في المجموعة الأسوأ باعتبار أن النظام فيها سلطوي[1].

إن النظام السياسي في عهد الرئيس "حسني مبارك" وصل إلى حالة من العجز السياسي لعدم قدرته على إدراك التغيرات الجديدة التي تؤكد أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالنظام السياسي المصري

[1]– جمال نصار، المرجع السابق، ص.88.

لم يراع حقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي كان سببا دائما لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية بسبب استمرار قانون الطوارئ واللجوء إلى القضاء العسكري للبث في القضايا التي تتسم بالطابع السياسي حيث كان يحال إلى هذه المحاكم أفراد مدنيون ممن ينتمون إلى جماعات أو تنظيمات مناوئة للنظام كما حدث مع بعض قيادات الإخوان المسلمين.

وفيما يخص حرية الرأي والتعبير، عرفت مصر إصدار العديد من الصحف الحزبية وتزايد في عدد الأحزاب، إلا أن هناك العديد من القيود الممارسة عليها، إذ أن الصحفيين في مصر يتعرضون لتحقيقات ومتابعات قضائية قد تصل إلى التعذيب من طرف أمن الدولة. كما تتعرض بعض الصحف للمصادرة والإغلاق إذا ما تعلق الأمر بنقد للرئيس أو أتباعه، أو كشف حقائق تخص أمن الدولة.

المطلب الثالث: التهميش الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية

1- التهميش الاقتصادي:

مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس "حسني مبارك"، عانى الشعب المصري من وجود نظام فاسد خلق حالة من الصراع والارتباك وارتفاع معدلات الفقر، والمعاناة من مستوى المعيشة المتدني مما أدى إلى تدهور أحوال الغالبية الكبرى من سكان مصر.

ففي نهاية التسعينيات واجه الاقتصاد المصري أزمات عدة كالأزمة المالية لجنوب شرق آسيا والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وفضيحة "نواب القروض"، وأدى ذلك إلى زيادة نسبة التضخم وتراجع معدلات الاستثمار، وكذا انخفاض قيمة العملة المصرية، وتم تحرير سعر الصرف وإلزام المصدرين على بيع 75% من العملة الأجنبية. وقد تسبب هذا الوضع في انخفاض الدخل إلى 20% مما كان عليه وتضاعفت الهوة بين الفقراء والأغنياء بشكل كبير[1].

وقد زادت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من تأزم الوضع الاقتصادي الداخلي بعد أن أقدمت العديد من الشركات على تسريح عدد كبير من العمال، وتقليص أجور البقية، بحجة التغلب على الأزمة

[1]- سفيان العيسة، "الاقتصاد السياسي والإصلاح في مصر، فهم دور المؤسسات". **أوراق كارنغي**، العدد05، أكتوبر 2007 ص.08.

وكانت أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا هي القطاعات الكثيفة عمّاليا كالصناعة وخدمات الإنتاج، وقد عمقت هذه الأزمة من خطورة الإختلالات التي يعاني منها سوق العمل المصري على صعيد العرض والطلب[1].

انعكس التأثير السلبي للأزمة بشكل واضح على باقي القطاعات الأخرى، مثل عائدات قناة السويس والتدفق الاستثماري والمداخيل السياحية وبطء الاستيراد والتصدير، بحيث قدرت خسائر مصر جراء هذه الأزمة بنحو 11 مليار دولار، مما أثر سلبا على الاقتصاد المصري، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين مما زاد من تعميق المشاكل الاجتماعية في مصر.

على الرغم من الاصلاحات التي عرفها القطاع الاقتصادي في مصر إلا أنه لم يغير شيئا من الأوضاع الداخلية في هذا البلد، وبقي معتمدا على مداخيل محدودة كتصدير كميات ضئيلة من البترول والغاز، عائدات قناة السويس، والسياحة والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصلت مصر سنة 2010 على 1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية و250 مليار دولار مساعدات اقتصادية مما يجعلها من بين أكبر الدول حصولا على المساعدات الأمريكية.

ولعل من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع المصري جراء هذه السياسة الاقتصادية نجد مشكلة البطالة والفقر، فبعد أن بدأت مصر في تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتوقفها عن الالتزام بتعيين الخريجين وحاملي الشهادات العليا وتراجع طلب الدول النفطية للعمالة المصرية، أصبحت البطالة أهم مشكل تنموي يواجه الشعب المصري، خاصة في ظل تزايد النمو السكاني واتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، فالبطالة هي الظاهرة التي تعد مدخلا لتوسيع مساحة الفقر فقد بلغت نسبة البطالة في المجتمع المصري سنة 2009 نحو 9.4% بينما كانت نحو 8.4% سنة 2008، وهي في ارتفاع. مستمر،وقد أظهرت الإحصائيات أن 92% ممن يعانون من البطالة هم من فئة المتعلمين ممن هم دون سن الثلاثين وأن 50% من هؤلاء العاطلين عن العمل في المرحلة العمرية بين 20 إلى 25 سنة. ذلك لأن النظام التعليمي المصري غير قادر على توفير الأيدي العاملة المدربة والقادرة على دفع عجلة الإنتاج، فقد أوضحت الإحصائيات أن أعداد العاطلين من المتعلمين والحاصلين على الشهادات العليا أعلى بكثير مما عليه

[1]– سامر سليمان، **النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة المالية والتفسير السياسي في عهد مبارك**. القاهرة: كتب عربية 2005، ص.91.

بالنسبة لحاملي الشهادات دون المتوسطة وغير المتعلمين والذين يعانون بدورهم من ضعف شديد في مداخليهم[1].

ومن إفرازات مشكلة البطالة الفقر المادي، حيث شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا لمعدلات الفقر في المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة بنسبة 43% من السكان ترتكز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 6% من عدد السكان ويعمل 47% من جملة الفقراء في مجال الزراعة، ويمثل الشباب الفئة الأكثر فقرا في مصر حيث بلغت نسبة الفقر بين الشباب نحو 85% من العدد الكلي للفقراء، حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدلات الفقر ارتفعت لتصل إلى 25.2% سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 الذي بلغ فيه المعدل 21.6% داخل مصر[2].

2- غياب العدالة الاجتماعية :

ترتب عن سوء تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وإهمال التنمية البشرية الشاملة حدوث خلل في هيكل الدخل في المجتمع المصري فاتسعت الفجوة بين الطبقات.

وعلى إثر المشاكل السياسية والاقتصادية، يواجه المجتمع المصري مشاكل اجتماعية جمة كتزايد النمو الديمغرافي الذي بلغ 87 مليون نسمة يمثلون 23% من إجمالي سكان الدول العربية حسب تقرير الأمم المتحدة للسكان، كما يعاني غالبية السكان من أزمة السكن والتعليم والصحة[3].

فأكثر من 50% من المصريين غير قادرين على الحصول على مسكن بسهولة. فالسمة الرئيسية للحياة في الأحياء الفقيرة هي السكن في غرفة مستقلة. أي أن تقطن أسرة كاملة في غرفة واحدة كجزء من وحدة سكنية تشترك في منافعها مع أسر أخرى، هذا بالإضافة إلى سكن العشش التي يشيدها الأهالي باستخدام المخلفات والسكن في أقبية السلالم و المباني المتصدعة والقبور[4].

---

[1]- عبدلي العبدلي، "البطالة والتضخم في مصر". **مجلة الوسط**، العدد 3061، 2011، ص.23.

[2]- سمير عمر، "ارتفاع معدلات الفقر في مصر". **مجلة الرياض الاقتصادي**، العدد 15928، فيفري 2012، ص.08.

[3]- المرجع نفسه، ص11.

[4]- جون.آر.برادلي، **في قلب مصر**.تر:شيماء عبد الحكيم طه، كوثر محمود محمد، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2013، ص.120.

كما يعاني مجمل سكان مصر من غلاء المعيشة وارتفاع مفرط في أسعار المواد الغذائية الأساسية كرغيف الخبز خاصة في السنوات الأخيرة 2008– 2009 والتي تضاعف سعر البعض منها الضعف مما تسبب في تعميق ظاهرة الفقر حيث توجه العديد من الفقراء إلى حد الانتحار واللجوء إلى السرقة والبلطجة.

كما وصل التعليم في مصر إلى أقصى درجات الضعف والفساد، وأصبح وسيلة لاستنزاف أموال المواطن البسيط، فرغم مجانية التعليم إلا أن الأهالي تتحمل جزء كبير من المصاريف بالإضافة إلى مصاريف الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورية بسبب ضعف المناهج التعليمية، مما جعل عدد كبير من الأطفال الفقراء يغادرون مقاعد الدراسة في سن مبكرة، ووصلت معدلات الأمية لما يقارب 45% من السكان[1].

المطلب الرابع: الوضع الأمني

يشتمل مفهوم الأمن الوطني المصري على دوائر متنوعة هي:

1– حماية الدولة المصرية من الأخطار الخارجية خاصة في ظل حالة الانكشاف الأمني في العديد من المناطق الحدودية الحساسة للدولة المصرية، وعلى رأسها شبه جزيرة سيناء التي شكل الحفاظ على أمنها أحد العناصر الأساسية للأمن الوطني المصري.

2– حمايتها من الأخطار الداخلية التي تدخل فيها عدد من القضايا الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستقرار معدل النمو وتحسن أوضاع معيشة الفقراء وغلاء الأسعار.

كل هذا أدى إلى أن يصبح المواطن المصري في حالة من عدم الرضا التي بدأت تتفاقم إلى أن بدأت بإضرابات عمال المصانع في 2008 واستمرت الاحتجاجات العمالية من أجل الحصول على حقوقهم بشكل عادل، كما تزايدت ظاهرة الاحتجاج الجماعي في السنوات الأخيرة حيث تم تسجيل حوالي 202 احتجاج سنة 2006، وارتفع العدد ليتجاوز 630 احتجاج سنة 2010[2]. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1]– محمد العجاتي، **الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور في الحركات الاحتجاجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص.48.

[2]– جورج فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة و تسييس الجيش**. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012، ص. 23.

الشكل 04: تزايد عدد الاحتجاجات في مصر من 2006-2010.

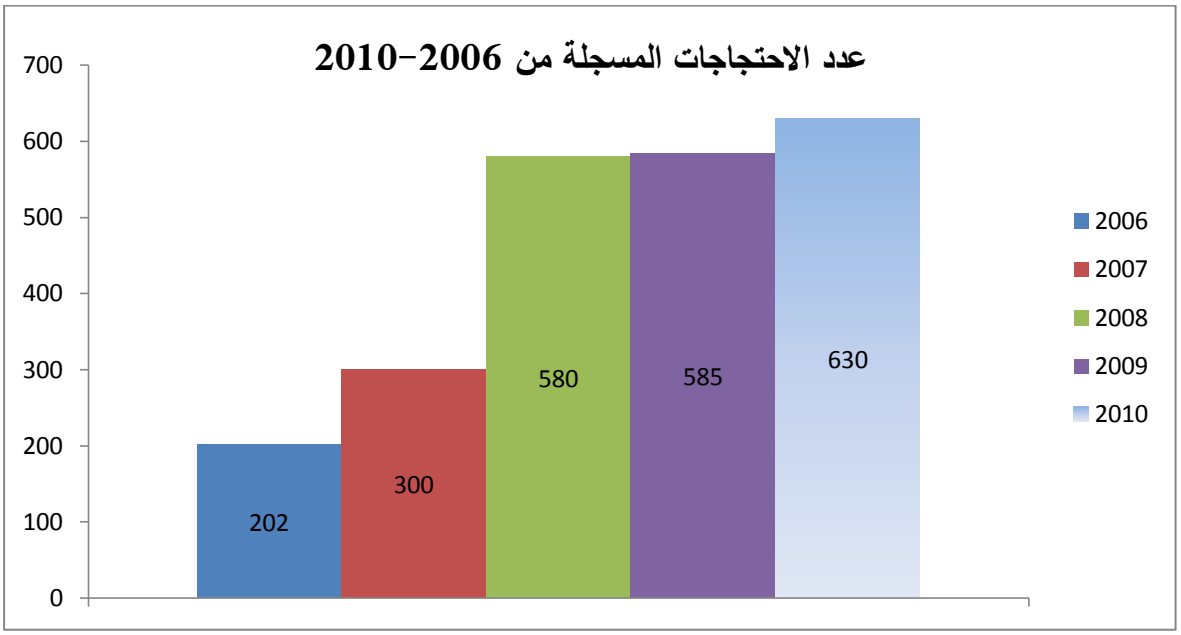

المصدر: جورج فهمي، المرجع السابق، ص. 23.

واجهت الاحتجاجات قمعًا من النظام المصري الأمر الذي جعل منها سببا في قيام ثورة 25 يناير 2011 التي اعتُبرت تهديدا لأمن مصر الوطني. أضف إلى ذلك تصاعد حدة الهجمات الإرهابية والعنف والسرقة والجريمة مما أدى إلى غياب مبادئ الديمقراطية في مصر والعمل بقانون الطوارئ وعدم احترام حقوق الإنسان، وكل هذه مؤشرات تدل على تدني الأمن في مصر.

فقد تزامنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة مع تفاقم خطر الجماعات الإرهابية التي ضاعفت أعمال العنف التي كانت موجهة ضد الأجانب والمراكز الحساسة للدولة حيث شهد عام2009 أكثر من 51 حالة تصادم بين الإسلاميين والأمن راح ضحيتها أكثر من 115 قتيلا من الطرفين، وتزايد العنف المتبادل بين نظام الرئيس "حسني مبارك" وبعض الفصائل الإسلامية وذلك بسبب غياب الديمقراطية التي أدت إلى ظهور قنوات داخلية في الدولة تفتح طريقا للتدخل الخارجي نتيجة وجود جماعات سياسية مهمشة، إضافة إلى عدم احترام حقوق الإنسان من طرف النظام المصري، مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها من قوى سياسية تضغط على النظام المصري بخصوص حقوق الإنسان والديمقراطية وتهديدها بقطع المساعدات الاقتصادية أو تجميدها أو فتح الولايات المتحدة الأمريكية قناة اتصال مع الإخوان المسلمين.

ومن أجل ضمان البقاء قدّم النظام المصري تنازلات عديدة باتباع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وكان لذلك تأثيره على مصالح مصر الوطنية وضمان الأمن الوطني المصري بأبعاده المختلفة خاصة في فلسطين وحوض النيل[1].

وقد أدى إهمال التعاون مع دول حوض النيل في فترة حكم حسني مبارك إلى خسائر كثيرة أهمها: تقليص حصة مصر من المياه بسبب الاتفاقية التي تقضي بالسماح للدول المطلة على حوض النيل عمل المشروعات المائية، مما يجعل نسبة المياه المتدفقة لمصر قليلة وتؤثر على مستوى الإنتاج الزراعي مما يهدد أمن مصر الوطني .

كما شهد عهد نظام الرئيس "حسني مبارك" عددا من أحداث العنف والتفجيرات الإرهابية نتيجة غياب مبادئ الديمقراطية وغياب العدالة الاجتماعية ومن أهمها[2] :

- محاولة إغتيال كل من الرئيس "حسني مبارك" ورئيس الوزراء .
- اغتيال رجال الصحافة وكبار قيادات رجال الشرطة .
- الاعتداء على السياح الأجانب بضرب البواخر ووسائل نقلهم.
- تفجيرات سيناء سنة 2008.

[1]- خالد خلود، **الأمن القومي في مصر واستخدامه وعلاقته بحرية تداول المعلومات**. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2013، ص.12.

[2]- عبد الرحمن شريف، **الأمن القومي المصري ....الرؤى والإستراتجية، سيناء نموذجا**. القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 2013، ص.09.

المبحث الثاني: التجربة الديمقراطية وتداعياتها الأمنية في مصر (2011-2014)

تمر مصر بمرحلة انتقالية في إطار تحقيق الديمقراطية ووفقا لحراك شعبي قام به الشعب المصري في 25 يناير 2011، حيث عرفت هذه المرحلة تغييرات كبيرة أثرت في مسار الديمقراطية على المستوى الداخلي وكان لها تداعيات أمنية، بدءا من قيام الثورة وتنحي مبارك، والانتخابات الرئاسية ومرورا بالانقلاب العسكري الذي أدخل مصر في دوامة من العنف، ثم التوقف عند أهم مسببات الحراك السياسي في مصر ودورها في تحقيق الديمقراطية.

المطلب الأول: من ثورة 25 يناير إلى الانتخابات الرئاسية

انطلقت الاحتجاجات في مصر يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 وهو اليوم الموافق "لعيد الشرطة" في مصر، ولقد تم تحديد اليوم من قبل الحركات الشبابية لتوجيه رسالة من الشارع ضد انتهاكات هذا الجهاز لحقوق المواطنين. وقد تم التنسيق عبر شبكات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك والتويتر"، وعبر الهواتف النقالة وكان من أهم هذه الحركات المنسقة "حركة 06 أفريل".

وتميزت هذه الاحتجاجات بأنها من دون قيادة حيث تحول هذا اليوم من "يوم غضب" إلى ثورة شعبية شكلت نقطة تحول بالنسبة لمصر.

فقد طالب المتظاهرون بالقضاء على الفساد والنهب وإجراء تعديلات دستورية تضمن الحريات العامة وتداول سلمي على السلطة، وحل مجلسي النواب والشورى وإلغاء حالة الطوارئ بما في ذلك إيجاد فرص للعمل والحياة الكريمة، كل هذا كان بسبب عمق الأزمات التي كان يعيشها المجتمع المصري[1].

تجاوبت في الأيام الأولى فئات متعددة من القوى الاجتماعية تعبر عن مختلف شرائح المجتمع ومن مختلف الفئات العمرية تذمرا من الأوضاع التي آلت إليها مصر في السنوات الأخيرة، حيث أصدرت الحركة السلفية من أجل الاصلاح بيان وصفته بالاستثنائي دعت فيه السلفيين للخروج والمشاركة في المظاهرات بعدما أصدرت سابقا حكما بتحريم الخروج عن طاعة الحاكم، كما أكد شيوخ الأزهر أن الشريعة الإسلامية

[1]- محمد حسين هيكل، **مبارك وزمانه....ماذا جري في مصر ولها؟**. القاهرة: دار الشروق، 2012، ص.65.

وكل الشرائع السماوية تكفل حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم أما "البابا شنودة" طالب بعدم المشاركة في التظاهرات[1].

هذه الاحتجاجات لاقت مواجهة عنيفة من قبل الشرطة في البؤرة المركزية "ميدان التحرير" بالقاهرة وعدد من المدن الأخرى، أدت لمقتل عدد من المتظاهرين واعتقال الآلاف منهم. ومع تواصل الاحتجاج أصدر الرئيس "محمد حسني مبارك" في "جمعة الغضب" بيان حضر التجول من السادسة مساءً إلى السابعة صباحا وإقالة رئيس الوزراء "احمد النظيف" كما أصدر بيان نشر القوات المسلحة لتتعاون مع الشرطة لإعادة النظام، ليتم الإعلان في اليوم الموالي 29 يناير 2011 تعيين "عمر سليمان" نائبا للرئيس وتكليف "أحمد شفيق" بتكوين حكومة جديدة.

وتزايد سقف المطالب الشعبية من مطالب إصلاحية إلى "إسقاط النظام" أي مطالبة الرئيس بترك المنصب والخضوع لرغبة الشعب، ومحاكمة قيادات وزارة الداخلية.

ومع هذا الاصرار تزايدت حالة الانفلات الأمني في معظم المدن والمحافظات المصرية بعد انسحاب الشرطة من مواقعها وهروب المساجين في ظروف غامضة، مما دفع بالجيش إلى تشديد الإجراءات الأمنية داخل ميدان التحرير الذي كان جنبا إلى جنب مع المواطنين وتولى مسؤولية حماية الممتلكات وتأمين محطات الكهرباء.

في 31 يناير أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستوري أمام الرئيس "حسني مبارك" وكلف "عمر سليمان" بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية لبدء حوار حول الاصلاح الدستوري والتشريعي[2]، إلا أن الاحتشادات المليونية لم تغادر الميدان فخرج مبارك ببيانه الثاني للأمة معلنا أنه سيتم محاسبة كل من تسبب في قمع الشعب، وأكد أنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة وأنه سيكمل فترته في إحداث تعديلات دستورية تمهيدا لانتقال السلطة سلميا لمن سيختاره الشعب، وعلى هذا الأخير الاختيار بين الفوضى والاستقرار[3].

هنا دخلت مصر في أزمة بين المؤيدين لمبارك والرافضين له، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة خلفت عشرات الجرحى، أين استخدم مؤيدوا مبارك الجِمال و الأحصنة لتفرقة المعارضين فيما عرف بـ" حادثة الجمل " حيث وصفت وسائل الاعلام الأجنبية هذه الاشتباكات بأنها" حرب أهلية"، وفي 03 فيفري أكد مبارك في مقابلة مع قناة BBC أنه ينوي مغادرة السلطة، لكنه لا يستطيع خوفا على مستقبل مصر وخشية منه من

[1]– احمد سعيد تاج الدين، **25 يناير ثورة شعب**. القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، 2011، ص.44.

[2]– أسامة سرايا، "مبارك يكلف سليمان بدء الحوار مع قوى سياسية". **الأهرام**، العدد 45347، فيفري 2011، ص.04.

[3]– محمد الباز، **سقوط الألهة: كيف انهار مبارك ورجاله**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص.78.

عموم الفوضى في مصر، وحمّل الإخوان المسلمين مسؤولية كل ما يحدث في ميدان التحرير وحذر من وصولهم للسلطة[1] .

واصل الشعب المصري مسيرته رافضا لكل المنادين لوقف التظاهر وشهدت جمعة الرحيل احتشاد أكثر من مليون متظاهر بميدان التحرير، واتفق المتظاهرون على مطلب واحد هو رحيل الرئيس حيث انظم للمظاهرات الإخوان المسلمون وبعض الشخصيات السياسية، وقد أكد "عمر سليمان" "أن مصر لن تكون مثل تونس بأي شكل من الأشكال وأن مبارك عاش مقاتل في سبيل مصر ورفعتها ولن يترك أراضيها أبدا[2]".

وفي 05 فيفري تقدمت هيئة مكتب أمانة الحزب الوطني باستقالة جماعية وواصلت النيابة العامة تحقيقها مع المسؤولين والوزراء السابقين بعد صدور قرار بمنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم. واستمرت المظاهرات الحاشدة في الميادين مطالبة بإسقاط النظام وسط تأمين كامل للجيش، وعودة قوات الشرطة تدريجيا إلى مواقعها. كما توجه عمر سليمان بنداء لجميع المواطنين للاستجابة لنداء القوات المسلحة بالعودة إلى منازلهم والالتزام بتعليمات حظر التجول، إلا أن الإخوان المسلمين رفضوا هذه الدعوة مؤكدين أن الاحتجاجات يحركها هدف سياسي يتمثل في التغيير السلمي[3].

وفي 10 فيفري صرح "عمر سليمان" أن التغيير قد بدأ وتم تشكيل لجان لتنفيذ ما اتخذه مبارك من قرارات ودعا الجميع للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في مصر، ثم ألقى مبارك خطابا قبل منتصف الليل يؤكد فيه تمسكه بالسلطة حتى نهاية ولايته، إلا أنه في اليوم الموالي 11 فيفري 2011 "جمعة النصر" أعلن "عمر سليمان" تنحي مبارك من منصبه وتسليمه الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا يؤكد فيه أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وأنه سيحدد لاحقا الخطوات والإجراءات التي ستتبع إثر تنحي مبارك عن الحكم[4].

---

[1]– عبد اللطيف المناوي، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك"18 يوما"**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012، ص.101.

[2]– سمير عباس، **السقوط من التاريخ: مبارك وعصره بين الاقتصاد والسياسة وحتمية الثورة**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012، ص.112.

[3]– محمد الباز، **سقوط الألهة: كيف انهار مبارك ورجاله**. المرجع السابق، ص.88.

[4]– ايهاب عمر، **الثورة المصرية الكبرى**. القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع، 2011، ص.171.

انتخابات مجلس الشعب:

بعد الإعلان عن تنحي الرئيس السابق حسني مبارك تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، هذا المجلس الذي يترأسه المشير "حسين طنطاوي" وزير الدفاع ويضم في عضويته مجموعة من القادة العسكريين المحترفين الذين لم يسبق لهم العمل السياسي، حيث أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أولى خطواته الإعلان الدستوري في 13 فيفري بعد يومين من تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وفيه أعلن المجلس العسكري التزامه بعدم الاستمرار في الحكم وتعهده بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة في غضون ستة أشهر، حيث يتم هذا الاجراء من خلال انتخابات مجلس الشعب والشورى والرئاسة[1].

تم هذا بتعطيل العمل بأحكام الدستور 1971، وحل مجلسي الشعب والشورى ثم تشكيل لجنة برئاسة المستشار "طارق البشري" النائب الأول الأسبق لرئيس مجلس الدولة، لتعديل بعض مواد الدستور المعطل بما يضمن تحقيق ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى. كما كلفت اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل حيث تميزت هذه المرحلة بتوتر علاقة المجلس العسكري مع بعض القوى والأحزاب السياسية والتجمعات والائتلافات الشبابية ،حتى اتسعت الهوة بين الطرفين إلى درجة أنه كثيرا ما نظمت العديد من المسيرات للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليستجيب لمطالب شعبية عامة، ومن هنا بدأ يظهر شعار "يسقط حكم العسكر " بدلا من "الجيش والشعب يد واحدة "، وبات هناك اقتناع لدى الكثيرين مفاده أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يسعى الى إحداث تغيير سياسي جذرى يعكس أهداف ومطالب الحراك الشعبي.

ولتدارك الوضع قام المجلس العسكري بإجراء تعديلات دستورية وأهم ما جاء في هذه التعديلات التي تم الاستفتاء عليها في شهر مارس 2011، تخفيف القيود والشروط القاسية التي كان معمولا بها بشأن قبول الترشيح الى انتخابات الرئاسة وخولت التعديلات للجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية " الإشراف على الانتخابات ، كذلك أصبحت مدة الرئاسة أربع سنوات من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة، وهذا ما تم بموجب تعديل " المادة رقم 77 "، وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ وتمديدها فقد قيدت التعديلات حق رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، حيث

[1] - Ahmed Hashim, "Part Two : From Mubarak Onward". **Middle East Policy**, Vol 18, N4, Winter 2011, p341.

أصبح يحق له إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين للقانون في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، ولا يجوز تمديدها[1].

بعد الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي جرى في مارس 2011، تم إجراء انتخابات مجلس الشعب التى جاءت مباشرة بعد الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي جرى في مارس 2011، وجرت انتخابات مجلس الشعب على ثلاثة مراحل، شملت كل مرحلة تسع من محافظات الجمهورية، وقد بدأت المرحلة الأولى يوم 28 نوفمبر 2011، كما أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المصرية أن نسبة المشاركة بلغت 62% ، وتم الإعلان عن النتائج النهائية في 21 يناير 2012، خاضت هذه الانتخابات مجموعة من الأحزاب التى شكلت الخارطة الجديدة للأحزاب السياسية بعد 25 يناير 2011، وهذا ما كان له أثر في تشكيل التحالفات والتكتلات الانتخابية لخوض أول استحقاق انتخابي بعد الحراك الشعبي الذى حصل في يناير 2011[2].

ومن الملاحظ أن جميع الأحزاب التى حصلت على تمثيل في مجلس الشعب قد ظهرت بعد تاريخ 25 يناير 2011، باستثناء ثلاثة أحزاب هي "حزب الوفد الجديد ، حزب التجمع ، حزب العمل" كما أن الفوز الكبير الذى حققه حزب الحرية والعدالة كان متوقعا الى حد كبير. كما يبينه الجدول التالي:

[1] - إيهاب عمر، المرجع السابق، ص .175.

[2] – خالد كاظم أبو دوح، "الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة". **مجلة الديمقراطية**، العدد45، يناير 2013، ص.13.

الجدول رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية 2011

الحزب	عدد المقاعد (قائمة)	عدد المقاعد (فردي)	إجمالي
الحرية و العدالة	127 مقعدا	108 مقعدا	**235 مقعدا**
النور	96 مقعدا	27 مقعدا	**123 مقعدا**
الوفد الجديد	36 مقعدا	مقعدان	**38 مقعدا**
الكتلة المصرية	مقعد واحد 33	مقعد واحد	**34 مقعدا**
الوسط الجديد	10 مقاعد	–	**10 مقاعد**
ائتلاف الثورة	7 مقاعد	–	**7 مقاعد**
الإصلاح و التنمية	8 مقاعد	مقعد واحد	**9 مقاعد**
الحرية	4 مقاعد	–	**4 مقاعد**
مصر القومي	4 مقاعد	مقعد واحد	**5 مقاعد**
السلام الديمقراطي	مقعد واحد	–	**مقعد واحد**
المواطن مصري	3 مقاعد	مقعد واحد	**4 مقاعد**
الاتحاد القومي	مقعد واحد	–	**مقعد واحد**
الاتحاد	مقعدان	–	**مقعدان**
المحافظون	–	مقعد واحد	**مقعد واحد**
العدل	–	مقعد واحد	**مقعد واحد**
المستقلون	–	23 مقعدا	–
إجمالي	332 مقعدا	116 مقعدا	**498 مقعدا**

المصدر: خالد كاظم أبو دوح، المرجع السابق، ص.13.

إن حزب الحرية والعدالة الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين صاحبة التاريخ الطويل، والانتشار الجغرافي الواسع في معظم محافظات مصر فضلا عن قدراتها التنظيمية والمالية الكبيرة وحضورها الفاعل على مستوى الكثير من منظمات المجتمع المدني وبخاصة النقابات المهنية.

كما يمكن فهم الفوز الكبير الذى حققه حزب الحرية والعدالة في ضوء ضعف وهشاشة القوى والأحزاب السياسية المنافسة من ليبرالية وقومية ويسارية. وعلى الرغم من أهمية الفوز الذى حققه حزب الحرية والعدالة إلا أنه لم يحصل على الأغلبية وبالتالي فهو بحاجة إلى التكتل مع أحزاب أخرى، كما اعتبرت هذه الانتخابات على أنها أنزه وأشمل انتخابات شهدتها مصر في تاريخها.

لقد كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية عن انحسار التنافس خلال المراحل الثلاث من الانتخابات بين حزبي"الحرية والعدالة" و"النور" الممثل للتيار السلفي، مع تقاسم كل من حزب "الوفد" و"الكتلة المصرية" لأصوات مؤيدي التيار الليبرالي، ونجاح بعض الأحزاب الأخرى في الفوز بعدد من مقاعد البرلمان حيث أسفرت النتائج الرسمية النهائية على حصول الإسلاميين على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، إذ تعتبر هذه الانتخابات بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق الديمقراطية[1].

ومن المؤشرات الدّالة على الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية في مصر نسبة تمثيل المرأة والأقباط في برلمان الثورة. وعلى الرغم من اشتراط قانون الانتخابات ضرورة تمثيل المرأة في كل القوائم، حيث لم تتمكن سوى تسع نائبات فقط من الحصول على عضوية مجلس الشعب من إجمالي أربعمائة مرشحة أي بنسبة 1.8%، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب، فعلى مستوى القوائم الحزبية جاء ترتيبها إما في المنتصف أو في آخر القائمة، وبالتالي جاء تمثيلها كخطوة شكلية لاستكمال شروط الترشيح وتطبيق القانون، وهو إجراء اتبعته الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الدينية والليبرالية واليسارية[2] .

أما على المستوى المقاعد الفردية، فإنها لم تستطع أن تحصل على أي مقعد في البرلمان بسبب إلغاء "كوتة" حصة المرأة، واتساع الدوائر الانتخابية بشكل يصعب معه القيام بالدعاية فيها في ظل تصاعد أعداد المرشحين.

وبهدف زيادة التمثيل النسائي في البرلمان، حتى يكون معبرا في قراراته وتوجهاته لأهم شرائح المجتمع، ولضمان اتخاذ التدابير اللازمة لمشاركة فعالة للمرأة في مجلس الشعب اتخذ المجلس العسكري قرارا بتعيين سيدتين من ضمن عشرة أعضاء قام بتعيينهما، ويوضح الجدول التالى عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة في برلمان الثورة .

[1]– محمد الباز، **سقوط الألهة: كيف انهار مبارك ورجاله**. المرجع السابق، ص.81.

[2]– خالد كاظم أبو دوح، المرجع السابق، ص.25.

الجدول رقم 03: التمثيل النسائي في برلمان الثورة

الحزب	عدد المقاعد
الحرية و العدالة	4 مقاعد
الوفد	3 مقاعد
المصري الديمقراطي الاجتماعي	مقعد واحد
الإصلاح و التنمية	مقعد واحد
المقاعد المعينة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة	مقعدان
إجمالي	11 مقعد

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الانتخابات البرلمانية 2011 – خالد كاظم أبو دوح، المرجع السابق، ص.25.–

أما عن نسبة تمثيل الأقباط في البرلمان، فقد أسهمت المنافسة الانتخابية الحادة بين القوى السياسية في تعزيز حالة الانقسام والاستقطاب للاستحواذ على المقاعد واكتساب ثقة الناخبين، فقد دفعت بعض الأحزاب الليبرالية لعدد من الأقباط على قوائمها مثل حزب المصريين الأحرار الذي رشح 70 قبطيا وحزب الوفد الذي رشح 37 قبطيا، وهو ما يعد خطوة إيجابية نحو المشاركة السياسية، وتأكيدا على ضرورة مشاركة الأقباط في العملية الانتخابية باعتبارها واجب وطني[1] .

وبالتالي فقد شهد وضع الأقباط في البرلمان بعض التقدم الملحوظ، يكمن وصول سبعة أقباط بالانتخاب على عكس النظام السابق، الذي لم يشهد سوى وصول شخص أو اثنين بالانتخاب وهذا يعني قدرة وصول 7 أقباط من خلال نظام القوائم، حيث يوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصل عليها الأقباط في برلمان الثورة .

[1]– خالد كاظم أبو دوح، المرجع السابق، ص.28.

الجدول رقم 04: تمثيل الأقباط في برلمان الثورة

الحزب	عدد المقاعد
الكتلة المصرية	4 مقاعد
الحرية	مقعد واحد
الكرامة	مقعد واحد
الوفد	مقعد واحد
المقاعد المعينة من المجلس الأعلى	5 مقاعد
إجمالي عدد المقاعد	12 مقعدا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الانتخابات البرلمانية 2011 –خالد كاظم أبو دوح، المرجع السابق، ص.25.–

وعليه بدأت في 23 يناير 2012 أولى جلسات أول مجلس شعب مصري منتخب بعد ثورة 25 يناير في أول خطوة لتسليم السلطة التشريعية من المجلس العسكري. كما أعلن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر "المشير حسين طنطاوي" إنهاء حالة الطوارئ السارية المفعول لأكثر من 30 سنة اعتبارا من 25 يناير 2012، ما يعتبر طريقا لتجسيد الديمقراطية في مصر.

الانتخابات الرئاسية:

شهدت مصر انتخابات رئاسية شكلت نقطة انطلاق حقيقية في تاريخ مصر لما تميزت به من شفافية وحرية في الاختيار، من خلالها مارس الشعب المصري حريته وديمقراطيته لأول مرة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، حيث جرت الانتخابات الرئاسية في منتصف عام 2012، حيث لم يحصل أي مرشح على ربع الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، وبقي اثنين من كبار المرشحين المتقدمين للجولة الثانية وهم "محمد مرسي" من حزب الحرية والعدالة، وهو مرشح جماعة الإخوان المسلمين و"أحمد شفيق" المرشح المستقل الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد مبارك، حيث انتقد "مرسي" نظام مبارك وعرض رؤية جديدة لمصر كدولة ديمقراطية إسلامية، في حين وعد "أحمد شفيق" وهو رجل علماني باستعادة النظام في مصر[1].

[1]– بهجت قرني وآخرون، المرجع السابق، ص.93.

أعلن المستشار "فاروق سلطان" رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية ورئيس المحكمة الدستورية العليا في 24 جويلية 2012 فوز الدكتور "محمد مرسي" بنسبة 51.73% بينما حصل منافسه"أحمد شفيق" على 48.27%.

وبذلك يكون محمد مرسي الرئيس الأول بعد ثورة 25 يناير، وأول رئيس مدني الذي يتولى سدة الحكم في مصر. وبانتخاب الرئيس ارتفعت آمال وتوقعات الشعب حول قدرة الرئيس على إنهاء حالة الفوضى وعدم الاستقرار وبناء مصر جديدة تتوافق مع مطالب الشعب المصري.

وقد واجه الرئيس العديد من التحديات التي جاء بعضها من طبيعة المرحلة الانتقالية، والتي تتسم بارتفاع سقف التوقعات وتعدد المشاكل والتحديات، وعدم كفاية الموارد لتلبية كل الاحتياجات، وجاء البعض الآخر من غياب رؤية واضحة لإدارة الدولة والنهوض بها وفقا لمبدأ مشاركة الجميع لا تفرد[1].

تولى مرسي مهامه الرئاسية بسلطات غير محددة بشكل واضح، إذ أن البلاد لا تزال من دون دستور، الذي أسندت صياغته وإعداده إلى اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور. ووفقا للإعلان الدستوري فإن سلطة تعيين الوزراء ونوابهم ومساعدي الوزراء وإعفائهم من مناصبهم هي من سلطات رئيس الجمهورية المنتخب، وعليه تولى الرئيس المنتخب، تشكيل فريقه الرئاسي ونوابه، وتشكيل الحكومة، التي أعلن أنها لن تكون محصورة في الإخوان ،وأنها ستكون ائتلافية تضم عددا من الأحزاب والقوى السياسية وذلك تمهيدا لتحقيق قيم الديمقراطية داخل المجتمع المصري[2].

وبالنسبة لعلاقة الرئاسة بمؤسسات الدولة الأخرى فقد تميزت العلاقة مع المؤسسة العسكرية بنوع من التوافق الظاهري، ولكن كانت هناك بعض مؤشرات التوتر التي حاول الجانبان استيعابها. أما بالنسبة للقضاء فقد شهدت العلاقات توترا وصل لحد الصدام نتيجة لعدد من الأمور أبرزها الإعلان الدستوري وقانون السلطة القضائية. أما العلاقة مع المؤسسة التشريعية فقد اتسمت بنوع من التعاون يعود إلى طبيعة تكوين المجلس التشريعي والدور المرحلي الذي يقوم به. وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الوزراء والمحافظات فقد شهدت السنة الأولى تغييرين وزاريين وحركتين للمحافظين وكانت أبرز الانتقادات لا تعبر عن خريطة القوى السياسية في المجتمع.

[1]– طارق عثمان، **مشهد الانخابات الرئاسية المصرية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. ص. 08–09.

[2]– علي الدين هلال، "الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة". **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، أفريل 2011، ص.185.

أما ما يخص الفريق الرئاسي فعلى الرغم من أنها خطوة إيجابية لدعم المؤسساتية إلا أن غياب التنسيق في مهام الفريق كان سببا في استقالة ما يقارب عشرة من أعضاء الفريق[1].

وفيما يخص حالة التوافق السياسي فعلى الرغم من أن بداية حكم الرئيس اتسمت بوجود درجة من التوافق السياسي بين القوى السياسية، إلا أنها انتهت عقب انتهاء المائة يوم الأولى، وبدأت مرحلة جديدة من انقسام التحالفات حيث وصلت التظاهرات إلى 36 دعوة مليونية.

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات وفي مقدمتها حق التجمع السلمي، حيث ارتفعت الدعوات إلى المظاهرات المليونية، كما انقسمت الدعوات بين مؤيد للرئيس ومعارض له. ويذكر أن الحكومة قد قدمت مشروع قانون لتنظيم حق التظاهر لمجلس الشورى الذي بدوره أحاله للّجنة المختصة لإعداد تقرير عنه.

وبالنسبة لحرية الرأي والتعبير فأبرز ملامحها استمرار توجيه التهم بإهانة الرئيس، وازدراء الأديان من الصحفيين. وهنا تجدر الإشارة إلى اتخاذ الرئيس لخطوة إيجابية تمثلت في سحب جميع الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين. كما أن إدارة المرحلة الانتقالية شهدت إتباع إجراءات جديدة مثل تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ولجنة لاسترداد الأموال المنهوبة، هذا بجانب " قانون حماية الثورة" والذي يهدف لإعادة المحاكمات في تهم قتل المتظاهرين من ناحية، ومن ناحية أخرى إقرار معاشات استثنائية للمصابين، وإحالة الرئيس السابق إلى المحاكمة[2].

وقد شهدت السنة الأولى للرئيس حوالي 44 خطابا وكلمة تنوعت ما بين كلمات سياسية وكلمات موجهة لفئات من الشعب أثناء مشاركة الرئيس في مناسبات مثل عيد العمال، عيد العلم ،وعيد المهندس. وقد أوجد الرئيس عددا من الآليات للتواصل مع الشعب أبرزها: ديوان المظالم، برنامج الشعب يسأل ومبادرة إسأل الرئيس على تويتر في محاولة لتجسيد دولة الديمقراطية والحرية، كما انتهج الرئيس عددا من الخطوات لتصحيح المسار أبرزها لجنة لمراجعة الدستور ، لجنة لمراجعة قرارات الرئيس وأخيرا مجلس العدالة والمساواة الذي يهدف لمواجهة العنف الطائفي.

وفيما يخص الحالة الاقتصادية إبان فترة حكم محمد مرسي فقد شهدت تدهورا للمؤشرات الاقتصادية حيث انخفض معدل النمو إلى 2.3 %، كما انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار ليصل إلى سبعة جنيهات في

[1]– نيفين خالد الزواوي، **ما بعد فوز مرسي بالرئاسة: قراءة تحليلية للمشهد المصري دوائر التحديات الإقليمية والدولية.** القاهرة: مركز الدراسات المعاصرة، 2012، ص.09.

[2]– علي الدين هلال، **مصر بعد الثورة.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013، ص. 63.

شهر ماي، وبالنسبة للاحتياطي النقدي فقد شهد ارتفاعا من 15 مليار إلى 18 مليار وذلك نتيجة للوديعة القطرية. وعلى مستوى التشريعات الاقتصادية فكان الهدف الرئيس منها البحث عن مصادر مالية للدولة، وقد أقر مجلس الشورى قانون ضريبة الدخل، وقانون الضريبة على الدمغة وقانون الصكوك في محاولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة رغم صعوبة الفترة الانتقالية لضمان الاستقرار وتلبية حاجيات الشعب المصري.

وبالنسبة لملفات السياسة العامة فقد شهد ملف الوقود والكهرباء أزمات عدة حاولت الحكومة التعامل معها عبر التركيز على الحلول الظرفية، أما الخبز فقد شهد عدد من الخطوات الاصلاحية التي تمثلت في تطبيق تجربة تحرير سعر الدقيق، وفصل الانتاج عن التوزيع في خطوة للقضاء على أهم وأبرز مشكل يعاني منه المجتمع المصري و لتحقيق أمن غذائي يصون كرامة الشعب من جهة، وحماية للأمن الوطني المصري من جهة ثانية[1].

وعليه فقد حاول الرئيس محمد مرسي وبمساعدة حكومته بقيادة قنديل أن يجد حلولا للمشاكل الاجتماعية، التي كانت الدافع الأول نحو الاحتجاجات التي لم تتوقف في الساحات والميادين إلا أن الضغط الذي كانت تمارسه التيارات الليبرالية والعلمانية، أثر في عمل الرئيس وحكومته وأدخل البلد في حالة من الفوضى وكثرة التجمعات التي أدت إلى توقف الحياة في الشارع المصري. وفي الجانب الآخر خرج مؤيدو الرئيس من التيار الإسلامي إلى الشارع ليعبروا عن مساندتهم للرئيس وهذا ما كرس حالة الانقسام الأيديولوجي والتوجهي الذي أثر كثيرا في عملية الانتقال إلى مرحلة العمل الجاد الديمقراطي ومن هنا بدأ الحشد من الطرفين من خلال بروز حركات جديدة مؤيدة و حركات معارضة لعمل الرئيس وبرنامجه الذي كانت ترى فيه التيارات العلمانية حجبا للحرية والديمقراطية، وإعلانا عن قيام الدولة الدينية في مصر بقيادة الإخوان المسلمين، كل هذه الاحتجاجات تم اعتبارها محاولة لتحقيق اللااستقرار أو ما يعرف بـ"الثورة المضادة"*، ما يجعل تحقيق المسار الديمقراطي مستحيلا في ظل غياب الأمن.

[1]– بهجت قرني وآخرون، المرجع السابق، ص. 120.

*– الثورة المضادة: هي التظاهرات التي تقوم بعد نجاح ثورة شعبية معينة، ويكون هدفها إبطال مفعول الثورة الشعبية واستعادة ما أسقطته.

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري وأثره على الديمقراطية

مع مرور عشرة أشهر على حكم "محمد مرسي"، انطلقت حركة المعارضة للرئيس المصري من ميدان التحرير في نهاية أفريل 2013، ودعت إلى سحب الثقة من مرسي و إقامة انتخابات رئاسية مسبقة حيث دعت الحركة إلى تنظيم مظاهرات في 30 جوان للمطالبة بتنحي مرسي.

بعد الدعوة التي وجهتها " حركة تمرد" للمعرضين بالتجمع في ميدان التحرير الذي يعتبر رمز الاحتجاج منذ بدء الحراك الشعبي في 25 يناير 2011، والدعم غير المحدود من جميع القوى الممثلة للتيار الليبرالي والتيار العلماني في مصر أين قدر عدد المتظاهرين بالملايين، وفي المقابل اضطرت القوى المؤيدة للرئيس محمد مرسي الممثلة للتيار الإسلامي في مصر من جماعة الإخوان المسلمين وجناحها السياسي "حزب الحرية والعدالة" إلى الخروج إلى الشارع والتجمع في ميادين مختلفة غير ميدان التحرير وهذا لتجنب الاحتكاك مع قوى المعارضة، كميدان رابعة العدوية والنهضة[1].

كل هذا أدى إلى تدخل الجيش بدعوى حفظ الأمن وتجنب الدخول في مشادات تؤدي إلى قيام حرب أهلية في مصر، حيث أصدر القائد العام للقوات المسلحة "عبد الفتاح السيسي" في أوّل جويلية بيانا يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها. إلا أنه كان منحازا للمعارضين حيث شجعهم على مواصلة المظاهرات، كما أنه خالف كل قواعد الدستور التي تنظم عمل المؤسسة العسكرية وتمنعها من التدخل في السياسة[2].

من جهة أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانا جاء فيه إعلان الرفض المطلق لمحاولات الجيش الانقلاب على الإرادة الشعبية والشرعية، حيث قامت مظاهرة ضخمة عند جامعة القاهرة تم مواجهتها بإطلاق النار على المتظاهرين، فقتل 16 متظاهرا سلميا، ما يعتبر دليلا على انحياز المؤسسة العسكرية للطرف العلماني المدعوم بأقباط مصر[3].

---

[1]– عمر حمزاوي، **هامش للديمقراطية في مصر: محطات وقضايا تحول لم يتم**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014 ص.34.

[2]– شريف عبد العزيز الزهيري، "صور من سجل الانقلابات العسكرية المعاصرة". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013 ص.ص.57–60.

[3]– رفيق حبيب، **حرق مصر: مذابح الابادة الجماعية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ص.55.

في 03 جويلية 2013 وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، أعلن وزير الدفاع الفريق "عبد الفتاح السيسي" إنهاء حكم الرئيس "محمد مرسي"، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وهوما اعتبر انقلابا عسكريا* حيث عطل العمل بالدستور.

وأعلن السيسي خطة وفاق وطني تتمحور حول:

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات .
- تشكيل لجنة مراجعة التعديلات الدستورية على دستور 2012.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا إقرار قانون انتخابات مجلس النواب، والبدء في اجراءات الانتخابات
- اتخاذ اجراءات لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة

كل هذه الاجراءات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية جاءت مناقضة لمبادئ الديمقراطية، وتبين التدخل الدائم والمستمر للمؤسسة في الحياة السياسية، حيث قامت بتعيين رئيس مؤقت دون سند قانوني دستوري لا في دستور 2012 ولا حتى في دستور 1971 الملغى، وتم عزل الرئيس "محمد مرسي" الذي فاز بالرئاسة عن طريق الإرادة الشعبية وعبر انتخابات حرة ونزيهة[1] .

كما أعقب بيان 03 جويلية من المؤسسة العسكرية إغلاق كل القنوات الإسلامية وإلقاء القبض على العاملين فيها وإغلاق مكاتب الجزيرة. كما باشرت القوات الأمنية حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، كما تم اعتقال رئيس حزب الحرية والعدالة والنائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين[2]، كما صدرت الأوامر لاعتقال 300 عضو من الجماعة واتهامهم بالإرهاب والخيانة ومنذ إعلان بيان الانقلاب خرجت العديد من المظاهرات وأصيب العشرات في اشتباكات مختلفة، وشنت هجمات أيضا في شبه جزيرة سيناء. كما أن الوقائع التي وقعت في مصر شكلت مسألة مهمة حول التجربة الديمقراطية في مصر. فحسب الدستور الذي وافق عليه الشعب في 2012، فإن الجيش لا يمارس أي دور سياسي، وليس

---

*– الانقلاب العسكري: هو مخطط مرسوم ومدروس وهو عملية عسكرية بحتة يقوم بها ضباط الجيش من أجل التدخل في مسار العملية السياسية والتحكم في مقاليد السلطة لمصالحهم. أنظر: رفيق حبيب، المرجع السابق، ص.58.

[1]– ممدوح اسماعيل، "إرادة المصريين". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013، ص. ص.28–33.

[2]– أمين سمير، **ثورة مصر بعد 30 يونيو**. القاهرة: دار العين للنشر، 2014، ص. 43.

من حقه التدخل في الشأن السياسي، وحتى القضايا المتعلقة بالأمن الوطني يتم مناقشتها في إطار مجلس الدفاع الوطني الذي يترأسه رئيس الدولة وتتخذ قراراته بالأغلبية[1].

في 08 جويلية قتل 51 شخصا على الأقل وأصيب أكثر من 435 آخرين من قبل قوات الجيش على أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي قرب مبنى الحرس الجمهوري، وبقيت القوى المؤيدة للرئيس والرافضة للانقلاب في الميادين تطالب بالرجوع للشرعية التي قدمت لمصر أول رئيس مدني منتخب وعدم الرجوع بمصر إلى حكم العسكر بقيادة "عبد الفتاح السيسي"، إلا أنه تم التعامل مع المتظاهرين بأسلوب القمع والقوة بالإضافة إلى احتجاز الرئيس "محمد مرسي" واتهامه بخيانة الوطن والتخابر مع الدول الأجنبية ضد مصالح مصر وأمنها القومي، وقُدم للمحاكمة بإشراف الجيش ووزارة الداخلية من خلال استغلال القضاء الداعم للإنقلاب. وعليه أهم ما ميّز هذه الفترة هو غياب مبادئ الديمقراطية التي أدت إلى غياب الأمن في مصر وانتشار العنف، وهذا ما يؤكد العلاقة التفاعلية والترابطية بين كل من الديمقراطية والأمن الوطني في مصر[2].

وقد تم الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الموعد الرسمي للانتخابات تنفيذا لخارطة الطريق التي أعلنت عقب الانقلاب على محمد مرسي بعد المظاهرات التي طالبت برحيله وإنهاء ما اعتبروه حكم جماعة الاخوان المسلمين، حيث أعلنت اللجنة الفترة من 26 إلى 27 ماي 2014 موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية، وتمكن من الترشح كل من المشير "عبد الفتاح السيسي" (الذي قام بإعلان ترشحه وهو يرتدي الزي العسكري) وكذا السيد حمدين صباحي، وسط معارضة كبيرة من طرف الأحزاب والحركات الاحتجاجية وذلك لعدم شرعية النظام القائم الذي يدير العملية الانتخابية وغياب معايير الشفافية والنزاهة، وفي 03 جوان أعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات فوز "عبد الفتاح السيسي" بنسبة 96.1%، حيث اعتبرت هذه الانتخابات مناقضة تماما لعملية تحقيق الديمقراطية في مصر[3].

إن الديمقراطية التي تسعى مصر لتحقيقها أمر صعب في ظل تغييب ثقافة حقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة والعدالة التوزيعية، إلا أن المرحلة الانتقالية في مصر سارت عكس إرادة الشعب الذي لا يزال يعيش مشكلة وضع دستور يحدد المواد التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر

[1]– أماني الطويل، **معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ص.37.

[2]– لاري. ايموند، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**. تر: عبد الرحمن الخرافي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص.211.

[3]– عمار أحمد فايد، **السيسي رئيسا: شرعية ملتبسة وخيارات متناقضة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014 ص.15.

كما أن دمقرطة الدولة في مصر أصبحت شبه مستحيلة بعد الانقلاب العسكري بفعل الاجراءات الاستثنائية الديكتاتورية التي قامت بها المؤسسة العسكرية وتدخلها في شؤون السلطة القضائية وقمع الحريات الإعلامية والفشل في حماية أمن مصر القومي وتدعيم حالة السلم الأهلي[1].

إن انعدام الأمن يعتبر من أهم التحديات التي تواجه عملية إنشاء نظام ديمقراطي في مصر خصوصا بعد الانقلاب العسكري الذي حدث حيث أدى ذلك إلى اشتعال الفتنة الطائفية مثل ما حدث في "ماسبيرو"، ومنذ الانقلاب العسكري في مصر الذي صاحب الاضطرابات السياسية قيام تهديدات أمنية داخلية متجددة، فضلا عن ظهور مجموعة من المتطرفين في شبه جزيرة سيناء ممثلة في "أنصار الجهاد في جزيرة سيناء" حيث تمكن هذا التنظيم من القيام بمجموعة من العمليات منها تفجيرات متتالية لخط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل والأردن، وهو ما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي[2].

ومن مظاهر انعدام الديمقراطية في مصر بعد عزل الرئيس "محمد مرسي" ظاهرة الفساد التي هي في ارتفاع مستمر، حيث أن البرلمان المتشكل بعد الانقلاب لم يصدر أي تشريعات تساعد على الشفافية كما أن الحكومة المصرية اختارت الاقتراض من بعض الدول الخليجية بفوائد مرتفعة بدلا من البنك الدولي، وهذا نظرا لاشتراط الأخير حزمة من التعديلات على التشريعات القانونية التي ترفع مستوى الشفافية وتعزز الرقابة كل هذا يعتبر مؤشرا للتبعية وهو ما يرهن أمن مصر الوطني الذي يؤثر سلبا على مستويات الديمقراطية[3].

المطلب الثالث: فواعل الحراك السياسي في مصر ودورها في تحقيق الديمقراطية والأمن

- دور الجيش:

المؤسسة العسكرية المصرية ذات طابع سياسي، لتدخل الجيش في الشؤون السياسية للبلاد، وذات طابع أيديولوجي بحكم القرب الجغرافي من العدو الإسرائيلي (الصراع العربي الإسرائيلي) فالجيش المصري قد نزل إلى الشارع وكان موقفه من الاحتجاجات مترددا وغير حازم، إذ رفض قمع المعتصمين يوم 30 يناير 2011 والتواطؤ في الوقت نفسه، حيث وقف على الحياد السلبي وخصوصا يوم 02 فيفري 2011 فيما عرف بموقعة الجمل التي اشتد فيها هجوم الموالين للنظام وقمع الشرطة للمتظاهرين في ميدان التحرير، وفي تلك

[1]- ممدوح اسماعيل، المرجع السابق، ص.55.

[2]- مبارك أحمد مبارك، **القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والمعلومات، 2011، ص.47.

[3]- نيفين خالد الزواوي، المرجع السابق، ص. 23.

الأثناء كانت الضغوط الداخلية تتزايد في احتمال تعرضه لضغوط خارجية، ولما لاحظ الجيش قوة الاحتجاجات ووصلت الضغوط الشعبية إلى مدى لا يمكن احتماله أصبح تدخل الجيش أمرا مقبولا ولازما وفرض التنحي على الرئيس مبارك متعاونا مع الشعب، معلنا نزوله الى الشارع يوم الجمعة 28 يناير 2011 بعد انسحاب الشرطة ووقوفه مع مطالب المتظاهرين.

وهناك عدة دوافع تفسر سبب اتخاذ الجيش هذا القرار والوقوف بجانب الشعب نذكر منها[1] :

– المحافظة على تماسك الجيش ووحدته، فلو انحاز الجيش إلى النظام ودخل في صدام مع الشعب سيتعرض لانقسام داخلي حيث هناك من سيأخذ النظام ومنهم من يعارضه وينقسم الجيش على نفسه مما يضعفه ويؤدي إلى تراجع قوته، لذلك حافظت المؤسسة العسكرية على تماسك الجيش.

– إدراك القيادة العسكرية بأن الاستمرار في دعم الرئيس "مبارك" حتى النهاية سيؤدي الى تعقيد الأمور وتأزمها، وخاصة في ظل نزعة ظاهرة لدى الرئيس بتوريث الحكم لابنه. وقد تشكل رفض ضمني لهذا الخيار، وهو ما يعيق المسار الديمقراطي في مصر وحدوث انفلات أمني.

– شعور القيادة العسكرية بأن هناك فرصة لها لإعادة إمساك الجيش بالسلطة، وخاصة أن فكرة الرئيس تأتي من صفوف الجيش لم تغادر ذاكرتها (جميع الرؤساء من جمال عبد الناصر إلى السادات إلى مبارك هم من ضباط الجيش) .

– إدراك الجيش أن ما يحدث في مصر هو احتجاجات شعبية كبيرة وحراك سياسي بدليل كثافة القوة البشرية المؤيدة لها وتعدد مناصريها، وليس مجرد مظاهرات بسيطة يسهل احتواءها، وعليه فإن مواجهة الجماهير بالقوة والعنف لن تفضي حتما إلى إنهاء الأزمة.

بعد الاحتجاجات تعهدت المؤسسة العسكرية بضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة وورد ذلك في بيان الجيش رقم "05" عقب قرار التنحي، حيث أكد المجلس على تعليق العمل بأحكام الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، وتعهد بفترة انتقالية لمدة 06 أشهر وإجراء تعديلات دستورية قبل إجراء الانتخابات واستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أداء دور سياسي محوري وقاد المرحلة الانتقالية وأصبح المجلس هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية وفقا لإعلان الدستور في 13 فيفري 2011 [2].

[1]– محمود صفار، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة– حالة مصر"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص.26.

[2]– حسن الرشيدي، "الحراك ضد مرسي....الدوافع والأسباب". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013، ص. ص.34–39.

لكن مع مرور الوقت واحتدام الجدال حول خارطة طريق المرحلة الانتقالية وتفاصيلها تخلى المجلس العسكري عن موقفه المحايد وأصبح طرفا أساسيا في تشكيل نظام ما بعد مبارك إلى جانب القوى الاسلامية التي نجحت في حصد الأغلبية البرلمانية والتيارات الثورية. فبقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة لمدة طويلة جعل الشعب يخرج للمظاهرات والمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين وتحولت هذه المظاهرات إلى مواجهات مع القوات العسكرية خلفت قتل أزيد من 40 شخصا وجرح العديد من المواطنين وقد أطلقت الصحافة المصرية على هذه المواجهات بـ "الموجة الثانية للثورة المصرية ".

لقد جعل المجلس العسكري نفسه بعد توليه لمقاليد الحكم في فيفري 2011 البديل عن الشرعية الشعبية، وهنا يبرز مدى توغل المؤسسة ورغبتها في المحافظة على النظام القائم وإجراء عمليات اصلاحية هيكلية دون إجراء تغيير كلي يضعف من مكانتها ومركزيتها داخل النظام[1].

إن الجيش لن يسمح للإخوان بالاستمرار في الحكم وممارسة السلطة، وتسانده في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم علاقته معها نتيجة المساعدات العسكرية التي يتلقاها منها.

- دور الأحزاب والحركات:

رغم أن الاحزاب السياسية لم تكن هي المفجرة الأولى للاحتجاجات والداعية إليها، إلا أنها انظمت إلى فعاليتها، وفيما يلي مواقف بعض الأحزاب السياسية منها:

التيار الإسلامي: يتمثل في:

أ . **الإخوان المسلمين** : منذ بداية الاحتجاجات الشعبية شهدت حركة الإخوان المسلمين انقساما داخلها، فمن ناحية هناك جناح داخلها ممثلا في معظم أعضاء مكتب الإرشاد، وكان الدكتور "سعد الكتاتني " عضو مكتب الإرشاد بالجماعة ورئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان في البرلمان المنتهية ولايته ممن ذهبوا إلى التفاوض مع النظام المصري على الرغم من وجود مواقف معارضة لذلك من جانب بعض الأطراف في الجماعة مثل الشباب والدكتور " عبد المنعم أبو الفتوح " على سبيل المثال، أما عن التيار الرافض للتفاوض فقد كان يرى أن الحوار مع النظام ليس له أي قيمة طالما أنه يجري مع النظام السابق وأكدوا أن هذا النظام فاقد للشرعية منذ بداية الاحتجاجات الشعبية وفي النهاية فإن الإخوان عبر تعدد

[1]- مبارك أحمد مبارك، المرجع السابق، ص.67.

الأجنحة والتيارات بداخلهم استطاعوا كسب الاعتراف بشرعية حزبهم في الوقت الذى واصل شباب الإخوان فيه نشاطهم بالمشاركة في الاحتجاجات والحراك السياسي[1] .

لقد جاء موقف الجماعة من المشاركة في الاحتجاجات الشعبية في ثلاثة بيانات أصدرتها الجماعة تمهيدا للتظاهرات، أولها صدر يوم 19 يناير بعنوان "الإخوان المسلمون والأحداث الجارية، ومطالب الشعب المصري " تضمن البيان جملة من المطالب أهمها إنهاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب والإفراج والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين، ثم اجتمع مكتب الإرشاد يوم 21 يناير وأصدر بيانا رفض فيه التهديدات الأمنية الموجهة إلى الجماعة بعدم المشاركة في التظاهرات وبعدها اجتمع مرة أخرى مكتب الإرشاد يوم الأربعاء 26 يناير ليقرر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب[2] .

تولدت رغبة حقيقية لدى قادة الإخوان بضرورة العمل من أجل إحداث تغيير نوعي في هيكل النظام السياسي وبنيته والتخلص من نظام مبارك وخاصة أنهم كانوا ملاحقين في عهده، واعتبروا أن الاحتجاجات المصرية والمشاركة فيها فرصة لتغيير الوضع القائم ودخول المعترك السياسي، لهذا أنشأت جماعة الإخوان حزب "الحرية والعدالة " من أجل الانخراط لاحقا في الاحتجاجات التى تهدف إلى إسقاط النظام وإيجاد حلول ديمقراطية للأزمات التي يعيشها المجتمع المصري، وقد شارك أعضاء الجماعة مشاركة فعالة في المظاهرات ورفعوا شعارات منسجمة مع توجهات المتظاهرين وأدوا دورا بارزا فيها وخاصة في المواقف الفاصلة مثل موقعة الجمل يوم 02 فيفري 2011 [3].

ولقد لعب شباب الإخوان دورا بارزا في الحراك السياسي المصري، حيث كانت مشاركتهم في التظاهرات في ميدان التحرير فعالة وعلى الرغم من هذا الدور الفعال كانوا من أكثر التنظيمات التى ساهمت في صد اعتداءات الأمن على المتظاهرين ولكنهم لم يقودوا هذه المظاهرات، وهذا باعتراف قيادات الإخوان أنفسهم حيث صرح الدكتور "عصام العريان " العضو البارز بمكتب إرشاد الجماعة أنه لا يمكن لأحد أن يدعي أن الملايين التى شاركت في الاحتجاجات كانت جميعها من الإخوان المسلمين، وأقر أيضا بأن الإخوان لم يقولوا مطلقا بأنهم صنّاعها وبأنهم ليسوا سوى جزء من هذا الشعب الذى خرج بكل انتماءاته

[1]– محمود عبد الفضيل وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.104.

[2]– عبد النور زيام، "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر 2011–2013". **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013، ص.93.

[3]– محمود عبد الفضيل وآخرون، المرجع السابق، ص.115.

وتياراته متفقا على مطالب موحدة، ولم يتوقف دور الجماعة عند تنحية مبارك وسقوط نظامه بل استمر أعضاؤها في المطالبة بضرورة استكمال أهداف الاحتجاج ،خاصة فيما يتعلق بحل الحزب الوطني وتطهير مصر من رموز النظام السابق، كما دعا حزب الحرية والعدالة الذى انبثق عن الجماعة فيما بعد إلى تحقيق أهداف الاحتجاجات وفي مقدمتها محاكمة الرئيس المخلوع[1] .

ب. التيار السلفي : ظهر في السنوات الأولى من القرن العشرين، وجاءت مرحلة تطور هذا التيار مع الدعم المعنوي الذى قدمه له نظام "حسني مبارك" بغرض إضعاف الإخوان المسلمين، واستطاع هذا التيار الذى تأثر في نشأته وتطوره بشيوخ الوهابية في المملكة العربية السعودية، العمل في مصر بعيدا نسبيا عن مضايقات الأمن، وكان موقفه من الاحتجاجات الشعبية يتراوح بين الحياد أحيانا والدعم للسلطة السياسية أحيانا أخرى، وذلك بذريعة عدم الخروج عن الحاكم. لكن مع اتساع خريطة التيار السلفي في مصر أصبح من الصعب الوصول الى موقف واحد حول الاحتجاجات، فقد حرّم التيار السلفي الاشتراك في التظاهرات على أساس أن هذا الموقف هو موقف فتنة ولا يجوز الاشتراك فيه، لكن مع تطور الأوضاع التي فرضت نفسها على موقف التيار، غيّر بعض ممثليه موقفهم على أساس أن معطيات الموقف على المستوى الفقهي اختلفت وبالتالي أباح لتابعيه الانضمام إلى التظاهرات، فالسلفية الجهادية أيدت الاحتجاجات وشاركت في مظاهرات ميدان التحرير ورفعت شعارات تطالب بإسقاط نظام مبارك وكان الداعية "محمد حسان" من أبرز هؤلاء السلفيين المشاركين في اعتصامات الميدان[2] .

ورغم بعض العوائق التى تواجه نشأة الأحزاب خاصة تلك الناشئة من قانون الأحزاب السياسية الذى صدر مؤخرا إلا أنه جاء ملبيا إلى حد ما لتطلعات الشعب في مستقبل أفضل وبمثابة إعادة الحياة السياسية والحزبية إلى العمل.

وبصفة عامة يمكن القول أنه بعد احتجاجات 25 يناير بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة إلى جانب الأحزاب الأخرى التى كانت موجودة بشكل غير رسمي لعدم موافقة لجنة شؤون الأحزاب عليها.

[1]– محمود عبد الفضيل وآخرون، المرجع السابق، ص.95.

[2]– عبد النور زيام، المرجع السابق، ص.101.

حركة كفاية:

برزت هذه الحركة عام 2004، وقد لجأت فور تأسيسها وإصدار بيانها الأول إلى تحدي النظام السياسي القائم بالتظاهر رفضا لتولي "حسني مبارك " فترة رئاسية خامسة ورفض البديل الذي روج له كثيرا وهو توريث الحكم لابنه، ورفعت شعار " لا للتمديد ولا للتوريث ". كما أطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بمظاهرات ومسيرات – حيث تواصل هذا التحدي بشكل يومي تقريبا– منها مظاهرة فيفري 2010 في معرض القاهرة الدولي للكتاب في أعقاب إعلان الرئيس مبارك عن عزمه إجراء تعديلات دستورية، وكان الهدف الأساسي من هذه المظاهرة هو التنديد بالفساد والتسلط والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتعددية وتعديل الدستور بحيث تحدد المدة الرئاسية بعهدتين فقط [1].

انطوى تحت لواء الحركة عدد كبير من المثقفين والنشطاء من مختلف القوى السياسية والأيديولوجية بما فيها اليسارية والناصرية والليبرالية والإسلامية، وتوحدوا حول المطالب التي صاغوها في بيان تأسيسي تضمن الدعوة لإنهاء حالة التسلط الشامل الذى أصاب المجتمع المصري والذى يتطلب إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، وطالبوا بإعلاء سيادة القانون واحترام استقلالية القضاء ومحاربة الفساد واستعادة مكانة مصر .

إن حركة كفاية هي التي دعت إلى تحقيق بناء ديمقراطي فعّال كما دعت إلى نزع حاجز الخوف الذى انتاب المصريين من النظام، فلم تكتف بمطالبها السابقة بل دعت الى إسقاط النظام والإطاحة بالرئيس حسني مبارك، ودعت إلى التجمع والتظاهر يوم 25 يناير، ومع نجاح الاحتجاجات الشعبية في الإطاحة به استمرت الحركة في دعم الاحتجاجات وعملت على التخلص من بقايا النظام السابق وطالبت بضرورة محاكمة الرئيس المخلوع وكل المتورطين معه .

حركة شباب 06 أبريل :

تأسست عام 2008 بعد الدعوة التى أطلقها بعض عمال الغزل والنسيج بالمحلة للإضراب عن العمل ،حيث لجأت الحركة الى إطلاق صفحة على موقع التواصل الاجتماعي " الفايسبوك" للترويج لدعوتها التى تجاوب معها آلاف الشباب ،كما اعتمدت الحركة على المدونات الإلكترونية لنشر أفكارها ومطالبها مما ساعدها في التواصل مع أكبر شريحة في المجتمع وأكثرها تضررا من الأوضاع التي كانت قائمة في الدولة

[1]– دينا شحاتة، "الحركات الشبابية وثورة 25 يناير". **كراسات استراتجية**، العدد218، 2011، ص.11.

وأكثرها سخطا على النظام، فقد نجحت الحركة في نقل تجارب حركات أجنبية فيما يخص سبل التظاهر السلمي كالتجمع وتنظيم المسيرات بطرق سلمية، وكيفية التعامل مع القوى الأمنية أثناء التظاهر، واستمر نضالها حتى بعد الاحتجاجات وطالبت بمحاكمة الرئيس المخلوع وكل رموز نظامه إضافة الى تطهير مؤسسات الدولة من بقايا ذلك النظام[1] .

[1]– عمرو الشوبكي، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر، المغرب، البحرين)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص.122.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر

إن استشراف مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن في مصر غاية في الصعوبة في ظل التناقضات والتشابكات التي تشهدها مصر، لذا لابد من القول أن أي سيناريو محتمل حول مستقبل العلاقة يدعو إلى وضع عدة اعتبارات في الحسبان من طبيعة النخب الحاكمة الحالية والقادة، وكذا الأوضاع الاقتصادية التي تسعى إلى إعادة هيكلة المجتمع بشكل كامل يتماشى مع قيم الديمقراطية ومتطلبات الأمن.

وعليه فإن مستقبل العلاقة بين الديمقراطية والأمن في مصر يحمل سيناريوهين انطلاقا من قيام دولة مدنية ديمقراطية وما يصاحبها من مظاهر الأمن، و قيام دولة عسكرية تجعل من تحقيق الديمقراطية أمرا صعبا.

المطلب الأول: قيام دولة مدنية ديمقراطية

الأنموذج الأمثل والأكثر قبولا من حيث العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني في مصر يكمن في إقامة دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على مبدأ سيادة القانون واحترام حريات الفرد وحرية التعبير واحترام مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، الفصل بين التشريع والفتوى، وتقوم على نظام برلماني أو نظام شبه رئاسي يحوز فيه حزب ذو مرجعية إسلامية على أغلبية مقاعد البرلمان، ويشكل حكومة ذات مرجعية إسلامية لديها رؤية واضحة لتحقيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تكون قادرة على التعاطي بقدر كبير ومهارة عالية في إدارة التنوع السياسي والفكري والعقدي القائم، ومحاربة كل أشكال العنف والجريمة وتحقيق المصالح الوطنية العليا لمصر[1].

وهذا ما يحافظ عليه الإخوان على المدى القريب، وذلك بسبب ضعف الأحزاب السياسية وقلة خبرتها، فالواقع يفرض إقامة الدولة المدنية الديمقراطية، التي تلزم الدولة باحترام حقوق مواطنيها وعدم التمييز بينهم، هذا الشعار رفع طيلة أيام الثورة المصرية في ميدان التحرير، وميدانيا يشكل الإخوان الجماعة السياسية الأكثر تنظيما، من خلال قدرتهم على التواصل والالتزام بالقرارات المركزية إذ تضم الجماعة كوادر من مختلف التخصصات العلمية، وتعبر عن مختلف طبقات الشعب ومناطقه الجغرافية مما يجعلها الأقدر

[1]– رفيق حبيب، **حرق مصر: مذابح الابادة الجماعية**. المرجع السابق، ص.88.

على التواصل مع الشعب، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستويات العنف والجريمة ومختلف التهديدات الداخلية للأمن الوطني مما يجعلها في مأمن من التهديدات الخارجية[1].

رغم وجود إمكانية إقامة دولة مدنية ديمقراطية، إلا أن الأوضاع في مصر حاليا لا تؤهلها لذلك بسبب غياب قاعدة شعبية تسمح وتسعى لبناء مثل هذا النظام، كما أن نجاح التيارات الاسلامية في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة دون مخالفات أو خروقات أمنية دليل على سعيها نحو الاستقرار وتحقيق الديمقراطية، وذلك من خلال ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات والتي قدرت بـ 60%. كما أن النظام السياسي في مصر حاليا منشغل بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في الوقت الذي يدعو إلى ضرورة بناء الديمقراطية[2].

يحمل هذا السيناريو معنى تحقيق أهداف ومطالب الشعب المصري، وما تعنيه من قطيعة تامة مع النظام السابق بكل عناصره، بحيث لا تختزل في تغييب أشخاص أو رموز سياسية احتلت مواقعها سنوات طويلة، بل تمتد لتصبح تغييرات اجتماعية شاملة تطول مجمل القيم الحاكمة لعلاقات الأفراد، ومن ثمة القوى السياسية، وتحمل أيضا معنى الرشادة والوعي الكامل في التصرف من كافة الفاعلين الذين يسيطرون على الساحة السياسية، وسلامة اجراءات الانتقال لبناء مؤسسات النظام الجديد، من خلال احترام رأي الأغلبية التي لا تعد – هي الأخرى – أن أغلبيتها في البرلمان تفويض من المواطن صاحب السيادة كي تفعل ما تشاء، بقدر ما يلقي عليها عبء ومسؤولية خلق البيئة التوافقية التي تفضي في النهاية إلى قيام دولة المواطنة الديمقراطية التي يحكمها قانون واحد، ويراعي فيه حقوق كافة الأطياف والقوى القائمة في المجتمع، ويتحول بموجبها الفرد من رعية إلى مواطن له الحقوق وعليه التزامات.

يفترض هذا السيناريو أن تتحول الشرعية من الميادين إلى مؤسسات تم اختيارها بالإرادة الشعبية الحرة، وهي مؤسسات لا ينتهي دور المواطن فيها عند حدود اختيار ممثليه بقدر ما يقوم على التعاون بين المجتمع بتنظيماته والمؤسسات التمثيلية، وصولا إلى ما يمكن تسميته بالديمقراطية التفاعلية، إذ يرتبط بهذا السيناريو أن تصبح قيمة العمل والإنتاج هي الحاكمة لمجتمع ما بعد الحراك الشعبي على نحو يظهر في الناتج القومي الاجمالي بازدياد معدلات النمو الاقتصادي، والوفاء باحتياجات المواطنين. كما يفترض هذا

[1]– ياسين السيد، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة** . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011 ص.365.

[2]– هند مهيار وآخرون، "سيناريوهات مصر المستقبل". **الوطن**، متحصل عليه من:
http://www.elwatannews.com/news/details/23529 تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/15.

السيناريو أيضا ضرورة وصول رئيس مدني منتخب يتسلم السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفق خريطة طريق محددة، ودستور محدد يوضح صلاحيات الرئيس ومهامه ليعود الجيش بعدها إلى وظيفته الأصلية في حماية الحدود، أو الرجوع بالوضع السابق قبل الانقلاب العسكري و تولي "محمد مرسي " مقاليد الحكم[1].

إن ما يحقق هذه المعادلة السياسية، هو الرشادة السياسية، التي تحقق التوافق بين كافة الأطراف الفاعلة، احتراما للقواعد المنظمة لبناء مؤسسات النظام الجديد التي تعكس الإرادة الشعبية، ودعما للاستقرار ويمكن الإشارة هنا إلى تزايد إقبال المصريين على المشاركة بالتصويت في الانتخابات التشريعية لاختيار برلمان الثورة، ومن قبلها في الاستفتاء على ما سمي بالتعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، دعما للاستقرار وبناء نظام جديد يخلو من سمات الفساد[2]، ويفتح الباب واسعا أمام مشاركة شعبية حقيقية للمواطنين في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث تشير التقديرات إلى اقتراب نسبة المشاركة من 60 % وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بأي حال من نسب المشاركة في الجولات الانتخابية التي سبقت الخامس والعشرين من يناير.

كما شهدت مراحل انتخابات برلمان ما بعد 25 يناير، و الانتخابات الرئاسية من تصاعد وتقدم التيارات الاسلامية، وفي مقدمتها الإخوان دون مخالفات أو خروقات أمنية، وهو ما قد يفسر في إطار البحث عن الاستقرار، حيث جاء تصويت المصريين للجهة الأكثر تنظيما وقدرة على التواصل معهم على خلفية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل أساسا مهما للاختيار على الأقل حتى الآن، وهو الجهة التي نجحت في طرح نفسها على أنها البديل الطبيعي للنظام السابق خاصة أنها عانت سنوات من الظلم الواقع عليها بحضرها سياسيا، واعتقال الكثير من أعضائها، فيما مارس المصريون بأنفسهم العزل السياسي لعناصر كانت تنتمي إلى الحزب الوطني المنحل، وهو ما يعكس درجة أعلى من الوعي، بأن سمات المرحلة تستلزم مشروعا ورؤية مستقرة لبناء نظام جديد بامتياز يخلو من شوائب الفساد، وتحقيقا للأمن والاستقرار، وهو ما نجح الاسلاميون في ترويجه مبدئيا.

[1]– ياسين السيد، المرجع السابق، ص.371.

[2]– أمين سمير، المرجع السابق، ص.88.

المطلب الثاني: قيام دولة عسكرية

معنى ذلك استمرار الحالة الانتقالية لتكون دائمة تحت سيطرة المجلس العسكري، واستمرار الصراع القائم بين التيارات السياسية، من تبادل الاتهامات والتخوين وفقدان الثقة، حالة السباق نحو الشارع بالتظاهرات المليونية وغيرها، حيث يكون الاحتكام إلى الشارع، لا للشرعية أو المؤسسية هذا على مستوى التيارات السياسية، أما على مستوى منظومة الحكم بجناحيها العسكري والمدني، فهو استمرار حالة الارتباك والاشتباك والتضارب والفجوة القائمة بين نمطي الإدارة العسكرية، الذي يعتمد الأسلوب الرأسي في التخطيط وإصدار التعليمات، وبين الإدارة المدنية في الحكومة التي تعتمد الأسلوب الأفقي، وعلى مستوى القواعد الشعبية استمرار حالة الانفلات الأمني، وتراجع الأحوال الاقتصادية.

فسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم يؤدي إلى استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد، وهو الاحتمال الذي يزداد مع انتشار حالة من الفوضى، وترجيح الانقلاب العسكري على التيار الاسلامي وقلب قواعد اللعبة السياسية، وعدم استكمال بناء المؤسسات السياسية وقطع المسار لتحقيق الديمقراطية، فسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم وتغييب الديمقراطية يؤدي إلى انزلاق مصر إلى أعمال عنف واسعة النطاق، والتي يعتبرها الإخوان الخيار الأفضل في مواجهة قدرة الجيش المصري المتفوقة بصورة واضحة على صعيد القوة، وتفسر هذه الحقيقة خطاب جماعة الإخوان ضد الجيش بعد إطاحة مرسي[1].

هناك بعض العوامل التي تدفع مصر باتجاه سيناريو العنف، التي أدت إلى مجازر ارتكبها النظام لتفريق المتظاهرين المؤيدين لمرسي في اعتصام رابعة والاعتصام الآخر في ميدان النهضة يوم 14 أوت 2013 في القاهرة والجيزة، فضلا عن القمع الدموي للمظاهرات والمسيرات المؤيدة لمرسي في وقت لاحق فقد بررت تلك الأفعال ادعاءات المتطرفين بأن الجهود الرامية إلى تأسيس عملية سياسية سلمية وديمقراطية غير مجدية، وأن النظام المناهض للإسلاميين إقصائي ويحرص على إبادة الاسلاميين تماما[2] وهو الوضع الذي يجعل العنف الخيار الوحيد الممكن، وتشمل العوامل اللوجستية الأخرى التي تدعم ظهور سيناريو العنف هذا إضعاف جهاز الشرطة المصرية منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس مبارك وانتشار الأسلحة المهربة عبر الحدود الليبية في أعقاب ثورة ذلك البلد في العام 2011 .

[1]– هشام بوناصيف، **النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر**. الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص.56.

[2]– أماني الطويل، المرجع السابق، ص.75.

أضف إلى ذلك، ازدياد وتيرة العنف في سيناء، والتي يتم تقديمها بوصفها غير قابلة للسيطرة تقريبا بسبب التضاريس الجبلية المواتية، والدعم الشعبي للمتطرفين التكفيريين المحليين والإسلاميين الجهاديين والذي يقوم جزئيا على استياء سكان سيناء من عملية تهميشهم المستمرة من جانب الدولة المصرية وغياب العدالة الاجتماعية. ومع ذلك يكون العنف الاسلامي قد وصل إلى حدوده اللوجستية والاجتماعية، فالعنف الذى ينطلق على نطاق واسع يتطلب قبل كل شيء عددا كبيرا من الأشخاص المستعدين لتنفيذه وقاعدة اجتماعية مستعدة لتقديم الدعم الذي يأتي نتيجة التهميش وغياب التنمية ومبادئ الديمقراطية[1].

وعليه فإن مصر دخلت منذ جويلية 2013 في حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والحروب الأهلية فاستمرار المشير السيسي في الحكم سيؤدي إلى انفلات أمني غير مسبوق بفعل السياسات القمعية المنتهجة وهو الأمر الذي يجعل من تحقيق دولة ديمقراطية أمر مستحيل بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

إن غياب الديمقراطية في مصر ومواصلة المجلس العسكري سيطرته على مقاليد الحكم عن طريق الانقلاب والإجراءات التي اتخذها يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، رغم المساعدات التي قدمتها الدول الداعمة للانقلاب، كما بدأت مختلف شرائح المجتمع تعاني خاصة قطاع السياحة وقطاع المستثمرين ورجال الأعمال بعد توقف آلاف المصانع والمشروعات الصناعية والتجارية، وهو ما أدى إلى تسريح العمال والعجز عن توفير المرتبات، وتفاقم أزمة البطالة، كما أدى إلى تنامي المشاركة الميدانية من هذه القطاعات في مسيرات و تجمعات الشوارع والتي أدت إلى انتشار العنف مثل المجزرة التي وقعت بعد فض اعتصام ميدان رابعة العدوية ونهضة مصر والمجازر التي تمت أمام نادي الحرس الجمهوري والتي راح ضحيتها أكثر من خمسة آلاف مصري وأكثر من 20 ألف مصاب ومعتقل في مختلف أنحاء مصر، الأمر الذي جعل الأمن الوطني المصري مهددا داخليا وخارجيا[2].

[1]– هشام بوناصيف، المرجع السابق، ص.60.

[2]– أمين سمير، المرجع السابق، ص. 93.

خلاصة الفصل الثالث:

انطلاقا مما تم عرضه في الفصل الثالث يمكن استخلاص مايلي:

أن غياب مبادئ الديمقراطية وثقافة المواطنة والتعددية السياسية وتدهور الأوضاع الاجتماعية في مصر، أدى إلى انتشار حالة الفوضى والعنف وقيام ثورة ضد النظام، الذي أصبح مصدر تهديد للأمن الوطني في مصر بفعل الاحتجاجات ضد النظام .

تعتبر الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر بعد الثورة من المؤشرات الايجابية نحو تعزيز قيم الديمقراطية والتي قابلها وضع أمني شبه مستقر بفعل اصطدامها بما يسمى بالثورة المضادة وهو ما أثر على العلاقة التفاعلية الموجودة بين الديمقراطية والأمن الوطني.

تحقيق المسار الديمقراطي في مصر رهين حالة الانفلات الأمني الذي تشهده مصر بعد الانقلاب العسكري وسيطرة القوات المسلحة على مقاليد الحكم.

الخاتمة

الخاتمة:

من التحليل السابق تم التوصل إلى استخلاص مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيمايلي :

أن فكرة الديمقراطية فكرة قديمة، تقوم على توافر مجموعة من الآليات التنظيمية والسياسية والحزبية والقانونية، من خلال وجود دستور ديمقراطي وإجراء الانتخابات وتشكيل الأحزاب واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة وحماية الحقوق والحريات، كما أن فكرة الأمن تتوقف على تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الأمن السياسي.

وبإسقاط ذلك على الحالة المصرية فالملاحظ أن قيم الديمقراطية شبه غائبة أثناء فترة حكم الرئيس " محمد حسني مبارك" ، كما أن غياب الآليات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن وانتشار الفوضى، وهو ما حدث في 25 يناير 2011 التي أدت بدورها إلى الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك".

أما بخصوص المرحلة الانتقالية التي مرت بها مصر، والتي أدت إلى انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة وشفافة بفوز "محمد مرسي"، فهي تعتبر خطوة باتجاه المسار الديمقراطي وسيادة القانون وتحقيق الإرادة الشعبية. إلا أن مسألة ارتباطها بالأمن لم تكن واضحة بسبب الظروف السائدة في تلك الفترة وبسبب المحاولات الدائمة لقطع الطريق أمام تحقيق الديمقراطية، أو ما يسمي بـ" الثورة المضادة" التي عمدت إلى نشر العنف و حالة اللاأمن في مصر، الأمر الذي تجسد فعلا من خلال الانقلاب على الشرعية الشعبية والتي تم فيها عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي" سنة 2013 و تولي المجلس العسكري لمقاليد الحكم.

هناك علاقة ارتباط واضحة بين الديمقراطية والأمن بمفهومه الواسع، حيث أنه لا ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير ديمقراطية، أي أن هناك علاقة تفاعلية وتكاملية بينهما بمعنى أن الاعتبارات الديمقراطية تؤثر في الأداء الأمني، إلا أن الاعتبارات الأمنية تعود لتؤثر في الممارسة الديمقراطية والحالة المصرية تعكس ذلك؛ فغياب مبادئ الديمقراطية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعل من الأمن الوطني لمصر في حالة تهديد سواء من الداخل أو من الخارج وهو ما أدى إلى قيام ثورة يناير 2011، وإلى تدخل بعض الدول الأجنبية والعربية في القضايا الوطنية لمصر.

الخاتمة

إن الممارسة الديمقراطية لها متطلبات أمنية لا بد من توافرها حتى يتيسر عمل آليات الممارسة الديمقراطية في المجتمع كتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي، كما أن الأمن الوطني لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية يلتزم فيها الجميع بأحكام القانون والدستور، وهو الأمر الذي لم يتحقق في مصر، فغياب العدالة والشفافية وانتشار الفقر والبطالة، إلى جانب التهميش الاجتماعي وعدم احترام حقوق الانسان أدى إلى انتشار العنف والفوضى وعدم الاستقرار ما فتح المجال للتهديدات التي تمس الأمن الوطني المصري، أضف إلى ذلك عدم التزام أجهزة الأمن بدورها الرئيسي والاستعمال المفرط للقوة والقمع وتدخلها في الحياة السياسية أدى إلى تغييب قيم الديمقراطية .

إن تطبيق الديمقراطية السليمة واستمرارها في مصر يحتاج إلى نظام أمن فعّال يُمكنّها من ضمان حقوق وحريات المواطنين، وهو أمر مرتبط بتسليم المجلس العسكري لرئيس مدني منتخب وابتعاده عن الحياة السياسية، والقيمة الجوهرية هنا تكمن في أن مواجهة الخطر الأمني في مصر لا يمكن أن يكون فعّالا إذا استخدمت فيه انتهاكات الأمن الانساني وانتهاك القيم الديمقراطية.

لتحقيق الاستقرار والأمن الوطني على حساب الديمقراطية، عملت السلطات المصرية بعد الانقلاب على استعمال كل وسائل القمع والعنف، إلا أنها فشلت في ذلك فلم تستطع الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار البلاد، كما أنها فشلت في إرساء دعائم الديمقراطية .

وإذا كانت الانتفاضة الشعبية في مصر قد أنتجت ديمقراطية شعبية حرة، فإن الانقلاب العسكري قام بتحويل الديمقراطية إلى طبقة حاكمة تستأثر بالحكم وتستند على نخبة عسكرية مسيطرة على رأسها "عبد الفتاح السيسي" حتى ولو استقال من المؤسسة العسكرية شكليا، لاعتماده على دعم إقليمي خاصة السعودية ودعم من الغرب كالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يهدد الأمن الوطني لمصر.

إن الانقلاب على حكم الإخوان المسلمين يعد من أهم علامات عودة الدولة المصرية إلى شكلها التقليدي وهو دولة المؤسسة العسكرية، كما أن استمرار الفشل الذي تعرفه مصر في تحقيق انتقال سريع إلى الحكم المدني، لن يؤخر تقدم مصر نحو الديمقراطية فقط، بل إنه سيزيد من الاستقطاب والصراع بين المؤسسة العسكرية والقوى الشرعية، ليستمر بذلك غياب الأمن والاستقرار إلى غاية إنهاء القبضة العسكرية للرئيس " عبد الفتاح السيسي" على السلطة السياسية، وهو ما يصعب الوصول إليه على الأقل في المدى القريب.

وعليه فإن ما يحدث في مصر وما تتعرض له من تهديدات لأمنها الوطني يؤكد علاقة الارتباط بين الديمقراطية والأمن الوطني في الوقت الحالي، ومن أجل تحقيق ذلك على النظام السياسي المصري:

- التطور باتجاه الديمقراطية بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة، بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كوجود التعددية والانتخابات والديمقراطية الرقمية،إضافة إلى حسن إدارة التنوعات الإثنية والعرقية المجتمعية، وبالتالي تكون قادرة على حماية أمنها الوطني بأبعاده ومجالاته.
- أن يكون أسلوب التطوير للنظام السياسي المصري ملائما لظروفه وفي نطاق الأسس الديمقراطية وذلك بعد تطوير الأساليب التي تكفل وضعها موضع التطبيق.
- اتخاذ قرارات حاسمة تتماشى مع طبيعة المرحلة الراهنة، ووفق مسار الديمقراطية وتحقيق الأمن الوطني .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- **القرآن الكريم.**

- **الموسوعات والمعاجم:**

1- البيطار، فراس. **الموسوعة السياسية والعسكرية.** ج 1، عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

2- **المعجم الوسيط في اللغة العربية.** ج1، مصر: دار الفكر، د.س.ن.

- **الكتب:**

1- أبو سويلم، سليمان. **الأمن القومي بين الدراسة والتحليل.** عمان: الجامعة الأردنية، 2005.

2- أبوعامد، محمد سعد. **الأمن والديمقراطية.** القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2012.

3- الأبياري، حسن. **تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي.** القاهرة: دار العلم، 2004.

4- ادريس، السعيد محمد. **مقدمات الثورة.** القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية 2011.

5- أمين، جلال. **مصروالمصريون في عهد مبارك 1981-2009.** القاهرة: دار ميريت، 2009.

6- الأمين، محمد. **الأمن العربي: المقومات والمعوقات.** الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2000.

7- ايموند، لاري. **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة.** تر: عبد الرحمن الخرافي بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

8- أيوب، مدحت. **الأمن القومي في عالم متغير.** القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003.

9- الباز، داود. **الشورى والديمقراطية النيابية.** القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006.

10- (ـــــ،ـــــ). **سقوط الألهة: كيف انهار مبارك ورجاله.** القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

11- بدران، ودودة. **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتجية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2003.

12- برادلي، جون آر. **في قلب مصر**. تر: شيماء عبد الحكيم طه، كوثر محمود محمد، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

13- بسيوني، محمود شريف. **الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**. القاهرة: دار الشروق، 2004.

14- البشري، طارق. **دراسات الديمقراطية المصرية**. القاهرة: دار الشروق، 1987.

15- بوحوش، عمار. الذنيبات، محمود. **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

16- بوزنادة، معمر. **الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

17- بوناصيف، هشام. **النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2013.

18- تاج الدين، سعيد احمد. **25 يناير ثورة شعب**. القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، 2011.

19- ثناء، فؤاد عبد الله ،**آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية د.س.ن.

20- (ـــــ،ـــــ). **مستقبل الديمقراطية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

21- الجابري، عابد محمد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1994.

22- الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

23- حبيب، رفيق. **حرق مصر: مذابح الابادة الجماعية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

24- (ـــــ،ـــــ). **حروب الديمقراطية:معارك الإصلاح والهيمنة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2006.

25- حتى، يوسف ناصيف. **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

26- حمزاوي، عمر. **هامش للديمقراطية في مصر: محطات وقضايا تحول لم يتم**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.

27- خضر، ابراهيم لطيفة. **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**. القاهرة: عالم الكتب، 2006.

28- خلود، خالد. **الأمن القومي في مصر واستخدامه وعلاقته بحرية تداول المعلومات**. مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2013.

29- ربيع، عبد الله حامد. **مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته**. بيروت: دار العلم، 1998.

30- رسلان، أحمد فؤاد. **مصر الثورة التحدي والاستجابة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2011.

31- رشيد، حميد عبد الوهاب. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. دمشق: دارالهدى، 2002.

32- الزواوي، خالد نيفين. **ما بعد فوز مرسي بالرئاسة: قراءة تحليلية للمشهد المصري دوائر التحديات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مركز الدراسات المعاصرة، 2012.

33- ساقور، عبد الله. **الاقتصاد السياسي**. الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004.

34- سليمان، سامر. **النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة المالية والتفسير السياسي في عهد مبارك**. القاهرة: كتب عربية، 2005.

35- سمير، أمين. **ثورة مصر بعد 30 يونيو**. القاهرة: دار العين للنشر، 2014.

36- السيد، ياسين. **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011.

37- شريف، عبد الرحمن. **الأمن القومي المصري ....الرؤى والإستراتجية، سيناء نموذجا**. القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 2013.

38- شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: د.د.ن 1997.

39- الشوبكي، عمرو. **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر،مغرب ،البحرين)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

40- الطويل، أماني. **معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

41- العادلي، أحمد أسامة. **النظام السياسي المصري 1866-1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

42- عاشور، أحمد صقر. **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1981.

43- عباس، سمير. **السقوط من التاريخ: مبارك وعصره بين الاقتصاد والسياسة وحتمية الثورة**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012.

44- عبد الحي، وليد. **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر 1994.

45- عبد الفضيل، محمود، وآخرون. **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

46- عثمان، طارق. **مشهد الإنتخابات الرئاسية المصرية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

47- العجاتي، محمد. **الحركات الاحتجاجية في مصر :المراحل والتطور في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

48- عرفة، خديجة. أمين، محمد. **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 .

49- عمر، ايهاب. **الثورة المصرية الكبرى**. القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع، 2011.

50- العمرات، احمد صالح. **الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل العولمة**، عمان: دار وائل للنشر، 2002.

51- عودة، جهاد، وآخرون. **الانتخابات البرلمانية المصرية 2000، المسار ،معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2001.

52- غزوي، محمد. سليم، محمد. **نظرات حول الديمقراطية**. عمان: دار وائل للنشر، 2000.

53- فايد، أحمد عمار. **السيسي رئيسا: شرعية ملتبسة وخيارات متناقضة**. الدوحة: مركزالجزيرة للدراسات 2014.

54- فتحي، فريد محمد. **في جغرافية مصر**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.

55- فهمي، جورج. **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسيس الجيش**. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012.

56- قادري، أحمد عبد الله. **الكفاءة الإدارية في السياسة الشرعية**. الرياض: دار المجتمع للنشر والتوزيع 2003.

57- القباع، سعود عبد الله. **الأمن الوطني والتحديات المعاصرة**. الرياض: المركز الدولي للبحوث والدراسات الاستراتجية، 2004.

58- قرني، بهجت، وآخرون. **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

59- قنديل، أماني. **عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981-1993**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع 1995.

60- الكواري، علي خليفة. **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

61- كونيو، جي. **رأس المال اليوم**. تر: محمد عيتاني، بيروت: دار ابن خلدون، 1976.

62- كوهين، ستيفن. رونالد، براند. **إدارة الجودة الكلية في الحكومة**. تر: عبد الرحمن هيجان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 1999.

63- ماكنامارا، روبرت. **جوهر الأمن**. تر: يونس شاهين، القاهرة: دار القومي للنشر والتوزيع، 1970.

64- مبارك، أحمد مبارك. القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والمعلومات، 2011.

65- محمود، ابراهيم احمد. **الحروب الأهلية في افريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتجية 2001.

66- المخادمي، رزيق عبد القادر. **آخر الدواء الديمقراطية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

67- المشاط، عبد المنعم. **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، 2001.

68- مظلوم، جمال الدين محمد. **الأمن الوطني ومكوناته**. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتجية، 1991.

69- مظلوم، جمال. **الأمن الغير تقليدي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

70- المناوي، عبد اللطيف. **الأيام الأخيرة لنظام مبارك"18 يوما"**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.

71- المورودي، أبو الأعلى. **تدوين الدستور الاسلامي**. الجزائر: شركة شهاب، د.س.ن.

72- الموصلي، أحمد. **جدليات الشورى الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

73- نافع، عبد الكريم محمد. **الأمن القومي**. القاهرة: مطبوعات الشعب ،2001.

74- نصار، جمال. **مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي: حالة تونس ومصر**. الدوحة: مركزالجزيرة للدراسات، 2010.

75- هلال، علي الدين. **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

76- (ـــــ،ـــــ). **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.

77- (ـــــ،ـــــ). **مصر بعد الثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

78- هويدي، أمين. **أزمة الأمن القومي العربي**. القاهرة: دار الشروق، 1991.

79- (ـــــ،ـــــ). **أزمة الخليج :أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟**. بيروت: دار الشروق 1991.

80- (ـــــ،ـــــ). **العسكرة والأمن في الشرق الاوسط و تأثيرهما على التنمية والديمقراطية**. بيروت: دار الشرق، 1991.

81- هيكل، حسين محمد. **مبارك وزمانه ....ماذا جرى في مصر ولها؟**. ط2، القاهرة: دار الشروق 2012.

82- هيلد، دافيد. **نماذج الديمقراطية**. تر: فاضل جنكر، بغداد: معهد الدراسات الاستراتجية، 2006.

83- وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ،دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**. القاهرة: شركة الحلال، 2004.

- التقارير:

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة 1993. القاهرة: مركز إعلام الأمم المتحدة ،1993.

- الدوريات:

1- أبو دوح، كاظم خالد. "الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة". **مجلة الديمقراطية**، العدد45، يناير 2013.

2- اسماعيل، عصام. "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق". **مجلة شؤون الأوسط** مركز الدراسات الاستراتجية، العدد111، 2003.

3- ممدوح، اسماعيل. "إرادة المصريين". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013.

4- بليدز، ليزا. "حالة التنافسية السياسية في مصر". مجلة **الديمقراطية**، العدد26، 2009.

5- بن عنتر، عبد النور. "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي". **مجلة شؤون عربية** القاهرة العدد 113، 2008.

6- بيتهام، دفيد. "الديمقراطية:مبادئ....مؤسسات...مشاكل". **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر، العدد05 أفريل 2004.

7- حافظ، زبيد. "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". مجلة **المستقبل العربي**، العدد385 مارس 2011.

8- الحربي، عبد الله سليمان. "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته:دراسة في المفاهيم و الأطر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد19، 2008.

9- الرشيدي، حسن. "الحراك ضد مرسي.....الدوافع والأسباب". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013.

10- الزهيري، عبد العزيز شريف. "صور من سجل الانقلابات العسكرية المعاصرة". **مجلة البيان**، العدد 314، سبتمبر 2013.

11- زياني، صالح. "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، العدد 03، جويلية 2012.

12- سرايا، أسامة. "مبارك يكلف سليمان بدء الحوار مع قوى سياسية". مجلة **الأهرام**، العدد 45347 فيفري 2011.

13- سؤدد، مهدي كاظم. "العراق بين الديمقراطية والأمن". **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 17، 2005.

14- السيد، محمود وهيب. " تطور مفهوم الأمن القومي وانعكاساته على وظيفة الأمن". **مجلة الفكر الشرطي**، الامارات، العدد 46، 2003 .

15- شحاتة، دينا. "الحركات الشبابية وثورة 25يناير". **كراسات استراتجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد 218، 2011.

16- صفار، محمود. "إدارة مرحلة ما بعد الثورة- حالة مصر". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184 أفريل 2011.

17- عارف، محمد نصر. "أزمة الأحزاب السياسية في مصر دراسات في إشكالية الوجود والشرعية". **كراسات إستراتجية**، العدد132، 2003.

18- العبدلي، عبدلي. "البطالة والتضخم في مصر". **مجلة الوسط**، العدد 3061، 2011.

19- علوي، مصطفى. "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي". **سلسلة مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، العدد 04، أفريل 2005.

20- عمر، سمير. "ارتفاع معدلات الفقر في مصر". **مجلة الرياض الاقتصادي**، العدد 15928، فيفري 2012.

21- العيسة، سفيان. "الاقتصاد السياسي والإصلاح في مصر، فهم دور المؤسسات". **أوراق كارنغي** العدد05، أكتوبر 2007.

22- كريم، حسن. "مفهوم الحكم الصالح". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 309، نوفمبر 2004 .

23- الكواري، خليفة علي. "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، فيفري 2001.

24- هلال، علي الدين. "الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة". **مجلة السياسة الدولية** العدد184، أفريل 2011.

- الدراسات غير المنشورة:

1- زيام، عبد النور. "الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر 2011-2013". **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2013.

2- قسوم، سليم. "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية". **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

- الروابط الالكترونية:

1- تضاريس جمهورية مصر العربية. متحصل عليه من:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D8%B5%D8%B1&biw=1600&bih=809&source=lnms&tbm=ischEgypt_Topography.png%3Bhttp%253A%252F%252Far.wikipedia.org%252Fwiki%252F%2525D8%2525AC%

تاريخ تصفح الموقع:2015/03/31.

2- جمهورية مصر العربية. متحصل عليه من:

http://www.egypte.com/egyptana/constitution.asp تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/18.

3- الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية. متحصل عليه من:

https://www.google.dz/search?q=%D9%85%D8%B5%D8%B1&biw=1600&bih=809&source=lnms&tbm=isch&sacontent%252Fuploads%252Fegypte.jpg%3Bhttp%253A%252F%252Fsrab.cc%252Fvb%252Fshowthread.php%253Ft%253D39115%2526page%253D2%3B390%3B310

تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/05.

4- القاضي، عبد المحسن باسل. **الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الأنترنت**. متحصل عليه من:

تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/05.http://www.ao-academy.org/docs/Democracy.doc .

5- مهيار، هند، وآخرون. "**سيناريوهات مصر المستقبل**". **الوطن**، متحصل عليه من:

http://www.elwatannews.com/news/details/23529 تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/15.

6- نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري. متحصل عليه من:

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=2010 تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/25.

باللغة الأجنبية:

Ovrages :

1- Carlojean, M Gén. **Coséquences Politique Et Sécuritaire De La Globalisation: mondialisation et sécurité.** Algérie :édition ANEP ,2002.

2- Chevallier, Jacque. **L'état Post-Moderne**. 2edition,L.G.D.J,Paris :série politique,2004.

3- Dussauy, Gérad. **Les Théories De L'interétatique: Traité de Relation International.** Tome: ll, collection pouvoirs comparés, paris: édition l'harmattan 2008.

4- Nef , Jorge. **Human Security And Mutual vulnerability: The global Political Economy Of Development And Underdevelopment**. Canada :International development research centre,1999.

5- David Charls , Philippe. Roche Jean, Jacques. **Théorie De La Sécurité: Approches Et Concept De La Sécurité**. Paris: édition montchrestien clefs politiques 2002.

6- Tadjbakhsh, Shahbonou. M.Chenoy, Anuradha. **" Human Security: Concepts And Implications".** New York: Routledge ,2007.

Report:

1- United nations development program . **"Human Development Report 2010".** New York: Oxford university press, 2010 .

Periodicals :

1- Hashim, Ahmed. "Part Two : From Mubarak Onward". **Middle East Policy** Vol 18, N4, Winter 2011.

2- Dessouki, Ali E.Hillal. "L'évolution Politique de l'Egypte : Pluralisme Démocratique Ou Néo-autoritarisme". **maghreb- machrek**. n°127, 1990.

3- Steve, Smith. "The Concept Of Security Befor And After Sebtember 11th". **Working paper**, Singapors: Institut of defence and strategic studies, may 2002.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	**خريطة تبين الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية**	**59**
الشكل رقم 02	**تضاريس جمهورية مصر العربية**	**60**
الشكل رقم 03	**الدين في مصر سنة 1986**	**61**
الشكل رقم 04	**تزايد عدد الاحتجاجات في مصر من 2006-2010**	**78**

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	**نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري 2010**	**73**
الجدول رقم 02	**نتائج الانتخابات البرلمانية 2011**	**85**
الجدول رقم 03	**التمثيل النسائي في برلمان الثورة**	**87**
الجدول رقم 04	**تمثيل الأقباط في برلمان الثورة**	**88**

الملخص:

تعالج هذه الدراسة العلاقة القائمة بين الديمقراطية والأمن الوطني على اعتبار أن الأنظمة السياسية في الوقت الراهن تحرص على ضمان الاستقرار والأمن الوطني، والعمل في ظل الديمقراطية البناءة. وعليه فإن الحفاظ على الأمن الوطني يؤدي إلى النمو والتطور والتأقلم الأمثل مع البيئة الديمقراطية، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا في ظل التمسك بالمكاسب الأمنية.

إن دراسة الحالة المصرية من خلال تمحيص مراحل تطورها في الفترة الممتدة بين 2008 و2014 تبين بأن غياب قيم الديمقراطية والعدالة في فترة حكم الرئيس "حسني مبارك" أدى إلى قيام الانتفاضة الشعبية أي إلى غياب الأمن والاستقرار من جهة. من جهة أخرى فإن ذلك القدر من الديمقراطية المحقق في الانتخابات الرئاسية 2012، وفوز محمد مرسي أدى إلى الانقلاب العسكري الذي أثر على الديمقراطية والأمن في مصر، وذلك ما يؤكد الترابط والتأثير المتبادل بين كل من الديمقراطية والأمن الوطني.

Résumé :

Cette étude examine la relation entre la démocratie et la sécurité nationale en partant du principe que les systèmes politiques tiennent actuellement à assurer la stabilité et la sécurité nationale et le travail sous la démocratie constructive. et donc la préservation de la sécurité nationale mène à la croissance et le développement et d'ajuster l'idéal avec l'environnement démocratique, et cette dernière ne peut être réalisé que dans l'adhérence aux gains de Sécurité.

Étudier le cas Égyptien pendant le dépistage des étapes de développement dans la période entre 2008 et 2014 indiquent que l'absence de démocratie et les valeurs de justice, sous le règne du président "Hosni Moubarak" ont conduit à la révolte populaire et à l'absence de sécurité et de la stabilité d'une part. d'autre part, le degré de la démocratie, qui a été réalisée dans les élections présidentielles 2012 et la victoire de "Mohamed Morsi", ont mené à un coup d'état militaire, qui a eu un impact sur la démocratie et la sécurité en Égypte. Cela confirme l'interdépendance et l'influence mutuelle entre la démocratie et la sécurité nationale.